

المؤتمر العام

C 91/2

September 1991

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A

الدورة السادسة والعشرون

روما، ٩ - ٢٨/١١/١٩٩١

حالة الاغذية والزراعة لعام ١٩٩١

بيان المحتويات

الفقرات

١٣-١	أولا - استعراض الحالة فى العالم نظرة عامة
٣٧-١٤	الف - المناخ الإقتصادى العالمى
١٨	البلدان الصناعية
١٨	البلدان النامية
٢٠-١٩	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى
٣٠-٢١	الديون الخارجية للبلدان النامية
٣٥-٣١	الدين العام الخارجى والزراعة
٣٧-٣٦	المناخ الإقتصادى الكلى والزراعة فى البلدان النامية
٧٥-٣٨	باء - إنتاج الاغذية والزراعة
٤٧-٣٨	الإنتاج فى ١٩٩٠
٥٥-٤٨	إمدادات الحبوب واستخداماتها ومخزوناتها
٧٥-٥٦	الأسمدة
٨٨-٧٦	جيم - التجارة بالسلع الزراعية
٨١-٧٦	التجارة الزراعية فى ١٩٩٠
٨٥-٨٢	التجارة العالمية فى الحبوب فى ١٩٩٢/٩١
٨٨-٨٦	أسعار الصادرات الزراعية ونسب التبادل التجارى
١٠٥-٨٩	دال - المساعدات الخارجية والمعونة الغذائية
٩٢-٨٩	إلتزامات الإقراض الخارجى للزراعة

٩٦-٩٣	مدفوعات الإقراض الخارجى للزراعة
١.٢-٩٧	التطورات الأخيرة فى عمليات الإقراض المؤسسى
١.٥-١.٣	المعونة الغذائية
١٢٢-١.٦	هاء - مصايد الأسماك
١١٢-١.٦	الإنتاج فى ١٩٨٩
١٢.-١١٣	التجارة فى ١٩٨٩
١٢٢-١٢١	التقديرات الأولية لعام ١٩٩٠
١٣٩-١٢٣	واو - الغابات
١٣.-١٢٣	الإنتاج فى ١٩٩٠
١٣٧-١٣١	التجارة والأسعار
١٣٩-١٣٨	الغابات الاستوائية
١٤.	ثانيا - استعراض الحالة فى الأقاليم أقاليم البلدان النامية
١٧٩-١٤١	زأى - أفريقيا
١٤٥-١٤١	أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى
١٤٧-١٤٦	نظرة عامة على الإقليم ناميبيا
١٦٤-١٤٨	الزراعة فى ناميبيا : الإنتاج المحصولى والحيوانى
١٧٩-١٦٥	بوتسوانا
٢١٣-١٨.	حاء - آسيا والمحيط الهادى
١٨.	نظرة عامة على الإقليم
١٩.-١٨١	فيتنام ولاوس : اقتصاديات جسورة للإصلاح الإقتصادى
٢.٣-١٩١	فيتنام : اتجاهات السياسة الزراعية والأداء الزراعى
٢١٣-٢.٤	لاوس : نظرة اقتصادية عامة : اتجاهات السياسة والأداء
٢٣٧-٢١٤	طاء - أمريكا اللاتينية والكاريبى
٢١٤	نظرة عامة على الإقليم
٢١٧-٢١٥	بلدان الأنديز - حالات بوليفيا واکوادور وبيرو
٢٢٣-٢١٨	بوليفيا
٢٣.-٢٢٤	اکوادور
٢٣٧-٢٣١	بيرو

٢٧١-٢٣٨	ياء - الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
٢٣٩-٢٣٨	نظرة عامة على الإقليم
٢٤٦-٢٤٠	بلدان المغرب العربى - حالات الجزائر وتونس والمغرب
٢٥٢-٢٤٧	الجزائر
٢٦٤-٢٥٣	تونس
٢٧١-٢٦٥	المغرب

البلدان المتقدمة

٢٩٨-٢٧٢	كاف - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى
٢٩٨-٢٧٤	نظرة عامة على الأقطار
٣٣٣-٢٩٩	لام - أمريكا الشمالية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية
٣٠١-٢٩٩	الولايات المتحدة : القانون الزراعى الأمريكى لعام ١٩٩٠
٣٠٧-٣٠٢	كندا
	التطورات الأخيرة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية :
٣٢٠-٣٠٨	اصلاح السياسة الزراعية المشتركة وتوحيد ألمانيا
٣٣٣-٣٢١	توحيد ألمانيا : انعكاساته على الزراعة

أولا : استعراض الحالة فى العالم

نظرة عامة

١- كان المناخ الإقتصادى السائد غير مؤات للزراعة بوجه عام خلال عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ كليهما. وقد زادت آثار أزمة الخليج من حدة التباطؤ الإقتصادى الذى كان قد بدأ فى البلدان الصناعية، كما كان لتلك الأزمة آثار سلبية على اقتصاديات كثير من البلدان النامية التى أضررت نظمها الإقتصادية والزراعية العامة نتيجة لانخفاض معدلات نمو الطلب العالمى على الواردات، وارتفاع أسعار النفط والطاقة. وأدت تلك التطورات الى تفاقم المشكلات التى أصبحت معتادة فى كثير من تلك البلدان: من ديون خارجية ثقيلة، وصعوبة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة، وانخفاض الأسعار العالمية لكثير من صادراتها الرئيسية، ولاسيما من السلع الزراعية.

٢- وكان لتباطؤ معدلات النشاط الإقتصادى تأثيره السلبى على الزراعة نتيجة للتفاعل المعقد بين المؤثرات المثبطة للطلب، والمؤثرات المقيدة للعرض. ومع التفاوت الكبير بين التجارب القطرية والإقليمية فى هذا الصدد، فقد كانت البلدان التى تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة كمصدر للنمو وعائدات التصدير من أكثر البلدان تضررا.

٣- وعلى الرغم من أن التوقعات الإقتصادية لعام ١٩٩٢ تبدو حالا بوجه عام على الصعيد العالمى، فإن كثيرا من البلدان النامية، وخاصة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى سوف تحتاج الى نمو متواصل مستمر لمدة سنوات، كى تسترد عافيتها بعد الخسائر الإقتصادية التى تكبدتها فى الثمانينات.

٤- وقد اصطدمت البلدان فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى بصعوبات اقتصادية ومالية وسياسية جسيمة فى تنفيذ عملية الاصلاح المؤدية الى إقامة نظم اقتصادية تركز على قوى السوق، أو تكثيف تلك العملية فى عدد من تلك البلدان. ومن بين مجالات الاصلاح المختلفة، تؤثر الاصلاحات المتعلقة بتحرير الأسعار وحياسة الأراضى تأثيرا كبيرا على القطاعات الزراعية فى تلك البلدان.

٥- وقد أدخلت فى بلدان منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية تغييرات عديدة فى أدوات السياسات الزراعية، وإن لم يتحقق سوى تقدم محدود فى سبيل المزيد من التوجه بوحى من قوى السوق. ويؤكد قانون الولايات المتحدة للأغذية والزراعة والصون والتجارة لعام ١٩٩٠ ضرورة التوجه بأكبر بوحى من قوى السوق، ويتناول طائفة واسعة من القضايا المهمة بالنسبة للأسواق الزراعية العالمية والأمن الغذائى العالمى. وتجرى حاليا مداولات بشأن السياسة الزراعية الموحدة للجماعة الإقتصادية الأوروبية، فى ظل ظهور عدد من الفوائض الهيكلية من جديد. كما تواجه المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحديا كبيرا آخر يتمثل فى ادماج الزراعة فى ألمانيا الشرقية فى إطار السياسة الزراعية الموحدة.

٦- وانخفضت معدلات نمو الانتاج الغذائى والزراعى العالمى فى ١٩٩٠ عن المستويات العالية نسبيا التى بلغتها فى ١٩٨٩. وكان نمو الانتاج فى البلدان المتقدمة، وخاصة فى أمريكا الشمالية، أقل مما كان عليه، بينما تسارع فى البلدان النامية، لا لشيء إلا لتحسن الظروف الزراعية. الى حد كبير فى إقليم الشرق الأدنى. غير أن سنة ١٩٩٠ كانت سنة زراعية رديئة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية.

٧- وتشير التقديرات الى أن التجارة بالسلع الزراعية توسعت الى حد كبير فى البلدان المتقدمة، ولكنها ظلت راكدة فى البلدان النامية، كما تشير الى حدوث تدهور محسوس فى نسب التبادل التجارى الزراعى فى ١٩٩٠، استمرارا لاتجاهها الهبوطى. ولاتزال مستويات الدعم والحماية العالية للمنتجات الزراعية، خاصة فى البلدان المتقدمة، تخل بتخصيص الموارد والتجارة الدولية. ويعتبر تحقيق تخفيض شامل وتصاعدى فى مستويات دعم الزراعة وحمايتها من الأهداف الرئيسية لجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. غير أن نتائج تلك الجولة لاتزال غير مؤكدة، ولم يتم حتى الآن الاتفاق على تدابير محددة لتخفيض اعانات دعم الصادرات والدعم المحلى، أو لاتاحة المزيد من فرص الوصول الى الأسواق.

٨- ولايزال التوازن حساسا بين مقدار المعروض من الحبوب والطلب عليها. وقد زادت مخزونات الحبوب العالمية زيادة معتدلة فى ١٩٩٠/١٩٩١، ويمكن توقع سحب كميات من المخزونات المرحلة حيث أنه ينتظر أن ينخفض الانتاج انخفاضا طفيفا فى ١٩٩١، وأن يقل عن احتياجات الاستهلاك العالمى المقدرة فى ١٩٩١/١٩٩٢.

٩- ولاتزال الأزمة الإجتماعية الإقتصادية الخانقة والمتفاقمة التى تعانى منها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تسبب قلقا شديداً. فلقد انخفض الدخل الحقيقى للفرد فى تلك البلدان الى مستويات قريبة من تلك التى كانت سائدة فى أوائل السبعينات. وتصطدم محاولات التغلب على تلك الأزمة بصعوبات متزايدة نتيجة لتدهور البنىات الأساسية الإقتصادية. ويساهم هبوط أسعار سلع التصدير الأساسية فى تنحية ذلك الإقليم بصورة متزايدة على هامش التجارة العالمية. وقد حققت ٩ بلدان فقط من مجموع بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الخمسة والأربعين زيادة صافية فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى عام ١٩٩٠. وتواجه سبعة عشر من تلك البلدان حاليا أزمات غذائية خطيرة، بل أصبح الوضع حرجا فى عدد منها.

١٠- وواصلت كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى جهودها فى سبيل المواءمة، وسط مشكلات إقتصادية ومالية عصبية، تفاقمت هى أيضا بسبب تأثيرات أزمة الخليج. وظل تدهور نسب التبادل، وارتفاع معدلات التضخم، والشلل الناجم عن مشكلة الديون يحول دون وصول معدلات النمو الإقتصادى فى تلك البلدان الى المستوى الذى تسمح به امكانياتها. ولاتزال احتمالات الانتعاش الإقتصادى فى تلك البلدان غير مؤكدة، رغم احراز شىء من التقدم فيما يتعلق بالمديونية والتضخم واستقرار الحسابات الخارجية. كما تدنى الأداء الزراعى فى معظم بلدان الإقليم، مما أدى الى انخفاض الانتاج الغذائى والزراعى فى الإقليم ككل دون معدلات النمو السكانى فى كل من ١٩٨٩ و ١٩٩٠. وبالإضافة الى ذلك، انخفض معدل نمو الانتاج الغذائى فى ١٩٩٠ عن مستواه فى العام السابق، الذى كان مخيبا للأمل.

١١- وقد تأثرت معظم بلدان الشرق الأدنى تأثرا شديداً بأزمة الخليج التى اندلعت فى أواخر سنة ١٩٩٠ الزراعية. فإلى جانب الخسائر البشرية والمادية الجسيمة، عانت معظم البلدان من ارتفاع أسعار النفط، وفقدان تحويلات العمال المهاجرين، واضطراب حركة التجارة والسياحة وتدفقات رؤوس الأموال. كما عرقلت الأزمة سبل الحصول على الأغذية وتسببت فى أزمات حادة فى امدادات الأغذية وغيرها من السلع الضرورية بالنسبة لأعداد غفيرة من اللاجئين، وكان لها تأثير سلبي على نظم الإنتاج الزراعى. ورغم أن الإنتاج الزراعى ارتفع بصورة ملحوظة فى عام ١٩٩٠، فإنه لم يعوض كلية الإنخفاض الشديد الذى حدث عام ١٩٨٩.

١٢- ومع أن اقليم آسيا والمحيط الهادى لم يسلم من آثار أزمة الخليج وتباطؤ النشاط الإقتصادى العالمى، فقد استمرت إقتصاديات الإقليم فى التوسع بمعدلات نشطة، وكان لقطاعات الزراعة فى أغلب الحالات نصيبها من

هذا الأداء المرضى بوجه عام. غير أن الإقليم لا يزال يواجه تحديات كبرى فى مجال تقليص الفوارق فى الدخل والتخفيف من وطأة الفقر، وتلبية الاحتياجات التغذوية لأعداد السكان الضخمة والمتزايدة، والتصدي للتدهور البيئى.

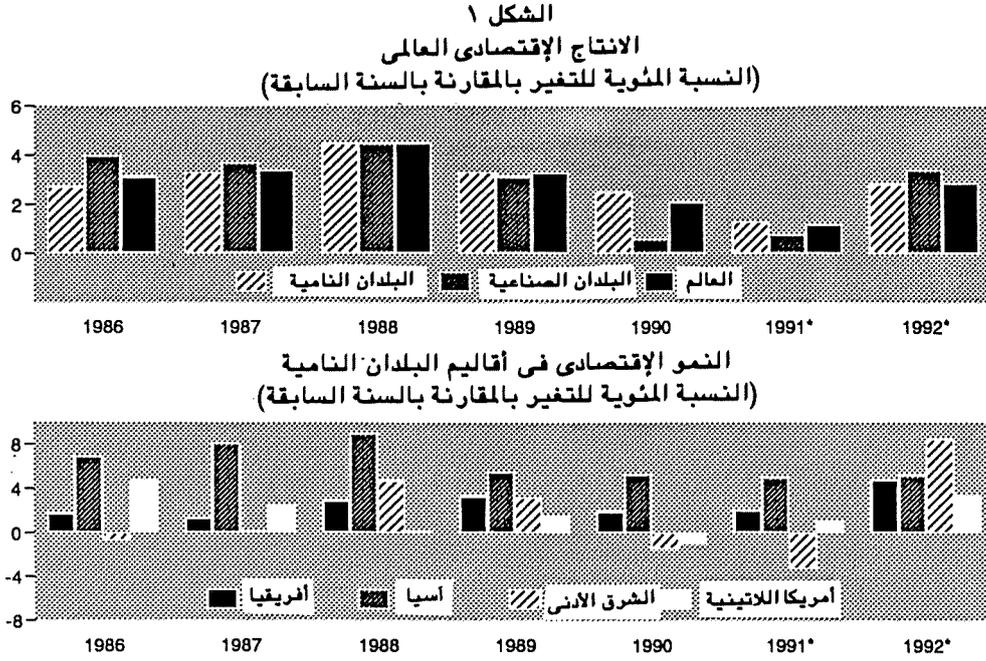
١٣- وكان من السمات المشتركة بين السياسات المؤثرة على الزراعة فى جميع البلدان تقريبا، الاعتراف بالحاجة الى التقليل من التدخل الحكومى وتحقيق المزيد من حرية الأسواق ونظم التسعير والتجارة. ويتضح هذا الإتجاه الذى يمثل فى كثير من الحالات انحرافا جذريا عن السياسات السابقة - فى أجلي صورته - فى اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى. ولكنه يتضح أيضا فى مجموعة البلدان النامية التى تنتمى الى أقاليم مختلفة التى وقع عليها الاختيار لاستعراض أوضاعها عن كثب. كذلك كان من السمات العامة للتوجهات الأخيرة فى مجال السياسات احياء بعض مخططات التكامل والتعاون الإقتصادى الإقليمية ودون الإقليمية القديمة، وظهور عدد من المخططات الجديدة فى هذا المجال.

الف - المناخ الإقتصادى العالمى

١٤- بعد سبع سنوات متتالية من النمو المطرد، تباطأ النشاط الإقتصادى العالمى بصورة محسوسة فى عام ١٩٩٠، ويتوقع أن يضعف بدرجة أكبر فى ١٩٩١ قبل أن ينتعش من جديد فى ١٩٩٢ (الشكل ١). وقد أدت أزمة الخليج الى إحباط الآمال السابقة فى حدوث انخفاض دورى طفيف فى منحنى التوسع الإقتصادى فى البلدان الصناعية فى عام ١٩٩٠. ذلك أن تلك الأزمة تسببت فى ارتفاع حاد - وإن كان مؤقتا - فى أسعار النفط، وأدت الى مخاوف سياحية واقتصادية زعمت ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال. وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ حدة التباطؤ فى معدلات النمو الذى كان قد بدأ يظهر فى عدد من البلدان الصناعية، منها استراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وساهم فى هذا التباطؤ ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية فى عدد من البلدان الأوروبية الكبيرة واليابان. وفى نفس الوقت واجهت كثير من البلدان النامية المستوردة للنفط، وخاصة البلدان المثقلة بالديون، تدهورا فى حالة مدفوعاتها الخارجية، وفى مشكلات المواءمة. كما واجهت بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى صعوبات كبيرة فى تنفيذ برامجها الخاص باصلاح السياسات، مما ساهم بدوره فى إضعاف النمو الإقتصادى العام.

١٥- بيد أن التوقعات الخاصة بعام ١٩٩٢ تشير الى انتعاش النشاط الإقتصادى من جديد فى البلدان الصناعية، نتيجة لتزايد الثقة فى دوائر الأعمال وانخفاض أسعار السلع النفطية وغير النفطية، وحدوث هبوط عام فى أسعار الفائدة، وامتدال معدلات التضخم، مع توقع ارتفاع أسعار الاستهلاك والإنتاج بنفس المعدلات تقريبا فى ١٩٩٢. كما يتوقع انتعاش التجارة العالمية من جديد فى ١٩٩٢ بعد تباطؤ نموها بصورة ملحوظة فى ١٩٩٠، واحتمال تناقصه مرة أخرى فى عام ١٩٩١. وكما حدث فى السنوات السابقة ينتظر أن يكون معدل النمو فى حجم التجارة العالمية فى ١٩٩١ و ١٩٩٢ أعلى من معدل النمو فى الإنتاج، مما يؤكد تزايد التكامل فى الإقتصاد العالمى (الشكل ٢). وقد انعكست تلك التنبؤات المتفائلة بانتعاش الحالة الإقتصادية فى البلدان الصناعية، وفى الإقتصاد العالمى بوجه عام، فى تقدير أخير لمجموعة السبعة التى اجتمعت فى لندن

فى يونيو/حزيران ١٩٩١. ومن المرجح أن تبدأ اقتصاديات كثير من البلدان التى عانت من الكساد فى الانتعاش من جديد فى النصف الثانى من ذلك العام^(١).



المصدر : صندوق النقد الدولى

١٩٩١ : تقدير أولى - ١٩٩٢ : تنبؤ

١٦- كذلك يتوقع أن ينتعش النمو الإقتصادى فى البلدان النامية الى حد ملحوظ فى ١٩٩٢ بعد هبوط مستوياته فى ١٩٩٠ و ١٩٩١. غير أن ثمة تفاوتاً واسعاً بين مستويات الأداء الإقتصادى والتوقعات الخاصة بكل منها تبعاً لعدة عوامل من بينها مركزها التجارى النفطى الصافى، ومديونيتها الخارجية، ويوجه أعم مدى التنوع فى إنتاجها وتجاريتها. ومن بين فئات البلدان التى حدها صندوق النقد الدولى كانت مجموعتا البلدان "المدينة المصدر الصافية للنفط" والبلدان "المثقلة بالديون" هما المجموعتان ذاتا الإقتصاديات الأكثر ركوداً فى ١٩٩٠ و ١٩٩١، وإن كان من المنتظر أن تستأنفا نموها الإقتصادى فى ١٩٩٢، وأن يكون النمو قويا فى المجموعة الأولى. وفيما يتعلق بالبلدان التى تشكل المنتجات الزراعية أغلب صادراتها، تشير التوقعات العامة الى استمرار الركود مع احتمال حدوث انتعاش محدود فى ١٩٩٢.

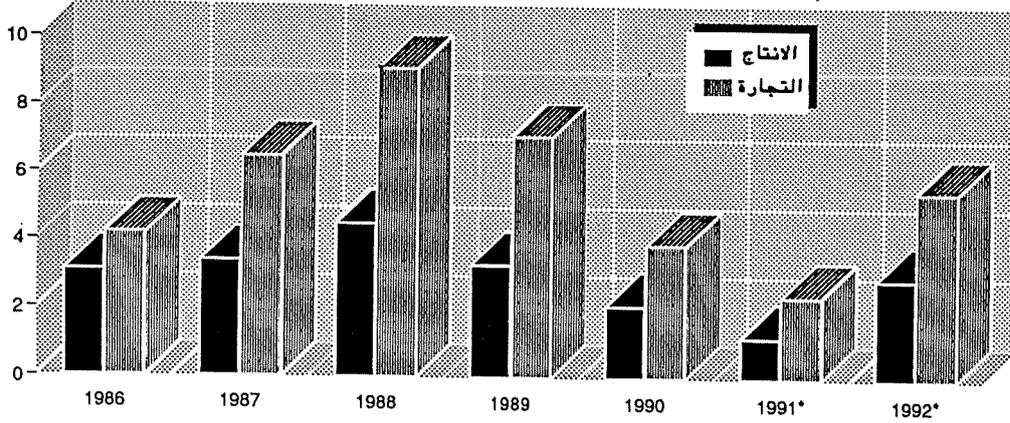
١٧- ولقد كان الارتفاع المفاجئ فى أسعار النفط عقب اندلاع أزمة الخليج من الأحداث الحاسمة التى شكلت المناخ الإقتصادى العالمى السائد حالياً. ولأمراء فى أن زيادة أسعار النفط، رغم كونها مؤقتة، كانت من العوامل الكبرى التى أدت الى تفاقم التباطؤ الإقتصادى فى معظم أنحاء العالم المتقدم. وقد أسفرت تلك الأحداث، طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى، عن ارتفاع أسعار الاستهلاك فى البلدان الصناعية بنسبة ٥.٠ فى المائة، وتخفيض ناتجها المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٢.٠ فى المائة، وزيادة الاختلال فى حساب معاملاتها الجارية بمقدار ١٧ مليار دولار فى ١٩٩٠. أما بالنسبة للبلدان النامية فقد كان تأثير أحداث الخليج أشد حدة وأطول أمداً

(١) عقدت مجموعة السبعة التى تضم وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية فى كل من كندا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اجتماعها الأول فى مايو / أيار ١٩٧٣ حين كانت تسمى مجموعة الخمسة (حيث انضمت إليها كندا وإيطاليا فى أواخر الثمانينات). وعلى العكس مما هو متبع حالياً، كانت اجتماعات مجموعة الخمسة سرية ولا تصدر عنها بيانات مشتركة.

بوجه عام. ففيما يتعلق بمجموعة البلدان النامية المائة والثلاثين ذات المديونية الصافية، تشير التقديرات الى أن تلك الأحداث من شأنها هبوط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠.٣ في المائة في ١٩٩٠ و ١.١ في ١٩٩١ و ٤.٠ في المائة في ١٩٩٢. وتنجم تلك الخسائر في معظم الحالات عن تدهور نسب التبادل التجاري لتلك البلدان في ١٩٩٠، وانخفاض الطلب على الواردات في البلدان الصناعية، وارتفاع تكاليف خدمة الديون نتيجة لزيادة أسعار الفائدة.

الشكل ٢

الانتاج العالى وحجم التجارة العالمية، ١٩٨٦-١٩٩٢ (النسبة المئوية للتغير بالمقارنة بالسنة السابقة)



المصدر : صندوق النقد الدولي

١٩٩١ : تقدير أولي - ١٩٩٢ : تنبؤ

١٨- وتتضمن التقديرات الإقتصادية والمالية لصندوق النقد الدولي للفترة ٩٠-١٩٩١، وتنبؤاته لعام ١٩٩٢ مايلي:

البلدان الصناعية

- تشير التقديرات الى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من ٢.٥٪ في ١٩٩٠ الى ١.٣٪ فقط في ١٩٩١. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التباطؤ على جميع البلدان الصناعية الكبرى، وإن ظلت معدلات النمو مرتفعة نسبيا في اليابان وألمانيا. ويتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة وكندا، وأن يظل راکدا تقريبا في الولايات المتحدة. وتشير التنبؤات الخاصة بعام ١٩٩٢ الى حدوث انتعاش في انتاج البلدان الصناعية، فيرتفع بنسبة ٢.٨ في المائة. ويتوقع أن يكون لكل البلدان الصناعية الكبرى نصيب في هذا الإنتعاش، باستثناء ألمانيا التي تشير التنبؤات الى حدوث مزيد من التباطؤ في نمو ناتجها المحلي الإجمالي في ١٩٩٢، وإن ظلت مستوياته عالية. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة توحى المؤشرات الإقتصادية الأخيرة بأن الركود الإقتصادي ربما بلغ ذروته في الربع الثالث (يوليو/تموز - أغسطس/آب) من ١٩٩١.

(٢) صندوق النقد الدولي : التوقعات الإقتصادية العالمية، مايو/أيار ١٩٩١.

- يتوقع أن يظل معدل تضخم أسعار الاستهلاك في ١٩٩١ عند مستوى ٤.٩٪، أى مثل معدلاته في ١٩٩٠، ثم ينخفض إلى ٣.٩٪ في ١٩٩٢. وقد ظلت الزيادات في أسعار الاستهلاك منذ بداية ١٩٩١ وحتى شهر أبريل/نيسان تتراوح بين ٦٪ و ٧٪ في كندا وإيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة، بينما بلغت ٤.٩٪ في الولايات المتحدة، وتراوح بين ٣٪ و ٤٪ في فرنسا وألمانيا الغربية واليابان.
- ارتفع متوسط أسعار الفائدة في ٧ بلدان صناعية كبرى من ٨.٧٪ في ١٩٨٩ إلى ٩.١٪ في ١٩٩٠، ولكنه انخفض إلى ٨.٤٪ في مارس/آذار ١٩٩١. وانخفضت أسعار الفائدة مرة أخرى في مايو/أيار، وخاصة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وهذا الاتجاه لا يبشر بالخير فيما يتعلق بمأمولات النمو في تلك البلدان فحسب، بل أن له انعكاسات ايجابية هامة بالنسبة لكثير من البلدان النامية ذات المديونية التي تسد الفوائد على الرصيد غير المسدد من مديونيتها بأسعار فائدة معومة.
- كان من المتوقع أن يستمر انخفاض الاختلالات (العجز أو الفائض) في الحسابات الجارية للبلدان الصناعية الثلاثة الكبرى - الولايات المتحدة وألمانيا واليابان - في عام ١٩٩١ (وإن كان من المقدر أن يرتفع فائض اليابان إلى حد ما)، ولكن الاختلالات بين تلك البلدان لاتزال كبيرة جدا، وتشير التنبؤات إلى أنها سوف تتزايد مرة أخرى في ١٩٩٢.
- يتوقع تزايد أحجام الصادرات بنسبة ٤٪ في ١٩٩١ و ٥.٢٪ في ١٩٩٢. أما من حيث القيمة بالسعر الجارى للدولار فينتظر إرتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٩.٠٪ في ١٩٩١ و ٦.٨٪ في ١٩٩٢. وتقدر الزيادة في حجم الواردات بنسبة ٣.٦٪ في ١٩٩١ و ٤.٣٪ في ١٩٩٢، وفي قيمتها بنسبة ٧.٦٪ في ١٩٩١ و ٦.٦٪ في ١٩٩٢.

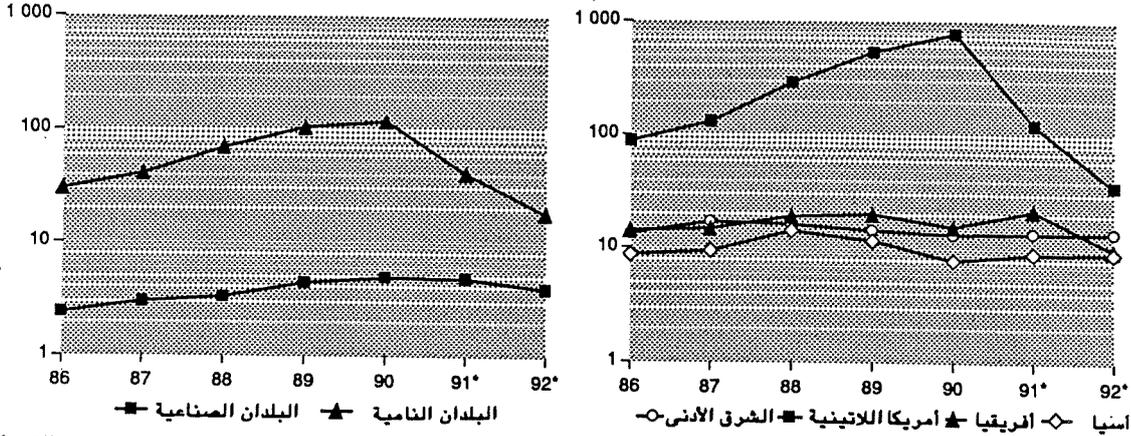
البلدان النامية

- من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى - بعد أن انخفض بنسبة ٠.٦٪ في ١٩٩٠، ارتفاعا طفيفا جدا في عام ١٩٩١ (٠.١٪)، ولكن ينتظر أن يزداد بصورة معتدلة ليبلغ ٢.٧٪ في ١٩٩٢.
- من المقدر أن ينخفض معدل التضخم في أسعار الاستهلاك في ١٩٩١، وأن يواصل هبوطه بصورة ملحوظة بدرجة أكبر في ١٩٩٢، مما يرجع إلى حد كبير إلى تدعيم برامج الاستقرار الإقتصادى في أمريكا اللاتينية والكاريبى (الشكل ٣).
- يتوقع أن يظل معدل النمو في حجم الصادرات بالنسبة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط عند مستوى ٣.٥٪ في ١٩٩١ (نفس المعدل في ١٩٩٠)، ولكنه سيزداد إلى ٥.٨٪ في ١٩٩٢. وينتظر أن تظل نسب تبادل الصادرات من غير الوقود ثابتة بوجه عام في عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢، بعد هبوطها بنسبه ٢.٩٪ في ١٩٩٠. وفيما بين أقاليم البلدان النامية، تدهورت نسب التبادل خلال ١٩٩٠ و ١٩٩١ في جميع الأقاليم باستثناء آسيا، ولكن ينتظر أن تتحسن بصورة معتدلة في ١٩٩٢ (الشكل ٤).
- يتوقع أن يزداد بصورة محسوسة المقدار التجميى للعجز في الحسابات الجارية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط، فيرتفع من ١٧ مليار دولار في ١٩٩٠ إلى ٢٨ مليار دولار في ١٩٩١ ثم إلى ٤٣ مليار

دولار في ١٩٩٢. وينتظر أن تزداد نسبة عجز الحساب الجاري الى مجموع الصادرات من السلع والخدمات من ٢,٢٪ في ١٩٩٠ الى ٤,٥٪ في ١٩٩١، ثم الى ٤,٧٪ في ١٩٩٢.

الشكل ٣

اسعار الاستهلاك، ١٩٩٢-١٩٨٦
(النسبة المئوية للتغير بالمقارنة بالنسبة السابقة)
- مقياس رسم شبه لوغاريتمي

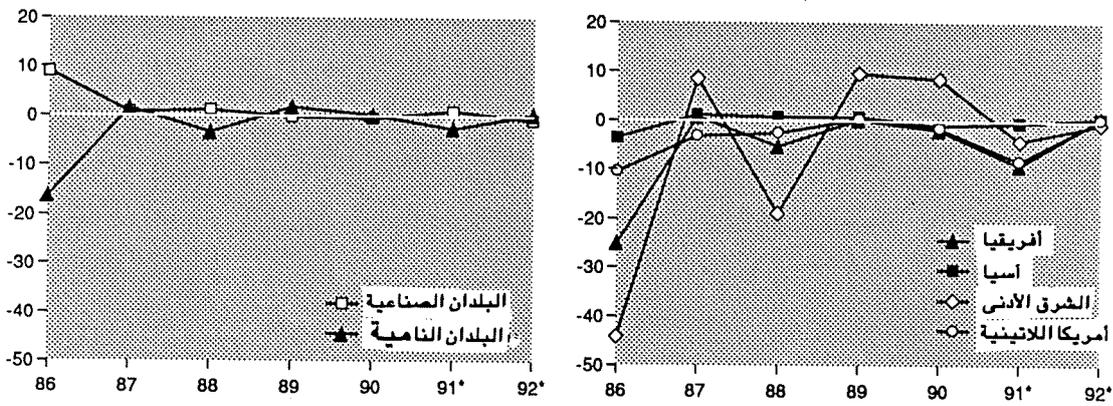


المصدر: صندوق النقد الدولي

١٩٩١ : تقدير أولي - ١٩٩٢ : تنبؤ

الشكل ٤

نسب التبادل، ١٩٩٢-١٩٨٦
(النسبة المئوية للتغير بالمقارنة بالسنة السابقة)



المصدر: صندوق النقد الدولي

١٩٩١ : تقدير أولي - ١٩٩٢ : تنبؤ

- تشير التقديرات الى أن نسبة مدفوعات خدمة الديون الى مجموع الصادرات قد انخفضت بصورة ملحوظة في عام ١٩٩٠ عما كانت عليه في السنوات السابقة، ولكن يتوقع أن ترتفع مرة أخرى في ١٩٩١ (أنظر الإطار).

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

١٩- على الرغم من أن عملية الانتقال الى اقتصاديات تركز على قوى السوق فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تمر بمراحل متفاوتة من حيث تقدمها فى البلدان المختلفة، فقد جرت تلك العملية وسط صعوبات اقتصادية ومالية كبرى. ومن تلك الصعوبات الاختلالات الكبيرة فى المالية العامة والحسابات الخارجية، وخسائر نسب التبادل الناجمة عن مظاهر الخلل والتعامل على أساس العملات الصعبة فى مدفوعات التجارة فى اطار مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة، وظهور ضغوط تضخمية شديدة تستدعى انتهاج سياسات اقتصادية ومالية تقييدية. وقد استمرت المشكلات التقليدية المتعلقة بأزمات السلع الاستهلاكية، وعدم كفاءة التكنولوجيا وقاعدة الموارد واختناقات الانتاج، بل وتفاقت فى بعض الحالات. وتخيم ظلال ثقيلة من الشك على سرعة خطى الاصلاح فى المستقبل وخاصة فى الاتحاد السوفيتي. وتواجه الحكومة السوفيتية اختيارا حاسما بين الانفتاح السريع على الإقتصاد العالمى وبين انتهاج مسار اصلاحى أكثر توجها نحو الداخل.

٢٠- وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى، انخفض الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بنسبة ٣,٨٪ فى ١٩٩٠، ويتوقع أن يستمر فى الانخفاض بنسبة ٤٪ تقريبا فى ١٩٩١. وفى أوروبا الشرقية (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا) انكمش الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بصورة حادة بنسبة تقدر بنحو ٨,٦٪ فى ١٩٩١، ويتوقع أن يستمر فى الانخفاض بنسبة ١,٥٪ فى ١٩٩١. غير أن التنبؤات تشير الى أن اقتصاديات بلدان أوروبا الشرقية ستبدأ فى الانتعاش- على خلاف الاتحاد السوفيتي - فى ١٩٩٢، بعد توسع القطاع الخاص وتحسن كفاءة الأداء فى تلك البلدان (يتناول الاستعراض القطاعى الوارد فى هذه الوثيقة هذه المسألة بمزيد من التفصيل).

الديون الخارجية للبلدان النامية

٢١- يقدر مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية فى ١٩٩٠ بمبلغ ١٣٤١ مليار دولار^٢، أى بزيادة ما يقرب من ٨٠ مليار دولار (٦٪) عما كان عليه فى السنة السابقة (الشكل ٥). وترجع هذه الزيادة الى تزايد صافى تدفقات القروض (حوالى ٣٨ مليار دولار) وارتفاع القيمة الدلالية لرصيد الديون المقدمة بعملات غير الدولار (٤٦ مليار دولار). ويتوقع أن تزداد التزامات الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية بأكثر من ٣٪ خلال عام ١٩٩١، وأن تعاود الارتفاع فى ١٩٩٢، فيما عدا إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.

٢٢- ومع ذلك، انخفض معدل خدمة الديون (مدفوعات الفوائد واستهلاك الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات) من ٢٢,١٪ فى ١٩٨٩ الى ٢١,١٪ فى ١٩٩٠. وقد تناقص هذا المعدل بصورة ملحوظة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، وشمال أفريقيا والشرق الأدنى، وإن ظل مرتفعا جدا فى الإقليمين كليهما. ولكن رصيد الديون المستحقة السداد يبلغ أقصاه - بالمقارنة بحجم الإقتصاد - فى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفى ١٩٩٠ بلغ مجموع ديون تلك البلدان كنسبة مئوية من مجموع ناتجها المحلى الإجمالى ما يقرب من ١١٢٪، وذلك بالمقارنة بنسبة ٨٧٪ فى شمال أفريقيا/ الشرق الأوسط، و٤٨٪ فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.

(٢) يتضمن هذا المبلغ القروض المقدمة من صندوق النقد الدولى
المصدر: البنك الدولى، جداول الديون العالمية.

النامية ذات الجدارة الإئتمانية التي تتوافر فيها أفضل احتمالات الأداء الإقتصادي والاستقرار السياسي المطرد في الأمد المتوسط.

٢٤- ومن جهة أخرى يستمر التوسع في صافي الاقراض من المصادر الرسمية، وينتظر أن يرتفع حجمه من نحو ٢٧ مليار دولار في ١٩٩٠ الى ما يربو على ٣٠ مليار دولار في ١٩٩١.

التطورات الأخيرة في مجال تخفيض الديون وتخفيف أعبائها

٢٥- في إطار التدابير والبرامج الأخيرة الرامية الى التخفيف من أعباء الديون استفادت عدة بلدان من زيادة كبيرة في الإعفاء من سداد قروض المساعدات الإئتمانية الرسمية في عام ١٩٩٠. فبينما أسقط في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٩ ما مجموعه ٥,٧ مليار دولار من الديون (منها ٣,٥ مليار دولار لبلدان منخفضة الدخل وشديدة المديونية)، تم إلغاء ما يقرب من ٤,٩ مليار دولار من الديون في سنة ١٩٩٠ وحدها. كما أن فرنسا التي ساهمت بالجزء الأكبر من هذا المجموع (٣,٣ مليار دولار) اقترحت أيضا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٠ إلغاء الدين العام لكافة البلدان الأقل نموا وعددها ٤١ بلدا، والذي يبلغ ما قيمته ٢٨,٦ مليار فرنك فرنسي (وذلك امتدادا لاقتراح قدم في مايو/أيار ١٩٨٩ بشأن ٣٥ بلدا أفريقيا). وفي ديسمبر/كانون الأول أسقطت بلجيكا أيضا ما قيمته ٢,٥ مليار فرنك بلجيكي من القروض المستحقة على عشرة بلدان أفريقية فقيرة تتعاون مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وألغت حكومة الولايات المتحدة ما قيمته ٣٢ مليون دولار من الدين المستحق على نيجيريا في أوائل هذا العام، وما يقرب من ٧ مليارات دولار من الديون العسكرية المستحقة على مصر.

٢٦- وفي مارس/أذار ١٩٩١، وقعت أول اتفاقية لصالح البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا بين بولندا ونادي باريس^٤ الذي يضم البلدان المتقدمة الدائنة، مما سيخفض الدين الرسمي المستحق على بولندا بالعملة الصعبة، والبالغ ٣٣ مليار دولار بنسبة ٥٠ في المائة. كما تم الاتفاق بين نادي باريس ومصر على عملية مماثلة لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر. ومن شأن هذا الاتفاق، الذي ينفذ على مرحلتين والذي سبقته ترتيبات أقرها صندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات الإقتصادية، تخفيض الدين الرسمي المستحق على مصر والبالغ ٢٠,٢ مليار دولار بمقدار النصف. وكانت عمليات اسقاط الديون المستحقة من حكومة على أخرى تقتصر في الماضي على البلدان الأشد فقرا، ولاسيما في أفريقيا. غير أن نصيب الفرد من الديون الرسمية في كل من بولندا ومصر، وهما من البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، أعلى من مثيله في أي بلد آخر.

٢٧- ومتابعة لمؤتمر القمة الإقتصادية الذي عقد في هيوستون عام ١٩٩٠، أصبح نادي باريس يعرض شروطا أفضل لتسديد الدين المجمع للبلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون. وقد تم في عام ١٩٩٠ في إطار نادي

(٤) نادي باريس عبارة عن محفل دولي لجدولة خدمة الديون المنوطة أو المضمونة من دائنين رسميين على أساس ثنائي. وليست للنادي عضوية ثابتة أو هيكل مؤسسي. بل هو يمثل مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تم تطويرها على مدى ٣٥ عاما منذ أن عقد أول اجتماع مخصص بشأن ديون الأرجنتين في عام ١٩٥٦. وقد جرى العرف على أن يرأس اجتماعات النادي أحد المسؤولين في وزارة الخزانة الفرنسية، وعلى أن يكون باب الاشتراك فيها مفتوحا لكل الدائنين الرسميين الذين يقبلون ممارسات النادي وإجراءاته.

باريس التفاوض على ابرام ١٧ اتفاقية لجدولة ديون قيمتها ١٥,٢ مليار دولار، منها ٩ اتفاقيات مع بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، كان معظمها على أساس شروط قائمة تورنتو^٥.

٢٨- وخلال عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١، قامت خمسة بلدان بتنفيذ اتفاقات مدعومة رسميا لتخفيض الديون وأعباء خدماتها أبرمت مع البنوك التجارية الدائنة في اطار مبادرة برادى. وهذه البلدان هي المكسيك، والفلبين، وكوستاريكا، وفنزويلا، وأخيرا أوروغواي في مايو / أيار ١٩٩١. ويشترط لسريان الاتفاق الأخير الذى وقع مبدئيا مع المغرب فى ١٩٩٠ الموافقة على تسهيل تمويل معتد من صندوق النقد الدولى قبل نهاية عام ١٩٩١.

٢٩- وقد بدأت الحكومة البولندية فى أول يوليو/ تموز ١٩٩١ فى التفاوض مع نادى باريس الذى يضم ١٧ حكومة دائنة على تحويل ١٠٪ من الدين المستحق عليها لأفراد هذه المجموعة من الدائنين الى دين متنازل عنه مقابل المحافظة على الطبيعة، وتلك هى أكبر عملية تحويل من هذا النوع تتم على مستوى العالم. وفى اطار هذا المشروع الذى يهدف الى مكافحة التلوث، ستدفع الحكومة البولندية الى صندوق بينى محلى ما يعادل ٣ مليارات دولار تقريبا على امتداد ١٨ عاما، فى مقابل تخفيض اضافى لمديونيتها بهذا المقدار. وهذا المشروع، الذى يخضع لمراقبة دولية، سيمول جزئيا من البنك الدولى، والبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير، والمجموعة الأوروبية.

٣٠- وقد حددت لجنة التنمية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) فى اجتماعها فى ابريل/ نيسان ١٩٩١ منتصف عام ١٩٩١ موعدا نهائيا لاستكمال استعراض الدائنين فى اطار نادى باريس للخيارات المقترحة لتخفيف أعباء الديون، والتقدم باقتراحات جديدة تشمل تدابير اضافية لتخفيف أعباء الديون يمكن تطبيقها على البلدان المدينة ذات الدخل المنخفض.

الدين العام الخارجى والزراعة

٣١- إن تقديرات البنك الدولى الأخيرة للديون الناجمة عن مشروعات متعلقة بالزراعة فى ١٠,٨ بلدان تتيح تقدير مدى مساهمة الزراعة فى أعباء الديون المستحقة على البلدان النامية.

٣٢- وقد بلغ مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل لقطاع الزراعة (بمعناه الواسع) ما يقرب من ٥٣,٨ مليار دولار فى ١٩٨٩. وكان الجزء الأكبر منها فى شكل ديون مستحقة لدائنين رسميين (الجدول ١). وقد ارتفع نصيب الديون المستحقة لدائنين رسميين من مجموع تلك الديون من ٧٠٪ تقريبا فى أوائل السبعينات الى ٩٠٪ فى ١٩٨٨-١٩٨٩.

(٥) تسمح قائمة تورنتو للدائنين بالاختيار بين عدة بدائل للجدولة تشمل اسقاط جزء كبير من المبلغ المعاد جدولته، وتخفيض سعر الفائدة على الدين المعاد جدولته، وتعدد فترة السماح وأجل الاستحقاق.

الجدول ١- الديون الزراعية الخارجية للبلدان النامية (١)

متوسطات ١٩٨٣-٨٠ و ١٩٨٦-٨٤ وأرقام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦ - ٨٤	١٩٨٣ - ٨٠	
					بملايين الدولارات
٥ ١٧١	٥ ٨٩٣	٧ ٦٣١	٠.٨ ٠.٩	٧ ٧٩٦	خاصة
٤٨ ٥٨.	٤٨ .٥٣	٤٨ ١٨٣	٣٢ ٤٨.	١٧ ٩٤٧	رسمية
(٣٣ ٨٨٧)	(٣٢ ٨٨١)	(٣٣ .٨٢)	(٢١ ٤١٨)	(١٠ ٦٣٧)	متعددة الأطراف
(١٤ ٦٩٣)	(١٥ ١٧٢)	(١٥ ١.١)	(١١ .٦٢)	(٧ ٣١٠)	ثنائية
٢٣	٢٣	٢٣	٣٧	٨٣	سندات
٥٣ ٧٧٤	٥٣ ٩٧.	٥٥ ٨٣٨	٤. ٦.٦	٢٥ ٨٢٦	المجموع

(١) الديون الخاصة العامة والمضمونة من جهات عامة لقطاع الزراعة حسب تعريفها الواسع.

المصدر: أشرطة البنك الدولي ١٩٩١، ومنظمة الأغذية والزراعة

٣٣- ويعنى هذا، بالنظر الى أن شروط القروض الرسمية أكثر تيسيرا من غيرها، تخفيفا فى شروط الإقتراض للزراعة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الزراعة حصلت على قسط هام من مجموع التدفقات المالية المنشئة للديون، تمثل الديون الزراعية مقادير صغيرة نسبيا ٤٪ - ٥٪ من مجموع مدفوعات خدمة الديون. كما أن هذا النصيب يميل الى التناقص.

٣٤- وقد تضاعف تقريبا مجموع الديون الزراعية الخارجية فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ ولكن معدل زيادته كان مماثلا لمعدل الزيادة فى مجموع الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من جهات عامة. وعلى ذلك ظل نصيب الديون الزراعية من المجموع مستقرا الى حد ما عند مستوى ٦٪ تقريبا.

٣٥- ولكن بينما ظل مركز قطاع الزراعة من حيث صافى التحويلات ايجابيا خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦، وإن مال الى الإنكماش، فقد أصبح مجموع مدفوعات خدمة الديون الزراعية أكبر من مجموع المدفوعات المقدمة للقطاع منذ عام ١٩٨٧ (الجدول ٢). وكان صافى التحويلات فيما يتعلق بالدائنين من القطاع الخاص قد أصبح سلبيا فى عام ١٩٨٣. ويعكس هذا التحول، من جهة، استقرارا نسبيا فى توقعات مدفوعات القروض خلال عقد الثمانينات، حيث تراوحت بين ٥.٤ مليار دولار، ٦.٤ مليار دولار، كما يعكس، من جهة أخرى، زيادة مطردة فى مدفوعات خدمة الديون، إذ ارتفعت من ٣.٠ مليارات دولار تقريبا فى الفترة ٨٠ - ١٩٨٣ الى أكثر من ٦ مليارات دولار فى الفترة ٨٧ - ١٩٨٩.

الجدول ٢ - صافى التحويلات الخارجية الى قطاع الزراعة فى البلدان النامية (١)

متوسطات ١٩٨٣-٨٠ و ١٩٨٦-٨٤ وأرقام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦ - ٨٤	١٩٨٣ - ٨٠	
٢٨٠ -	٩١٣ -	٩٥٥ -	٥٥٢ -	٣٦٩	خاصة
٨٨	٣٤٩	٧٨١	٢ ٣٦٢	٢ ٣١٣	رسمية
(٩٨-)	(٦٢-)	(١٩٥)	(١ ٧١٧)	(١ ٣٢٠)	متعددة الأطراف
(١٨٦)	(٤١١)	(٥٨٦)	(٦٤٥)	(٩٩٣)	ثنائية
-	٤ -	٩ -	١١ -	٢٩ -	سندات
١٩١ -	٥٩٦ -	١٨٣ -	١ ٧٩٩	٢ ٦٥٣	المجموع

(١) صافى التحويلات = إجمالى مدفوعات القروض - مجموع مدفوعات خدمة الدين

المصدر : أشرطة البنك الدولى ١٩٩١، ومنظمة الأغذية والزراعة.

المناخ الإقتصادى الكلى والزراعة فى البلدان النامية

٣٦- ليس من اليسير تقدير تأثيرات التطورات الإقتصادية الكلية على الزراعة. فهى تأثيرات غير مباشرة، تفعل فعلها بعد فترة من الزمن، وقد تعوضها أو تزيد من حدتها بعض العوامل الأخرى. غير أنه يمكن تتبع الاتجاه العام لتلك التأثيرات. فقد تضافرت عوامل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدلات البطالة والتضخم - وهى عوامل تأثرت بها كثير من البلدان النامية - لتؤدى معا الى خفض معدلات نمو الطلب المحلى على منتجات قطاع الزراعة. ويقدر على سبيل التقريب أن الأثر التراكمى لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ فى أفريقيا - حوالى ٢.٠٪ - وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى - حوالى ٣.٥٪ - سيسفر عن انخفاض فى استهلاك الفرد من الغذاء بنسبة ٠.٨٪ و ١.١٪ فى الإقليمين على التوالى. وفيما يتعلق بالحبوب يقدر الإنخفاض بنسبة ٠.٨٪ فى أفريقيا، و ٠.٤٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، كما يقدر بنسبة ٢.٤٪ و ١.٤٪ على التوالى بالنسبة للحوم^٦. وبالإضافة الى ما لهذه التخفيضات فى الطلب على الأغذية من انعكاسات سلبية على الحالة الغذائية والتغذية للسكان المعنيين، فإنها تؤدى حتما الى اعطاء مؤشرات مثبطة للأنشطة التى تعتمد عليها الزراعة. بل أنه من المرجح أن يكون تناقص الطلب فى السنوات الأخيرة قد عرقل النمو الزراعى بصورة خطيرة فى كثير من البلدان. وحتى إذا تحققت التوقعات المتفائلة بالنسبة لاقتصاديات البلدان النامية فى عام ١٩٩٢، فقد تضى عدة سنوات أخرى من الانتعاش الإقتصادى المتواصل قبل أن يتحول عامل الطلب المحلى المقيد للنمو الى عامل إيجابى يساعد التنمية الزراعية.

٣٧- ولا يبدو الوضع أفضل كثيرا من ذلك فيما يتعلق بالطلب الخارجى. فالتوقعات الخاصة بمستقبل التجارة الزراعية للبلدان النامية تبدو غير مستقرة وغير مؤكدة فى ظل تدنى معدلات النمو فى البلدان الصناعية فى ١٩٩٠ و ١٩٩١، وإن كان من المنتظر أن ينتعش نموها الإقتصادى من جديد فى ١٩٩٢. ولقد واجهت السياسات

(٦) حسب هذه التقديرات العامة بإفتراض المرونات الداخلية التالية للطلب، المشتقة من نموذج الطلب على الأغذية بالمنظمة: بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبى ٠.٢، لمجموع الأغذية، و ٠.١ للحبوب، و ٠.٤ للحوم. وبالنسبة لأفريقيا ٠.٤، لمجموع الأغذية و ٠.٤ للحبوب، و ١.٢ للحوم.

المعززة لدعم التجارة التي طبقتها كثير من البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية عدة مشكلات مستمرة فيما يتعلق بالوصول الى الأسواق، وانخفاض أسعار عدد من سلعها التصديرية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، أسهم ارتفاع أسعار النفط والمنتجات المصنعة - الذي يرجع فيما يتعلق بتلك المنتجات الى ارتفاع تكاليف الطاقة - في حدوث تدهور سريع في نسب التبادل الخاصة بالسلع الزراعية في ١٩٩٠ (انظر القسم الخاص بالتجارة بالسلع الزراعية). وقد أصبحت تلك المشكلات تمثل صعوبات إقتصادية كاداء بالنسبة للبلدان النامية الكثيرة التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي لعائدات الصادرات. ويتضح مدى تلك الصعوبات من التقديرات التالية الخاصة بالبلدان التي يصنفها صندوق النقد الدولي في فئة البلدان التي تشكل المنتجات الزراعية أغلب صادراتها^٧:

- يتوقع أن ينخفض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان، للسنة الثالثة على التوالي، بنسبة ٠,٣٪ في ١٩٩٠، وأن يتسم بالركود في ١٩٩١، ثم يرتفع مرة أخرى بنسبة تقل عن ٨٪ في ١٩٩٣. وعلى سبيل المقارنة، ينتظر أن تبلغ معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية غير المصدرة للنفط بوجه عام - ٠,٢٪، و ٨,٥٪، و ٢,١٪ في نفس السنوات.
- تشير التقديرات الى أن تكوين رأس المال الإجمالي سيمثل ١٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩١ بعد أن بلغ ١٣,٤٪ فقط في ١٩٩٠، وإن كان سيظل أقل بكثير من متوسطه في البلدان النامية غير المصدرة للنفط المقدر بنسبة ٢٤,٤٪ في ١٩٩١.
- على الرغم من تناقص المعدلات الوسيطة للتضخم في أسعار الاستهلاك والتي تبلغ ١١,٤٪ في ١٩٩٠ و ٩,٦٪ في ١٩٩١ و ٧,٨٪ في ١٩٩٢، فإن التقديرات تشير الى أن تلك المعدلات ستظل أعلى من مستواها في مجموعة البلدان غير المصدرة للنفط ككل.
- ينتظر أن تزداد أحجام صادرات تلك البلدان بنسبة ٣٪ في ١٩٩١ و ٤,١٪ في ١٩٩٢ بعد أن شهدت زيادة كبيرة بنسبة ١١,٣٪ في ١٩٩٠. وسوف تظل قيمة الوحدة من الصادرات راکدة دون تغيير تقريبا في ١٩٩٠ و ١٩٩١، ثم ترتفع ارتفاعا متوسطا في ١٩٩٢. ومن المقدر أن تنخفض نسب التبادل بمقدار ٧٪ في ١٩٩٠، و ٦,٢٪ في ١٩٩١، و ٠,٥٪ في ١٩٩٢.
- تشير التنبؤات الى أن العجز التجاري الكلي لتلك البلدان سوف يرتفع من ٠,٥ مليار دولار في ١٩٩٠ الى ٢,٥ مليار دولار في ١٩٩١، ثم الى ٢,٦ مليار دولار في ١٩٩٢. ومع وجود عجز أيضا في صافي دخل عوامل الانتاج - مما يرجع الى حد كبير الى ضخامة أعباء خدمة الديون في عدد من بلدان هذه المجموعة وتناقص التحويلات الواردة إليها - فإنه يتوقع أيضا أن يتدهور مركز مدفوعاتها الخارجية. وعلى ذلك يقدر أن يزداد مجموع العجز في الحسابات الجارية لبلدان المجموعة من ١٠,٦ مليار دولار في ١٩٩٠ الى ١١,٩ مليار دولار في ١٩٩١، ثم الى ١٢,١ مليار دولار في ١٩٩٢.

(٧) وهي ٤١ بلدا (٢٢ في أفريقيا، و ١١ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٨ في آسيا والمحيط الهادئ) كانت صادراتها من المنتجات الأولية، الزراعية أساسا، تشكل في المتوسط ما لا يقل عن نصف صادراتها الكلية خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦.

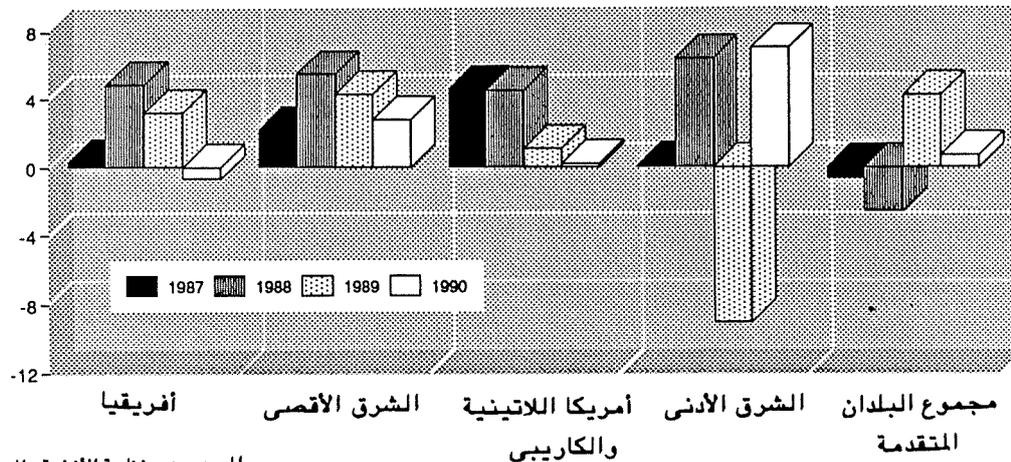
باء - إنتاج الأغذية والزراعة

الإنتاج في ١٩٩٠

٣٨- تشير التقديرات الحالية لإنتاج الأغذية والزراعة في ١٩٩٠، في ظل هذا المناخ الإقتصادي العام، الى زيادته بنسبة ١,٥٪ تقريبا عما كان عليه في ١٩٨٩. وتمثل هذه الزيادة تراجعا ملحوظا عن معدل النمو المرتفع الذي تحقق عام ١٩٨٩ وبلغ ٣,٢٪ (٣,٦٪ للأغذية) إلى معدل أدنى من المعدل المتوسط على امتداد العقد وهو ٢,١٪، ومن متوسط الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ الذي بلغ ١,٧٪ (الشكل ٦).

الشكل ٦

التغيرات في الانتاج الزراعي، ١٩٨٧-١٩٩٠
(النسبة المئوية بالمقارنة بالسنة السابقة)



المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

٣٩- ويرجع تباطؤ معدلات النمو في الإنتاج العالمي الى حد كبير الى عودة معدلات النمو في أمريكا الشمالية الى مستويات أقرب الى المستويات العادية، بعد أن شهدت انتعاشا كبيرا في ١٩٨٩ من آثار الجفاف الذي حدث في ١٩٨٨. إلا أن هذا التباطؤ يرجع أيضا الى انخفاض معدلات النمو في سائر الأقاليم المتقدمة، باستثناء إقليم أوسيانيا الذي ارتفعت فيه معدلات النمو من جديد بعد انتكاسها في ١٩٨٩. وقد ظل الإنتاج في أوروبا الغربية شبه راكد في ١٩٩٠، بينما تناقص في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي (الجدول ٣).

٤٠- وفي البلدان النامية، ارتفع الانتاج الزراعي في ١٩٩٠ بمعدل ٢,٢٪ (٢,٤٪ للأغذية). وكان هذا المعدل أقل من مثيله في ١٩٨٩ الذي بلغ ٢,٥٪ (٢,٧٪ للأغذية)، وكذلك أقل بكثير من المعدل الذي تحقق في الثمانينات وهو ٣,٢٪، ومن متوسط الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ الذي بلغ ٣,٠٪. وبالإضافة الى ذلك، كان معدل الزيادة في الإنتاج في ١٩٩٠ في جميع الأقاليم باستثناء إقليم الشرق الأدنى أقل بدرجة ملحوظة مما كان عليه في ١٩٨٩، ومن متوسط معدلات النمو في الثمانينات، وفي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠.

(٨) ستمعرض تقديرات أولية لإنتاج الأغذية والزراعة في ١٩٩١ في ملحق مكمل لهذه الوثيقة.

الجدول ٣- التغييرات فى الإنتاج العالمى والإقليمى للأغذية والزراعة والمحاصيل

والثروة الحيوانية، ١٩٨٨ - ١٩٩٠.

الثروة الحيوانية		المحاصيل		الزراعة		الأغذية		
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	
الى	الى	الى	الى	الى	الى	الى	الى	
* ١٩٩٠	١٩٨٩	* ١٩٩٠	١٩٨٩	* ١٩٩٠	١٩٨٩	* ١٩٩٠	١٩٨٩	
%								
٣,١	٢,٣	١,٨-	٣,٥	٠,٧-	٣,٢	٠,٦-	٣,٢	أفريقيا
٤,٧	٤,٩	٢,٢	٤,٠	٢,٨	٤,٣	٣,١	٤,٥	الشرق الأقصى
٢,١	٢,٨	-	٠,٢	٠,٥	١,١	٠,٣	١,٥	أمريكا اللاتينية والكاريبى
١,٤	٠,٥	٨,٨	١٢,٠-	٧,٠	٩,١-	٧,٣	٩,٦-	الشرق الأدنى
٣,٦	٣,٧	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٧	مجموع البلدان النامية
٠,٨	٠,١-	٨,٨	٢٠,٠	٣,٦	١٠,٢	٢,٧	١١,٦	أمريكا الشمالية
١,٠	١,٩-	٣,١	١,١	٢,٩	١,٧-	٠,٦	٢,٢-	أوسيانيا
١,١	١,٠-	٢,٠-	٢,٧	٠,٣-	١,٣	٠,٤-	١,٤	أوروبا الغربية
								المجموعة الاقتصادية
١,٢	١,٠-	١,٥-	٢,٢	-	١,٢	٠,١-	١,٣	الأوروبية (١٢)
٠,١-	٠,٣	٣,١-	٠,٥-	٢,٤-	٠,١	٢,٥-	٠,٥	أوروبا الشرقية
٠,٥-	١,٨	١,١	٦,٩	١,٢-	٢,٨	١,١-	٣,٣	الاتحاد السوفيتى
٠,٦	٠,١	٢,٦	٨,٤	٠,٧	٤,٢	٠,٣	٤,٧	مجموع البلدان المتقدمة
١,٧	١,٤	٢,١	٤,٤	١,٥	٣,٢	١,٥	٣,٦	المجموع العالمى

* تقدير أولى

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة، بناء على المعلومات المتاحة حتى ٢٢ إبريل/نيسان ١٩٩١.

٤١- وفى الشرق الأقصى، تناقص معدل نمو الإنتاج الزراعى من ٤,٣٪ فى ١٩٨٩ إلى ٢,٨٪ فى ١٩٩٠. وكان ذلك راجعاً بصفة رئيسية إلى انخفاض مستويات الإنتاج فى الهند وتايلاند، وتباطؤ النمو فى باكستان وبنغلاديش، بينما تسارع نمو الإنتاج فى الصين.

٤٢- وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى، هبط معدل نمو الإنتاج الزراعى من مستواه المتواضع الذى بلغ ١,١٪ فى ١٩٨٩ إلى ٠,٢٪ فقط فى ١٩٩٠، مما يرجع أساساً إلى حدوث انخفاض كبير فى الإنتاج فى البرازيل وبيرو، وانخفاض أقل حدة فى الأرجنتين. وعلى العكس من ذلك، ارتفع إنتاج المكسيك بشكل ملحوظ بعد انتكاسه فى ١٩٨٩.

٤٣- وبالنسبة لأفريقيا، التى زاد فيها إنتاج الأغذية والزراعة بمعدل ٣,٢٪ فى ١٩٨٩، تشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعى فى ١٩٩٠ قد انخفض بنسبة ٠,٧٪ بينما انخفض إنتاج الأغذية بنسبة ٠,٦٪. ويعنى هذا ضمناً انخفاض نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة ٣,٧٪، بعد أن تناقص فى المتوسط بمعدل ٠,٩٪ سنوياً خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥، وبمعدل ٠,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠.

٤٤- ومما يبرز تباطؤ النمو في إنتاج البلدان النامية من الأغذية في ١٩٩٠ كثرة عدد البلدان التي شهدت انخفاضا في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية (الجدول ٤). ويتجلى ذلك في أوضح صورته في أفريقيا التي تناقص فيها إنتاج الأغذية في ١٩٩٠، كما يتجلى بدرجة أقل في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي شهد ركودا في الإنتاج. وقد سجلت ٢٥ من البلدان النامية الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وعددها ٤٥ بلدا (أى بنسبة ٨٠٪ تقريبا) انخفاضا في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية. وكان ذلك الانخفاض بالنسبة لكثير من تلك البلدان في واقع الأمر امتدادا لاتجاه يبعث على القلق. فبالنسبة لأنغولا، وبوتسوانا، وبورندي، ورواندا، والسنغال، وتنزانيا جاء الانخفاض الملحوظ في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في ١٩٩٠ عقب انخفاضات ملحوظة بنفس القدر خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠، وكان من بين الحالات الإيجابية القليلة حالة كينيا التي استمرت فيها معدلات التقدم المعتدلة التي تحققت في السنوات السابقة، والرأس الأخضر التي واصلت تحقيق زيادة ملحوظة في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية.

٤٥- وفيما يتعلق بإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أخفقت ثلثا بلدان الإقليم في زيادة إنتاج الأغذية بما يتمشى مع النمو السكاني، وكانت نسبة البلدان التي أخفقت في ذلك خلال الفترة ٨٥-١٩٨٩ تبلغ في المتوسط ٥٠ في المائة. كما كان الأداء ضعيفا في جميع بلدان الإنتاج الزراعي الرئيسية، باستثناء المكسيك وشيلي. وكان نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في عدد من البلدان، منها هايتي وبوليفيا وبنما وفنزويلا، قد تناقص بالفعل من قبل خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩.

٤٦- كذلك عجزت نسبة غالبية من البلدان الآسيوية، كان من بينها بعض البلدان الكثيفة السكان مثل الهند، وبنغلاديش، وباكستان، وتايلاند، عن زيادة نصيب الفرد فيها من إنتاج الأغذية في ١٩٩٠. غير أن هذا العجز جاء بعد سنتين من التقدم المحسوس. وفي الصين سجل نصيب الفرد من الإنتاج زيادة لافتة للنظر في ١٩٩٠.

٤٧- وفي الشرق الأدنى، أدى تحسن الظروف المناخية بعد تأثر المحاصيل تأثرا شديدا بالجفاف في ١٩٨٩ إلى إمكانية تحقيق قدر من الانتعاش الجزئي في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في بلدان الإنتاج الرئيسية في الإقليم.

إمدادات الحبوب واستخداماتها ومخزوناتها

٤٨- وعلى الرغم من هذه الملاحظات، ازداد إنتاج العالم من الحبوب في ١٩٩٠ للسنة الثانية على التوالي مسجلا رقما قياسيا بلغ ٨٩٥١ مليون طن، بزيادة ٣,٩٪ عن مستواه في ١٩٨٩. وكما حدث في ١٩٨٩، تركز الجزء الأكبر من الزيادة في البلدان المتقدمة (+٦,٧٪)، نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في الإنتاج في أمريكا الشمالية (١١,٥٪)، والاتحاد السوفيتي (١٢,٩٪)، بينما انخفض الإنتاج في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية.

٤٩- وتشير التقديرات إلى زيادة إنتاج الحبوب في البلدان النامية في ١٩٩٠ بنسبة متواضعة تبلغ ١,٥٪. كما أن هذه الزيادة في الإنتاج تركزت كلها في آسيا حيث ارتفع الإنتاج بمعدل ٣,٠٪، مما يرجع أساسا إلى حدوث زيادات مستمرة في إنتاج الصين (+٥,٢٪)، بينما يبدو من التقديرات أن الإنتاج انخفض في كل من الهند، وتايلاند، وفيتنام. وطبقا للتقديرات، انخفض إنتاج الحبوب في أفريقيا بنسبة ٧,٢٪، حيث زاد إنتاج شمال أفريقيا بنسبة ٦,٦٪، بينما تناقص إنتاج البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١١,٣٪.

الجدول ٤- النسبة المئوية لمعدل التغير في نصيب الفرد من انتاج الاغذية
بحسب البلدان، ١٩٨٩-١٩٩٠

البلدان المتقدمة	البلدان النامية				النسبة المئوية لمعدل التغير
	الشرق الأدنى	أمريكا اللاتينية والكاريبي	آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا	
كندا، الدنمارك، أيرلندا، البرتغال، السويد	سوريا، تركيا	ترينيداد وتوباغو، بيليز، غيانا	الصين، لاوس، ساموا	ريونيون، تونس	أكثر من ٥%
فنلندا		شيلي، المكسيك	بوتان، الفلبين، سرى لانكا،	غينيا، موريتانيا	٣,٠١٪ إلى ٥٪
أستراليا، بلجيكا + لكسمبورج، فرنسا، ألمانيا، (هولندا)، إسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة	قبرص، مصر، إيران، العراق، الأردن	باربادوس، غواتيمالا، جامايكا، نيكاراغوا	فيجي، اندونيسيا، ماليزيا، تونغا، فيتنام	الراس الأخضر، الكونغو، كينيا، ليسوتو، سيراليون، زيمبابوي	٠,١٪ إلى ٢٪
النمسا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الاتحادية، أيسلندا، إسرائيل، اليابان، مالطة، النرويج، بولندا، الاتحاد السوفيتي	ليبيا، السودان	بوليفيا، كولومبيا، كوستاريكا، أكوادور، السلفادور، هندوراس، بنما، باراغواي، سورينام، فنزويلا	بنغلاديش، بروني، الهند، كامبوتشيا، كوريا الديمقراطية، مكاو، ملديف، ميانمار، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، جزر سيلمان،	الجزائر، انغولا، الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، جزر القمر، إثيوبيا، غابون، غينيا بيساو، مدغشقر، مالي، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، أوغندا، زائير	صفر إلى -٢٪
ألمانيا، المجر، رومانيا، سويسرا	السعودية	الأرجنتين، كوبا، هايتي، أوروغواي	منغوليا، نيبال	بوتسوانا، بورندي، رواندا، الصومال، سوازيلند	-٢,٠١٪ إلى -٥٪
بلغاريا، اليونان، إيطاليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، يوغوسلافيا،	اليمن	البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، بورتوريكو	تايلاند	بنين، بوركينا فاسو، غامبيا، غانا، ساحل العاج، ملاوي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، تنزانيا، توغو	-٥,٠١٪ إلى -١٠٪
		غواديلوب، مارتينيك، بيرو	كوريا	ليبيريا، المغرب، زامبيا	أقل من -١٠٪

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

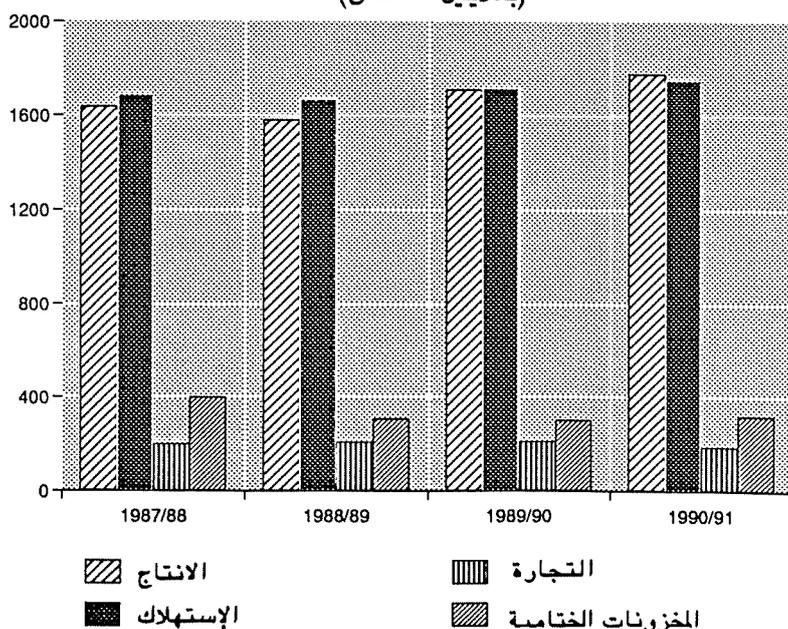
وبالنسبة لاقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تشير التقديرات الى انخفاض الانتاج فى ١٩٩٠ بنسبة ٦,١٪ عما كان عليه فى ١٩٨٩، مما يرجع أساسا إلى هبوط حاد بنسبة ٢٥٪ فى انتاج البرازيل، على حين يتوقع أن يكون الانتاج قد زاد فى كل من المكسيك والأرجنتين.

٥٠- ويعزى الجزء الأكبر من الزيادة المقدرة بنسبة ٣,٦٪ فى انتاج الحبوب فى ١٩٩٠ الى ارتفاع الانتاج العالمى من القمح بنسبة ٩,٨٪، ولاسيما نتيجة لحدوث زيادات كبيرة فى الانتاج فى أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى. وقد زاد انتاج البلدان المتقدمة من القمح بنسبة ١٥٪ تقريبا، بينما تقدر الزيادة فى انتاج البلدان النامية بنسبة ٣٪. وتقدر الزيادة فى الانتاج العالمى من الحبوب الخشنة بنسبة ٨,٦٪، حيث ارتفع انتاج البلدان النامية بنسبة ٢,٦٪ وانتاج البلدان المتقدمة بنسبة ٨,١٪. وكان هناك ما يشبه الركود فى الانتاج العالمى من الأرز، الذى يتركز ٩٥٪ منه فى البلدان النامية.

٥١- وقد تجاوز انتاج الحبوب فى ١٩٩٠ - لأول مرة منذ ١٩٨٧/٨٦ - الاستهلاك العالمى المقدر للفترة ١٩٩١-٩٠، مما يتيح تجديد المخزونات بصورة متواضعة، كما هو مبين أدناه (الشكل ٧). إلا أن التغيرات الطفيفة فى مجموع الاستهلاك العالمى من الحبوب تخفى وراءها تفاوتات لا يستهان بها داخل الأقاليم المختلفة. والواقع أن التقديرات تشير الى أن نصيب الفرد من الاستخدامات الغذائية للحبوب فى ١٩٩١/٩٠ قد انخفض فى سائر أقاليم البلدان النامية، باستثناء الشرق الأقصى. وفيما يتعلق باقليمى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كان هذا الانخفاض راجعا الى تدنى مستويات الانتاج فى ١٩٩٠ بما يفوق الزيادة الصافية فى الواردات. وعلى العكس من ذلك، يلاحظ أن الانتعاش الملحوظ فى الانتاج فى ١٩٩٠ قابله انخفاض حاد وبكمية أكبر فى واردات الحبوب التى تشكل أكثر من ثلث الاستخدامات المحلية الكلية فى الإقليم. أما فى الشرق الأقصى، فقد كانت الزيادة فى نصيب الفرد من الاستخدامات الغذائية للحبوب راجعة كلية الى زيادة الانتاج، حيث أن نسبة انتاج الحبوب الى استخداماتها تربعو على ٩٠٪.

الشكل ٧

اتجاهات امدادات الحبوب واستهلاكها (بملايين الأطنان)



٥٢- وتشير التنبؤات بشأن ١٩٩١ الى حدوث انخفاض طفيف فى الإنتاج العالمى من الحبوب ليبلغ ١٩٢٩ مليون طن، بعد أن وصل الى مستوى قياسى بلغ ١٩٥١ مليون طن فى ١٩٩٠. وبافتراض سيادة الأحوال الجوية العادية، يتوقع حدوث هبوط حاد فى إنتاج القمح من ٥٩٥ مليون طن فى ١٩٩٠ الى ٥٦٠ مليون طن فى ١٩٩١، وذلك أساسا بسبب تناقص الزراعات. ويتوقع أن يزداد إنتاج الحبوب الخشنة بنسبة ٠.٨ ٪ فقط ليصل الى ٨٤٤ مليون طن فى ١٩٩١، بينما يتوقع مبدئيا أن يرتفع إنتاج الأرز بنسبة ١.٤ ٪ ليصل الى ٥٢٥ مليون طن، شريطة هطول الأمطار الموسمية الآسيوية بمعدلات طبيعية.

الأزمات والطوارئ الغذائية

١- لاتزال هناك مشكلات خطيرة ناجمة عن نقص الأغذية فى العديد من البلدان الأفريقية. وفى إثيوبيا أدى توقف أعمال الإغاثة عقب الاضطرابات السياسية الى المزيد من التدهور فى حالة الامدادات الغذائية التى كانت متردية من قبل، مما زاد من احتمالات حدوث مجاعات واسعة النطاق فى أقاليم معينة. وقد قدرت الاحتياجات الكلية من المعونة الغذائية للاجئين الصوماليين والسودانيين والعائدين الى إثيوبيا فى يونيو/حزيران ١٩٩١ بنحو ٢٤٠.٠٠٠ طن، مع وجود تعهدات تغطى ٨٠ ٪ من الاحتياجات. إلا أن الكميات التى سلمت فعلا لم تزد على ٧٠.٠٠٠ طن. واستجابة لاحتياجات سكان إثيوبيا من المعونات الغذائية من الحبوب التى قدرت بنحو مليون طن، بلغ مجموع تعهدات الجهات المتبرعة فى يونيو/حزيران ١٩٩١ مقدار ٥٠٠.٠٠٠ طن، ولكن لم يسلم فعلا سوى ٣٣٠.٠٠٠ طن.

٢- وفى السودان، لاتزال حالة الأغذية غير مستقرة فى كل المديرية تقريبا. وفى يونيو/حزيران سجلت زيادات فى أسعار الحبوب الغذائية فى معظم الأسواق المحلية حتى صارت تتجاوز القوة الشرائية لما يقرب من ثمانية ملايين نسمة. ورغم التبليغ عن الحاجة الى تقديم مساعدات اغاثية فى أقاليم عدة، فقد عرقلت المشكلات اللوجستية عمليات نقل الحبوب. كما تفاقمت المشكلات فى جنوب السودان نتيجة لوصول أعداد كبيرة من اللاجئين من إثيوبيا. وقد قدر العجز الكلى فى الحبوب على مستوى القطر فى يونيو/حزيران ١٩٩١ بنحو ١.١ مليون طن، ولكن التعهدات المعلنة لم تتجاوز نصف الاحتياجات، ولم يسلم فعلا حتى ذلك التاريخ سوى خمس الكمية المتعهد بها.

٣- وفى الصومال أيضا لاتزال حالة الامدادات الغذائية محفوفة بالأخطار، وهى تتفاقم بسبب الصراعات الأهلية. وقد استنفدت المخزونات الغذائية فى المناطق الحضرية فى يونيو/حزيران ١٩٩١، وتفشى سوء التغذية. وواجهت المناطق الريفية أيضا أزمات غذائية شديدة، ووردت أخبار عن موت عدد من الأفراد جوعا فى بعض المناطق. وفى موزمبيق أدى انخفاض المحاصيل الى زيادة ملموسة فى الاحتياجات من المعونة الغذائية للفترة ١٩٩١/١٩٩٢. بينما ظلت الصعوبات اللوجستية الناجمة عن تدمير البنى الأساسية واستمرار الصراعات الأهلية تحد من امكانيات نقل المنتجات الزراعية.

٤- وكان من بين البلدان الأفريقية الأخرى التى تعانى من أزمات فى امدادات الأغذية فى السنة التسويقية الحالية، مما يستلزم تقديم مساعدات استثنائية أو طارئة لها، وفقا للبيانات المتاحة فى يونيو/حزيران ١٩٩١، كل من بوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وغامبيا، وغانا، وليبيريا، وملاوى، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، وسيراليون، على حين تم تلبية احتياجات أنغولا وغينيا.

٥- وفى بنغلاديش، قدرت بعثة مشتركة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمى الخسائر التى لحقت بمحاصيل الحبوب من جراء اعصار يومى ٢٩ و ٣٠ ابريل/نيسان ١٩٩١ بنحو ٢٤٧ .٠٠ طن، بالإضافة الى خسائر تقدر بنحو ٣٥ .٠٠ طن فى المحاصيل الأخرى. ورغم أن احتياجات إعادة الإعمار تبلغ حدا لا يستهان به، فقد رؤى أن برنامجا جاريا لمعونات الطوارئ، يكفى لسد الاحتياجات العاجلة لضحايا الإعصار من المعونات الغذائية للإغاثة فى حالة الطوارئ. ولايزال الوضع العام للإمدادات الغذائية على المستوى القطرى مرضيا، بعد أن جاء مستوى محصول الحبوب فى ١٩٩١/٩٠ أعلى من المتوسط.

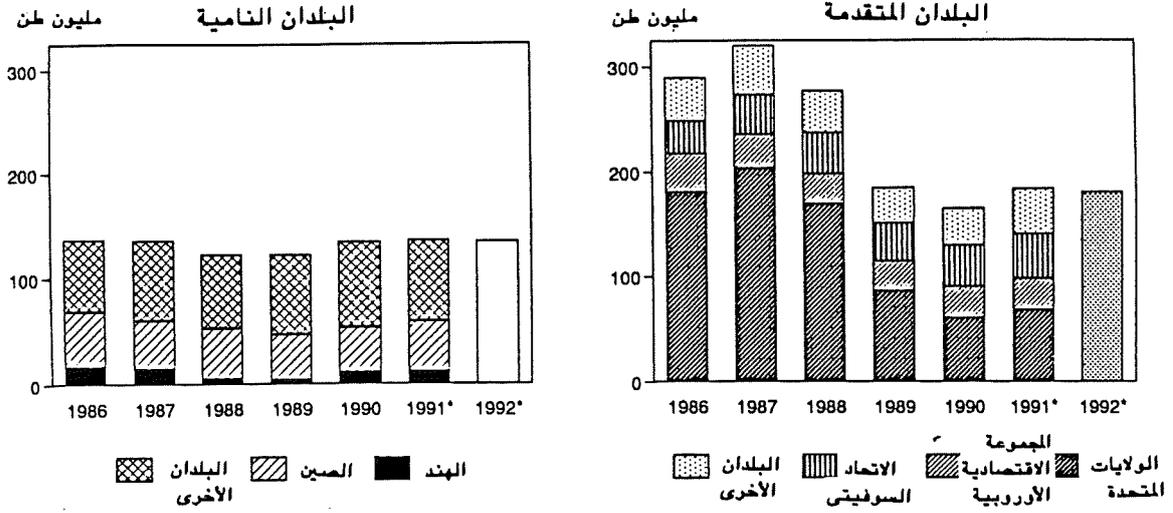
٦- وأفادت التقارير فى يونيو/حزيران ١٩٩١ عن استمرار الأزمات الغذائية فى العراق. وقد استمر تطبيق نظام الحصص الغذائية بكميات تقل عن الحد الأدنى اللازم للوقاية من سوء التغذية، كما استنفدت تقريبا كل مخزونات الحبوب. وتضاعفت أسعار معظم السلع الأساسية أكثر من عشر مرات منذ أغسطس / آب ١٩٩٠، وأصبحت فوق الطاقة الشرائية لقطاعات كبيرة من السكان. وكان كثير من الأكراد العراقيين البالغ عددهم ١.٨ مليون نسمة الذين تركوا ديارهم فى أواخر مارس / آذار ١٩٩١ لاجئين الى إيران وتركيا وعلى طول مناطق الحدود بين العراق وتركيا لايزالون يعانون من نقص امدادات الغذاء والماء ومواد الإغاثة الأخرى.

٧- ومن بلدان آسيا الأخرى التى تواجه أزمات فى الامدادات الغذائية تتطلب مساعدات استثنائية أو طارئة - حسب المعلومات المتاحة فى يونيو / حزيران ١٩٩١ - كل من أفغانستان، وكمبوديا، والأردن، ولبنان، ومنغوليا.

٨- وفى أمريكا اللاتينية، ظلت حالة الامدادات الغذائية - طبقا للمعلومات المتاحة فى يونيو / حزيران ١٩٩١ - تتسم بالندرة فى بيرو، نتيجة لانخفاض محصول الحبوب فى السنة السابقة وتناقص واردات الحبوب فى ١٩٩١. وكانت الأحوال عصيبة بوجه خاص بالنسبة لقطاعات عريضة من السكان الذين تأثرت امكانيات حصولهم على الأغذية الأساسية بتدابير التقشف الإقتصادى المطبقة حاليا. كذلك استمر نقص الامدادات الغذائية فى نيكاراغوا نتيجة لانخفاض محصول الحبوب فى السنة السابقة وصعوبة الموقف المالى، مما حد من قدرتها على الاستيراد. وفى هايتى أيضا استمر النقص فى امدادات الغذاء نتيجة لانخفاض المحصول فى السنوات السابقة من جراء الجفاف.

٥٣- وطبقا للتقديرات فى يوليو/تموز ١٩٩١ بلغ مجموع مخزونات الحبوب العالمية التى سترحل من السنتين المحصوليتين ١٩٩١/٩٠ نحو ٣٢١ مليون طن، بزيادة ٢٠ مليون طن تقريبا عن مستواها الافتتاحى (الشكل ٨)، وينتظر أن يتركز الجزء الأكبر من هذه الزيادة فى المخزونات العالمية من القمح التى كان من المتوقع أن تزداد بمقدار ٢٠ مليون طن، لتصل الى ما يقرب من ١٢٨ مليون طن. وينتظر أن تكون كل هذه الزيادة تقريبا فى حوزة الدول المصدرة الكبرى. ويتوقع أن تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب الخشنة بنسبة طفيفة لتصل الى ١٢٨ مليون طن، بينما يتوقع أن تزداد المخزونات العالمية من الأرز حتى نهاية موسم التسويق فى ١٩٩١ بمقدار ٥٥ مليون طن لتصل الى ٥٥ مليون طن.

الشكل ٨

المخزونات المرحلة من الحبوب، ١٩٩٢-١٩٨٦
(السنوات المحصولية المنتهية فى السنوات المبينة)

٥٤- وطبقا للتنبؤات الراهنة، لن يكفى الإنتاج العالمى من الحبوب فى ١٩٩١ لمواجهة الاستخدامات المتوقعة فى ١٩٩٢/٩١، مما سوف يستلزم سحب كميات صغيرة من المخزونات المرحلة. ويتوقع أن ينحصر النقص كله تقريبا فى مخزونات القمح. وتقدر التنبؤات الأولية للمنظمة المخزونات العالمية المرحلة من الحبوب فى نهاية موسمى ١٩٩٢/٩١ بمقدار ٣١٦ مليون طن، بزيادة ٥ ملايين طن، أى بنسبة ١٪ عن مستواها الافتتاحى. وتشير التنبؤات الأولية الى أن مخزونات القمح ستقل بنسبة ٣٪ لتصل الى ١٣٤ مليون طن، على حين يتوقع أن تبلغ مخزونات الحبوب الخشنة والأرز ١٢٨ مليون طن و ٥٥ مليون طن على التوالى، دون تغيير يذكر عما كانت عليه. ويبدو من المؤشرات الأولية أن الجزء الأكبر من عمليات السحب من المخزونات سيتم فى البلدان المتقدمة، ولاسيما الاتحاد السوفيتى. كما يبدو من التنبؤات الحالية أنه ستحدث زيادة طفيفة فى مخزونات الحبوب الخشنة بالبلدان المصدرة الرئيسية، وإن كانت تلك المخزونات ستظل منخفضة جدا. وليس من المتوقع حدوث تغيير كبير فى مخزونات القمح بالبلدان المصدرة، حيث أن السحب المتوقع من مخزونات الولايات المتحدة، ستقابلة زيادات فى مخزونات المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وطبقا للتنبؤات، يتوقع انخفاض المجموع الكلى لمخزونات الحبوب فى نهاية كل من السنتين المحصوليتين ١٩٩٢/٩١ الى أن يبلغ الحد الأدنى لمدى الاستهلاك العالمى التقديرى فى ١٩٩٣/٩٢، وهو ١٧-١٨ ٪، وهو المستوى الذى تعتبره أمانة المنظمة الحد الأدنى الضرورى للمحافظة على الأمن الغذائى العالمى.

٥٥- وحتى بافتراض تحقق التنبؤات الحالية المتعلقة بإنتاج الحبوب، فإن الأمن الغذائى العالمى سيظل فى حالة توازن حساس فى السنة القادمة. ذلك أن أى تدهور فى الظروف الجوية للمحاصيل المزروعة قد تكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الغذائى العالمى. فضلا عن ذلك، يلاحظ أن المشكلات الإقليمية للمحاصيل الغذائية تزداد حدة فى أفريقيا، ومن المرجح أن تستمر هذه المشكلات فى السنوات القادمة فى بعض بقاع آسيا أيضا نتيجة للكوارث الطبيعية والكوارث التى يتسبب فيها الإنسان.

الأسمدة

٥٦- بعد أن وصل استهلاك الأسمدة، من حيث العناصر الرئيسية المغذية للنبات، الى مستوى قياسى بلغ ١٤٥,٧ مليون طن فى ١٩٨٩/٨٨، انخفض مرة أخرى الى ١٤٣,٣ مليون طن (-١,٦٪) فى ١٩٩٠/٨٩. وربما كان هذا الإنخفاض مؤشرا على بدء فترة متوسطة الأجل من التناقص فى استخدام الأسمدة على مستوى العالم. فمن المقدر أن ينخفض الاستهلاك العالمى من الأسمدة بنسبة ٢,٤٪ فى ١٩٩١/٩٠، وأن يواصل الانخفاض فى ١٩٩٢/٩١، ثم يستأنف نموه بمعدلات بطيئة فى السنوات التالية.

٥٧- وكان النتروجين هو أقل العناصر المغذية للنبات تأثرا بهذا الإنخفاض، حيث انخفض استهلاك الأسمدة النتروجينية بنسبة طفيفة (٠,٧٪) فى ١٩٩٠/٨٩ بعد أن كان قد تزايد بنسبة ٥,٤٪ فى ١٩٨٩/٨٨. ومن المتوقع أن ينتعش استهلاك الأسمدة النتروجينية بعد هبوط يقدر بنحو ١,٧٪ فى ١٩٩١/٩٠، بحيث يبدأ فى النمو من جديد اعتبارا من ١٩٩٢/٩١. ويتوقع أن يكون النمو فى استهلاك الأسمدة الفوسفاتية متمشيا مع النمط العام للإستهلاك الكلى، بينما تظهر أكبر الاتجاهات السلبية فى استهلاك الأسمدة البوتاسية. فلقد ارتفع استهلاك الأسمدة البوتاسية بنسبة ٢,٨٪ فى ١٩٨٩/٨٨، ثم انخفض بنسبة ٤,٣٪ فى ١٩٩٠/٨٩، وتشير التقديرات الى أنه سينخفض مرة أخرى بنسبة ٥٪ فى ١٩٩١/٩٠، وبنسبة ٢,١٪ فى ١٩٩٢/٩١.

٥٨- وكانت معدلات نمو الانتاج الكلى من الأسمدة بوجه عام أعلى من معدلات نمو الاستهلاك، وينطبق هذا أيضا على كل عنصر من العناصر المغذية. وقد كان لحرب الخليج والوضع فى أوروبا الشرقية تأثير قوى على انتاج الأسمدة النتروجينية، والى حد ما على انتاج الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية أيضا.

٥٩- وتشير التوقعات القصيرة الأجل فيما يتعلق بالأسمدة النتروجينية الى قلة المعروض الى حد ما، مع استقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة. أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فينتظر أن يكون المعروض منها كافيا، كما سيستمر توافر فائض كبير فى الأسمدة البوتاسية.

٦٠- واستمر التزايد فى استهلاك الأسمدة فى البلدان النامية رغم انخفاض الاستهلاك على المستوى العالمى، وهذا تطور يستحق الترحيب. فباستثناء الأسمدة البوتاسية التى انخفض استهلاكها بنسبة ٥,٣٪ فى ١٩٩٠/٨٩، سجلت تلك البلدان زيادات بلغت ١,٧٪ فى الاستهلاك الكلى للأسمدة، و ٢,٦٪ فى استهلاك الأسمدة النتروجينية، و ٢,٤٪ للأسمدة الفوسفاتية. وعلى العكس من ذلك، انخفض استهلاك البلدان المتقدمة من الأسمدة بمعدل ٤٪ تقريبا بالنسبة للعناصر المغذية الثلاثة الرئيسية.

٦١- وتشير التوقعات الى استمرار تلك الاتجاهات بوجه عام فى الأجل المتوسط، بمعنى تزايد استهلاك الأسمدة فى الأقاليم النامية وخاصة آسيا، مع تناقصه فى الأقاليم المتقدمة، ولاسيما فى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى.

٦٢- وقد تأثرت حالة الأسمدة فى العالم الى حد كبير خلال ١٩٩٠ بالتطورات فى الشرق الأدنى، وخاصة أزمة الخليج. ولوحظ نوعان من التأثيرات: تأثير مباشر تمثل فى تخفيض أو توقف انتاج الأسمدة وتصديرها فى بلدان الإقليم، وتأثير غير مباشر على انتاج الأسمدة ونفقات النقل على مستوى العالم بسبب ارتفاع أسعار النفط.

٦٣- وكانت عوامل أخرى قد بدأت، قبل اندلاع الأزمة، فى رفع أسعار الأسمدة، ولاسيما الأسمدة النتروجينية. وهذه العوامل هى انخفاض عائد الإستثمارات حتى بالنسبة للمنتجين الأكفاء، وقلة المعروض من الأسمدة فى بداية النصف الثانى من عام ١٩٩٠.

٦٤- وقد أثر التوتر الذى أعقب اندلاع أزمة الخليج فى أغسطس/أب ١٩٩٠ على أسواق الأسمدة من جوانب ثلاثة مترابطة: الكميات المتاحة، والأسعار، والتجارة. فقد تناقصت الكميات المتاحة أولاً بسبب الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على التجارة مع العراق والكويت. وبعد أن بدأت الحرب، أدى الحصار البحرى الى استحالة تصدير المنتجات من منطقة الخليج. وقد ارتفعت الأسعار بسرعة بعد احتلال الكويت، ثم أخذت فى التصاعد من جديد مع بداية العمليات العسكرية فى يناير/كانون الثانى ١٩٩١. إلا أنها بدأت فى الهبوط بمجرد أن أدركت الأسواق أن الحرب لن تدوم طويلاً.

٦٥- ولقد أدى تصاعد الأعمال الحربية وما ترتب عليها من توقف فى عمليات الشحن فى سائر أنحاء المنطقة، فضلاً عن افتراض تدمير المصانع بالكويت والعراق، الى تزايد عوامل عدم التيقن فى الأسواق. ولكن على النقيض مما حدث أثناء الأزمة النفطية فى ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٨٠/٧٩، لم يكن لهذه الأحداث رد فعل قوى فى أسواق الأسمدة. وكان هناك نوع من الاتفاق الضمنى والعمل المنسق من جانب كبار الموردين والمستوردين من أجل المحافظة على استقرار السوق. وقد تأثرت الأسعار بشدة بمقدار الأسمدة المتوافرة والاحتياجات العاجلة أكثر مما تأثرت بالتطورات السياسية والإقتصادية المحتملة. وكان ذلك راجعاً الى شيوع الرأى القائل بأن أسواق الأسمدة تعمل على نحو أفضل عندما يمتنع كل من البائعين والمشتريين عن محاولة تحقيق مكاسب كبيرة وفورية.

٦٦- وأسهمت تلك العوامل فى هبوط الأسعار واستقرارها بعد انتهاء الصراع، وإن ظلت أعلى من مستوياتها قبل نشوب الأزمة. ومن المرجح أن تظل أسعار اليوريا مرتفعة بسبب الكميات التى خسرتها الأسواق، والتى تقدر بما يتراوح بين ٢,٥ و ٣ ملايين طن من اليوريا كل عام، نتيجة لأحداث الشرق الأدنى وأوروبا الشرقية.

٦٧- ولسوف تستمر موجات الصدمة الناجمة عن ذلك الصراع لفترة من الوقت قبل أن تخمد تماماً، وسيبقى تأثيرها ماثلاً فى أسواق الأسمدة فى الأجل القصير، وربما فى الأجل المتوسط. وقد يؤدى بطء معدلات التوسع فى طاقات الإنتاج فى الشرق الأدنى الى توتر ميزان العرض والطلب على الأسمدة النتروجينية، والى حد ما على الأسمدة الفوسفاتية أيضاً.

٦٨- وقد تأثرت الكميات المتوافرة من الأسمدة النتروجينية أكثر من غيرها بالصراع. فإقليم الشرق الأدنى يلعب دوراً مهماً فى أسواق كل من الأمونيا واليوريا. وكان يستأثر بنحو ١٣٪ من التجارة العالمية للأمونيا و ١٧٪ من التجارة العالمية لليوريا فى ١٩٨٩. وفى تلك السنة كان الكويت والعراق معا يستأثران بنحو ٣٪ من التجارة العالمية فى الأمونيا، و ٧٪ من التجارة العالمية فى اليوريا. ومن المفترض أن الأسواق ستفتقد هذه الكميات فى الأجل القصير.

٦٩- كذلك استشعرت صناعة الأسمدة النتروجينية بقوة تأثير ارتفاع أسعار النفط. فالغاز الطبيعى هو المادة الأولية المغذية لصناعة الأمونيا، حيث تنتج المصانع التى تعتمد على الغاز الطبيعى أكثر من ٨٠٪ من مجموع الانتاج العالمى. وأسعار الغاز الطبيعى فى أوروبا مربوطة بأسعار زيت الوقود بفارق زمنى مدته ستة أشهر. وفى أوروبا الشرقية أيضاً، أصبحت أسعار الغاز الطبيعى الذى كان يستورد من الاتحاد السوفيتى بأسعار مميزة مربوطة بأسعار النفط. أما فى البلدان النامية، فليس ثمة ارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط. وقد

أدى وجود فائض من الغاز فى الولايات المتحدة حاليا الى خفض أسعار الامونيا دون سعر الطاقة المعادلة لها لو ربطت بأسعار زيت الوقود. إلا أنه ينتظر أن يختفى هذا الفائض فى المستقبل القريب، مما سيجعل أسعار الغاز مواكبة لأسعار أنواع الوقود البديلة. ومن هنا فإن نزاع الخليج قد أحدث تغيرا مؤقتا فى القدرة التنافسية لمنتجى الامونيا فى الأقاليم المختلفة. فأضعف بوجه عام مركز المنتجين بالولايات المتحدة وأوروبا، وعزز مركز المنتجين فى البلدان النامية.

٧٠- ويبين الجدول ٥ تطور مجموعة مختارة من أسعار الأسمدة والمواد الخام فى الفترة من أغسطس/ آب ١٩٩٠، أى فترة غزو الكويت، الى يونيو/حزيران ١٩٩١.

٧١- ومن المرجح، من المنظور الطويل الأجل، أن يكون للتحويلات الإقتصادية والسياسية الجارية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية تأثير على التوازن العالمى بين عرض الأسمدة والطلب عليها وعلى الأسواق الدولية للأسمدة، يفوق كثيرا تأثير أزمة الشرق الأدنى. فقد كان من نتائج المشكلات التى تواجهها تلك البلدان هبوط استهلاك الأسمدة وإنتاجها معا، مع انخفاض فى الفوائض القابلة للتصدير.

٧٢- وأهم عامل يؤثر فى الوقت الحاضر على صناعة الأسمدة فى بلدان أوروبا الشرقية هو ارتفاع أسعار الطاقة والمواد المغذية نتيجة لاضطرار تلك البلدان حاليا الى دفع ثمن النفط والغاز المستوردين من الاتحاد السوفيتى بسعر السوق وبالعملة الصعبة، بعد أن كانت تستوردهما بأسعار مميزة وبعملات غير قابلة للتحويل. وتشير التقارير أيضا الى أن حجم امدادات النفط والغاز سيكون محدودا فى المستقبل.

٧٣- ومما يزيد من الشكوك المحيطة بمستقبل الزراعة فى الإقليم ارتفاع أسعار الأسمدة، حيث يتعين أن تصبح متمشية مع تكاليف الانتاج الجديدة، وإلغاء إعانات دعم الأسمدة، وتقلص الكميات المتاحة نتيجة لانخفاض معدلات تشغيل المصانع.

٧٤- وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، ينتظر أن تمضى فترة من الوقت قبل أن يسفر الانتقال الى اقتصاد السوق عن اعطاء مؤشرات ايجابية للقطاع الزراعى. والى أن يتحقق ذلك، سيظل المزارعون دون حافز يدفعهم الى استعمال مزيد من الأسمدة، فضلا عن أن تخفيض اعانات دعم الأسمدة سيؤدى حتما الى تثبيط الطلب عليها. ويلزم فى الوقت نفسه اصلاح شبكة النقل والتوزيع فى الاتحاد السوفيتى حتى يتسنى نقل الأسمدة والمنتجات الزراعية بكفاءة.

٧٥- أما من حيث العرض، فسوف يتأثر الانتاج بالمعوقات الناجمة عن عدم كفاءة المصانع والمشكلات المتعلقة بصيانة الآلات، والضغط السياسى التى تمارسها جماعات حماية البيئة من أجل إغلاق المصانع المسببة للتلوث أو تقليص نشاطها. ومع ذلك لاتزال تنمية صادرات الأسمدة تعد من المجالات ذات الأولوية، نظرا لأهميتها كمصدر للنقد الأجنبى.

الجدول ه - مجموعة مختارة من أسعار الأسمدة والمواد الخام

المنتج (دولر أمريكي للطن المتري)	Jul.90	Aug.90	Sep.90	Oct.90	Nov.90	Dec.90	Jan.91	Feb.91	Mar.91	Apr.91	May.91	Jun.91
الأمونيا												
fob US Gulf	87-90	110-115	125-130	125-131	129-131	129-131	129-131	124-128	100-105	95-100	88-90	95-100
fob Near East	90-95	100-105	110-115	115-130	115-130	85-115	n.m	130-130	115-130	115-125	105-125	105-113
c&d NW Europe	112-120	112-120	145-154	154-160	155-160	150-155	145-148	150-160	140-145	140-145	115-120	120-125
c&d Mediterranean	120-130	120-130	130-149	160-175	150-175	145-165	140-150	140-150	140-145	139-142	117-120	120-125
c&d SE Asia	142-151	169-174	174-193	193-205	190-193	179-185	179-199	183-199	175-180	175-180	144-164	144-153
اليوريا												
fob blk US Gulf	117-123	n.m.	160-165	160-165	160-165	160-165	160-165	160-165	160-165	160-165	147-155	140-145
fob blk Near East	120-122	130-135	145-155	150-160	155-160	150-160	155-165	170-175	165-170	160-165	150-155	148-154
fob bgd E Europe	120-125	130-135	145-155	148-155	157-162	176-181	162-167	165-170	158-162	155-162	148-155	140-150
فوسفات ثنائي الأمونيوم												
fob blk US Gulf	176-179	171-178	182-186	188-191	186-188	176-179	181-183	184-186	179-182	177-179	173-175	183-185
fob blk N Africa	190-195	195-197	197-202	205-210	208-212	220-222	208-211	206-208	206-208	206-208	205-208	193-200
fob blk Jordan	190-195	190-195	190-200	198-200	198-200	198-200	198-200	200-210	205-210	200-210	200-210	198-200
سوبر فوسفات الثلاثي												
fob blk US Gulf	130-132	135-145	141-150	150-155	150-155	147-151	150-155	150-155	145-150	140-145	129-130	129-130
fob blk N Africa	140-145	145-150	150-155	155-163	160-163	160-163	157-163	157-160	157-162	160-162	143-145	140-143
كلوريد البوتاسيوم												
fob blk N America	90-98	90-98	90-98	100-104	100-104	100-104	95-104	95-104	95-112	95-112	95-112	95-112
fob blk W Europe	100-105	100-105	100-105	100-105	100-102	100-102	100-102	100-102	100-110	100-110	100-110	105-110

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

جيم - التجارة بالسلع الزراعية

التجارة الزراعية فى ١٩٩٠

٧٦- لم تتوفر بعد معلومات وافية عن التجارة العالمية بالسلع الزراعية فى ١٩٩٠، وسوف يتم عرض تلك المعلومات فى ملحق مكمل لهذه الوثيقة. غير أن التقديرات الأولية تشير الى أن التجارة الزراعية كانت نشطة الى حد كبير فى البلدان المتقدمة، ولكنها اتسمت بوجه عام بالركود فى البلدان النامية.

٧٧- وبالنسبة للبلدان المتقدمة، يمكن استقضاء تقديرات من عينة من ٢١ بلداً تستأثر معا بنحو ٩٣٪ من مجموع الصادرات الزراعية للبلدان المتقدمة، و ٧٥٪ من مجموع وارداتها الزراعية. وقد ارتفعت قيمة صادرات تلك البلدان من المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٠ بنسبة ١١٪ تقريبا، مع زيادة وارداتها بنسبة ١٣٪، أى بمستويات أعلى بدرجة ملحوظة من متوسط النمو السنوى للبلدان المتقدمة ككل خلال الثمانينات (٣,٥٪ للصادرات و ٣,٢٪ للواردات). وقد يكون هذا التوسع راجعا فى المقام الأول الى ارتفاع أحجام الشحنات، وربما أيضا الى ارتفاع قيمة الصادرات من المنتجات المصنعة. والواقع أن أسعار صادرات البلدان المتقدمة من السلع الأولية لم ترتفع إلا بصورة معتدلة بوجه عام، مع حدوث انخفاض ملحوظ فى أسعار بعض سلعها التصديرية الرئيسية، ولاسيما القمح والمخيض المجفف (انظر القسم التالى).

٧٨- وقد كان ارتفاع معدلات النمو فى صادرات المحاصيل والثروة الحيوانية ظاهرة شائعة بين البلدان المتقدمة. وسجلت زيادات حادة بوجه خاص فى البلدان الأوروبية: ٢٠٪ فى الدنمارك، وإيطاليا، وسويسرا، وأسبانيا، و١٣-١٧٪ فى النمسا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، والسويد. كما حدث ازدهار كبير فى صادرات كندا (+١٧٪) التى تجاوزت الرقم القياسى السابق الذى سجلته فى ١٩٨٨. أما فى الولايات المتحدة، فلم تتجاوز الزيادة فى الصادرات ٢,٤٪، رغم التوسع القوى فى صادراتها فى السنوات الثلاث السابقة. وبوجه عام، فشلت خمسة بلدان فقط فى زيادة صادراتها الزراعية فى ١٩٩٠ عما كانت عليه فى السنة السابقة، وهى استراليا، وفنلندا، وأيسلندا، ونيوزيلندا، والنرويج.

٧٩- ورغم أن هذه العينة من البلدان لاتمثل بنفس القدر الوضع العام للواردات - نظرا لأنه لم تتوفر بعد بيانات كاملة عن اليابان التى تحتل المرتبة الثانية بين البلدان المستوردة للمنتجات الزراعية على مستوى العالم - فإنه يبدو أن البلدان المتقدمة قد زادت أيضا وارداتها من المحاصيل والثروة الحيوانية بصورة ملحوظة. ولعل أكبر الزيادات التى تحققت من حيث المقادير المستوردة هى الزيادة فى مشتريات ألمانيا من تلك المنتجات، التى بلغت ٢١٪، أى ما يقرب من ربع الزيادة الكلية فى واردات بلدان العينة. كما تجاوزت معدلات الزيادة فى واردات فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وبلجيكا ولكسمبورج بصورة ملحوظة متوسط الزيادة فى الثمانينات. ورغم أن الزيادة فى واردات الولايات المتحدة كانت أقل نسبيا (حوالى ٧٪)، فقد فاقت أيضا متوسط الزيادة فى الثمانينات.

(٩) نوقشت القضايا المتعلقة بالتجارة الزراعية، بما فى ذلك الوضع الراهن لجولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى الوثيقة C91/18 : المواءمة الزراعية الدولية، التقرير المرحلى السابع، الخطان التوجيهيان ٧ و٨.

٨- وبينما تعد المعلومات المتوافرة عن البلدان النامية محدودة جدا بحيث لا تسمح بإجراء تقدير كمي، يبدو أن تجارتها الزراعية في ١٩٩٠ كانت أقل ازدهارا بكثير من تجارة البلدان المتقدمة. فعلى العكس من البلدان المتقدمة، تشير التقديرات الى هبوط أسعار الصادرات السلعية للبلدان النامية بوجه عام. كما اقترن هبوط الأسعار بالنسبة لعدد من السلع التصديرية الرئيسية لتلك البلدان بركود أو تناقص في حجم الصادرات. ومن ذلك مثلا، أن حجم صادرات الكاكاو انخفض بصورة حادة، بينما زادت أسعارها بصورة طفيفة في ١٩٩٠، وانهارت أسعار البن، بينما تحققت زيادة ضئيلة في حجم الصادرات. وفيما يتعلق بالسكر والشاي، تشير التقديرات الى انخفاض حجم الصادرات انخفاضا طفيفا، مع هبوط الأسعار^{١٠}. ومن المحتمل أن يكون ارتفاع أسعار اللحوم، وخاصة لحم الخنزير، والموز (وخاصة في أسواق ألمانيا) والألياف والقطن، قد عوض هذا الانخفاض جزئيا. والواقع أن لحوم الخنازير والدواجن والموز تعد من السلع المحصولية والحيوانية القليلة التي يحتمل أن تكون قيمة صادرات البلدان النامية منها قد زادت بصورة ملحوظة في ١٩٩٠. ويلاحظ، من جهة أخرى، أن أسعار منتجات مصايد الأسماك والغابات التي تشكل جزءا مهما من مجموع الصادرات الزراعية للبلدان النامية (حوالي ٨٠٪ في السنوات الأخيرة)، قد ارتفعت بدرجة محسوسة في عام ١٩٩٠.

٨١- وفيما يتعلق بالواردات الزراعية، يتوقع أن تستفيد البلدان النامية ذات العجز الغذائي الى حد كبير من الهبوط الملحوظ في أسعار الحبوب، وخاصة القمح (حيث تمثل هذه السلعة نحو ٨٠٪ من مجموع وارداتها من منتجات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات) والمخيض المجفف (٢٪ من المجموع).

التجارة العالمية في الحبوب في ١٩٩٢/٩١

٨٢- طبقا للتنبؤات الأولية، يقدر حجم التجارة العالمية في الحبوب في ١٩٩٢/٩١ (من يوليو/تموز الى يونيو/حزيران) بنحو ١٩٣ مليون طن، مقابل ١٨٧ مليون طن في ١٩٩١/٩٠، ولكنه يحتل المرتبة قبل الأخيرة منذ عام ١٩٨٨/٨٧. وتحيط شكوك قوية بحجم كميات الحبوب التي يحتمل أن يشتريها الاتحاد السوفيتي. وقد بنى التقدير السابق على افتراض أن واردات الاتحاد السوفيتي من القمح والحبوب الخشنة في ١٩٩٢/٩١ سترتفع الى ٢٩ مليون طن، بعد أن بلغت ٢٥ مليون طن في موسم ١٩٩١/٩٠. وتعكس التنبؤات الخاصة بحجم التجارة العالمية ارتفاعا في مجموع واردات البلدان النامية من الحبوب من ١١٤,٥ مليون طن الى ١٢٠ مليون طن، وزيادة طفيفة في واردات البلدان المتقدمة من ٧٢,٥ مليون طن الى ٧٣ مليون طن.

٨٣- ويتوقع أن تزداد الواردات العالمية من القمح من ٩١,٥ مليون طن في ١٩٩١/٩٠ (يوليو/تموز - يونيو/حزيران) الى ٩٤ مليون طن في ١٩٩٢/٩١. وتشير التنبؤات الى زيادة واردات آسيا والاتحاد السوفيتي، وإن كانت التوقعات الخاصة بالاتحاد السوفيتي أولية الى حد كبير. وبوجه عام، يتوقع أن تزداد واردات البلدان المتقدمة من القمح من ٢٥,٥ مليون طن في ١٩٩١/٩٠ الى ٢٦,٤ مليون طن في ١٩٩٢/٩١، مما يعزى أساسا الى زيادة واردات الاتحاد السوفيتي بمقدار مليوني طن، وانخفاض واردات أوروبا الشرقية بمقدار مليون طن. كما

(١٠) شكلت هذه السلع الأربع - البن والكاكاو والشاي والسكر - مايقرب من خمس مجموع صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية في ١٩٨٩. وبلغت نسبتها الى المجموع في أفريقيا ٣٩٪، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبى ٢٩٪.

يتوقع أن يزداد مجموع واردات البلدان النامية بمقدار ١,٦ مليون طن ليصل إلى ٦٧,٦ مليون طن، كمحصلة صافية لزيادة واردات آسيا بمقدار ٣,١ مليون طن، وأمريكا اللاتينية والكاريبى بمقدار ٠,٦ مليون طن، وانخفاض واردات أفريقيا بمقدار ١,٩ مليون طن.

٨٤- وطبقا للتنبؤات المؤقتة، يقدر حجم التجارة العالمية فى الحبوب الخشنة فى ١٩٩٢/٩١ (يوليو/تموز- يونيو/حزيران) بمقدار ٨٧ مليون طن، أى بزيادة ٢,٥ مليون طن عن مستواه فى ١٩٩١/٩٠. وسيحقق الجزء الأكبر من هذه الزيادة نتيجة لزيادة واردات الاتحاد السوفيتى، حيث يتوقع أن يكون النقص فى الإنتاج المحلى والمشتريات الحكومية أكبر من الانخفاض فى الاستهلاك. ويتوقع أن تشهد واردات أوروبا الشرقية هبوطا حادا للسنة الثانية على التوالي، وذلك أساسا نتيجة لانخفاض الاستهلاك المحلى وتناقص القدرة على المنافسة فى الأسواق الدولية لمنتجات الثروة الحيوانية، مما سيؤدى الى الحد من الطلب على الحبوب لاستخدامها كأعلاف للحيوانات. كما يتوقع أيضا أن تنخفض واردات أوروبا الغربية فى ١٩٩٢/٩١. وفيما يتعلق بالأقاليم النامية، يتوقع ازدياد الواردات الآسيوية بمقدار ١,٤ مليون طن. ويرجع هذا جزئيا الى أنه ينتظر دخول العراق الأسواق الدولية من جديد. وتشير التنبؤات الى حدوث زيادات طفيفة جدا فى واردات كل من أمريكا اللاتينية والكاريبى، وأفريقيا.

٨٥- ومن المتوقع أن تصل واردات الأرز العالمية فى السنة التقويمية ١٩٩١ الى ١٢ مليون طن، مقابل ١١,١ مليون طن فى ١٩٩٠. وتعكس هذه الزيادة الإرتفاع المتوقع فى الطلب الاستيرادى فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتى.

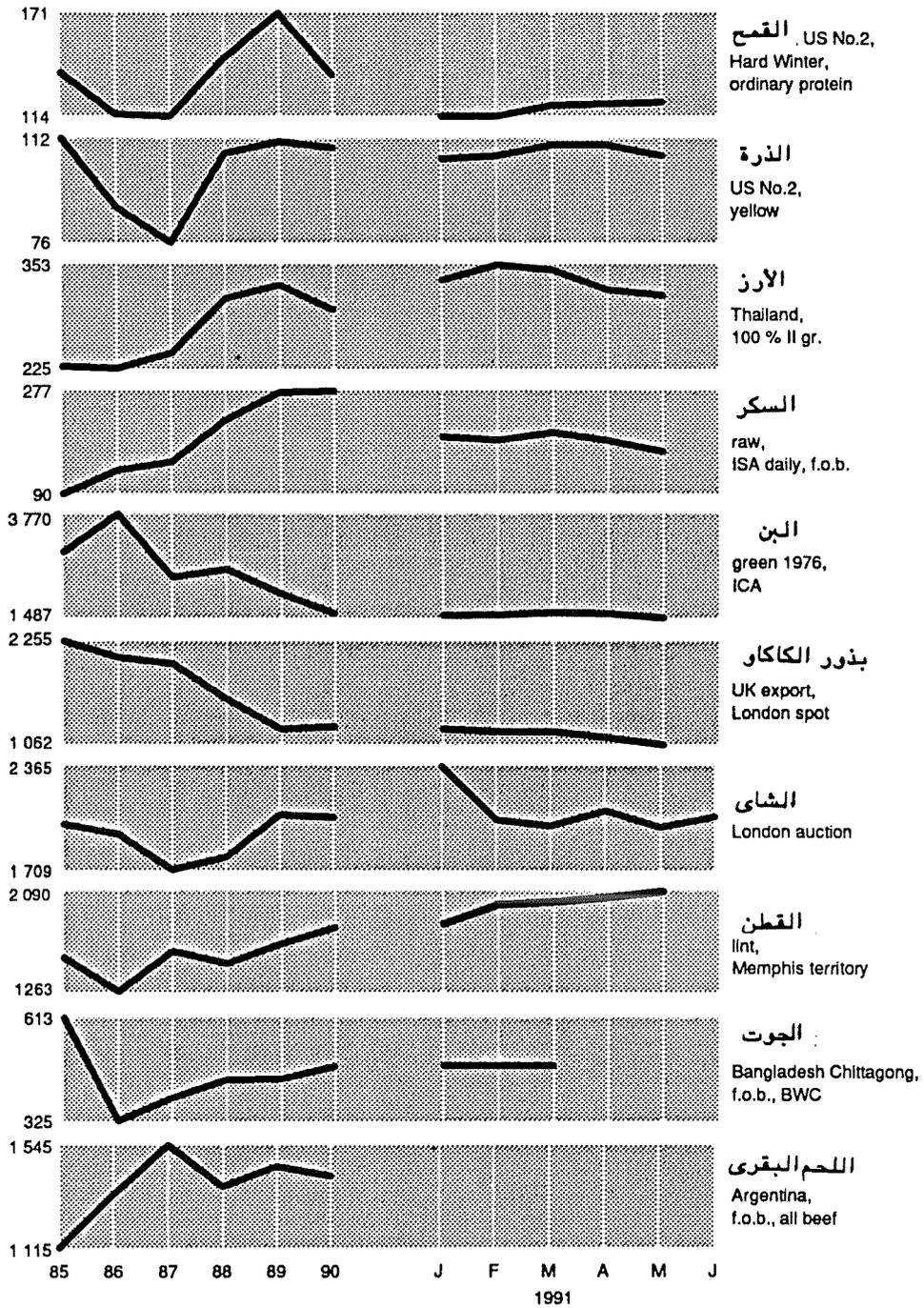
أسعار الصادرات الزراعية ونسب التبادل التجارى

٨٦- انخفضت الأسعار الدولية للدولارية لأهم السلع الداخلة فى التجارة الدولية انخفاضا ملحوظا فى ١٩٩٠ والأشهر الأولى من عام ١٩٩١ (الشكل ٩) ١١ ويلاحظ بوجه خاص أن متوسطات أسعار القمح فى ١٩٩٠ كانت أقل بنسبة ٢٠٪ عما كانت عليه فى ١٩٨٩، كما انخفضت أسعار المبيض المجفف بنسبة ٣٠٪، وانخفضت أسعار الأرز بنسبة ٩,٥٪، وأسعار الذرة بنسبة ٢٪. ورغم ارتفاع أسعار القمح والذرة تدريجيا فى الأشهر الأولى من ١٩٩١، فقد ظل مستواها دون مثيله فى السنة السابقة، وحدث أكبر هبوط فى أسعار المنتجات الاستوائية فى سعر البن، الذى انخفض بنسبة تزيد على ٢٠٪، واتجه الى الهبوط مرة أخرى فى ١٩٩١. وبوجه عام، تشير أرقام الأمم المتحدة الدليلية لأسعار الصادرات الى انخفاض أسعار صادرات البلدان النامية من منتجات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بنسبة ٢,٣٪ عما كانت عليه فى ١٩٨٩، مع ارتفاع أسعار صادرات البلدان المتقدمة بنسبة ٢,٩٪.

٨٧- وفى مقابل هذا المستوى المتدنى بوجه عام لأسعار السلع الزراعية، تشير أرقام الأمم المتحدة الدليلية الى حدوث زيادات حادة بنسبة ١٥٪، و ٨٪ فى أسعار النفط الخام والسلع المصنعة على التوالي فى عام ١٩٩٠. وقد

(١١) زاد انخفاض قيمة الدولار خلال الفترة الجارى استعراضها من حدة الانخفاض فى أسعار السلع المقومة بالدولار وقد بدأ التناقص فى قيمة الدولار فى منتصف عام ١٩٨٩، ولكنه بعد أن وصل الى أدنى مستوى له فى فبراير/شباط ١٩٩١، عاد الى الإرتفاع تدريجيا منذ ذلك الحين. ومع ذلك انخفضت قيمة الدولار فى الفترة من يناير/كانون الثانى الى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بما يقرب من ٨٪ مقابل وحدة السحب الخاصة.

الشكل ٩
أسعار تصدير بعض السلع المختارة، ١٩٨٥-١٩٩٠
(بالدولار للطن المترى)



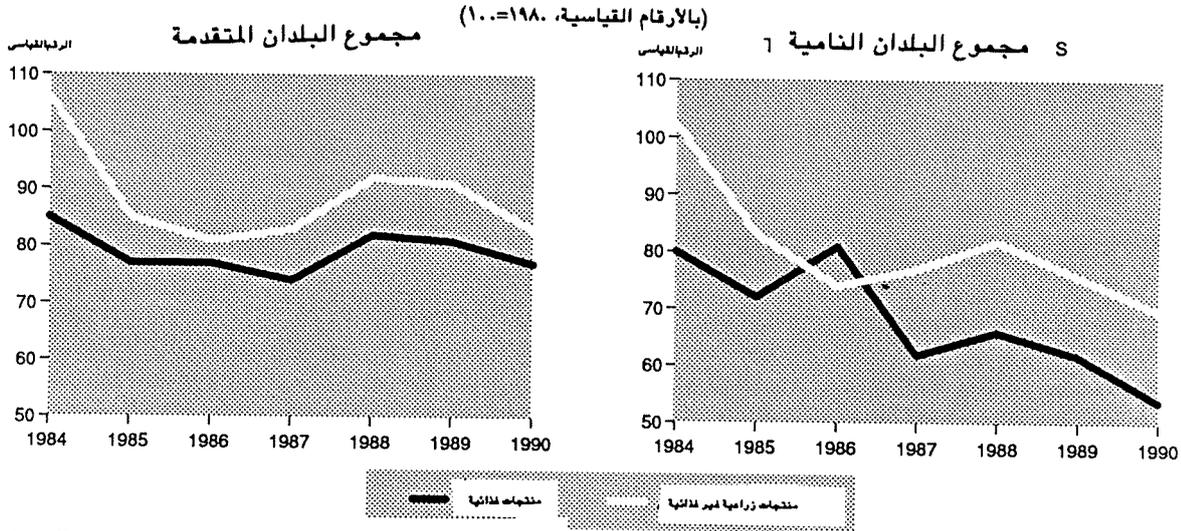
أدت هذه التطورات إلى تدهور نسب تبادل كل من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية في البلدان المتقدمة والنامية، ولكن التدهور كان أشد حدة في البلدان النامية (الشكل ١٠).

٨٨- ولا يمكن حتى الآن التوصل إلى تقييم كامل لتأثير هذا التدهور نظرا لعدم توافر البيانات المتعلقة بحجم الصادرات الزراعية^{١٢}. بيد أنه لما كان من المتوقع أن يكون الأداء التصديري للبلدان النامية في ١٩٩٠ أقل قوة مما ينبغي، فإنه ينتظر حدوث تقلص ملحوظ في الطاقة الشرائية لصادراتها الزراعية أيضا. وسوف تكون مثل هذه الخسائر بالنسبة لكثير من تلك البلدان امتدادا لاتجاه يبعث على القلق. ففي عام ١٩٨٩ كانت حصيللة الصادرات الزراعية لأفريقيا قد تناقصت إلى حد لا يكفي إلا لشراء ٧٢٪ فقط من كميات السلع المصنعة والنفط الخام التي كانت حصيلتها في الفترة ٧٩-١٩٨١ تكفي لتمويلها. وبلغت هذه النسبة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٨٢٪.

الشكل ١٠

صافي نسب تجارة المايضة للمنتجات الزراعية

١٩٩٠-٨٤



دال - المساعدات الخارجية والمعونة الغذائية

التزامات الإقراض الخارجي للزراعة

٨٩- قدر مجموع التزامات الإقراض الخارجي للزراعة بنحو ١٤,٧ مليار دولار في ١٩٨٩، وهي أحدث سنة توجد عنها معلومات كاملة^{١٣}. وهذا المبلغ يقل بالأسعار الاسمية بنسبة ٨٪ عما كان عليه في ١٩٨٨، ويزيد زيادة طفيفة عما كان عليه في ١٩٨٧/١٩٨٦. أما إذا خفضت الالتزامات الكلية بحسب الأرقام القياسية لأسعار السلع

(١٢) سوف يشتمل الملحق المكمل لهذه الوثيقة على تقديرات للتغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للصادرات الزراعية في مختلف الأقاليم في عام ١٩٩٠.

(١٣) للإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا للمساعدات الخارجية للزراعة، انظر الوثيقة C91/18 : المواءمة الزراعية الدولية، التقرير المرحلي السابع، الخط التوجيهي ١٢.

المصنعة. فإن قيمتها الحقيقية فى ١٩٨٩ تكون أقل مما كانت عليه فى ١٩٨٨ و ١٩٨٧ و ١٩٨٦ بنسبة ٨٪ و ٥٪ و ١٥٪ على التوالى (الجدول ٦). غير أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة فى نسبة المنح من مجموع الالتزامات من ٢٣٪ فى ١٩٨٦ الى ٣٠٪ فى ١٩٨٩.

٩٠- وقد حدث ارتفاع طفيف فى مجموع الالتزامات للزراعة فى الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٩، حيث عوضت الزيادات فى الالتزامات الثنائية المقدمة من لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، بل فاقته، ما حدث من انخفاض فى الالتزامات المتعددة الأطراف. وقد ساهمت جهود اليابان من أجل زيادة نصيبها من المساعدات الانمائية الرسمية - جزئيا - فى الزيادات التى طرأت على الالتزامات الثنائية خلال تلك الفترة، بما فى ذلك الزيادة التى بلغت ٢٧٪ فى ١٩٨٨. إلا أن الالتزامات الثنائية انخفضت بنسبة ١٣٪ فى ١٩٨٩، وتناقصت القروض المقدمة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنحو ٢٠٪ فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

٩١- وتتوافر تقديرات عن الإقراض المتعدد الأطراف حتى نهاية عام ١٩٩٠. ويقدر مجموع الالتزامات المتعددة الأطراف فى ١٩٩٠ بمبلغ ٧,٢ مليار دولار، بانخفاض ١٨٪ تقريبا عما كان عليه فى ١٩٨٦. وقد زاد مجموع القروض المقدمة من البنك الدولى فى ١٩٩٠ بنسبة ٨٪ تقريبا، وإن كانت تلك الزيادة ترجع الى ارتفاع كبير فى القروض الميسرة المقدمة من الاتحاد الدولى للتنمية، فاق الانخفاض فى التزامات البنك الدولى ذاته.

٩٢- وقد انخفض مجموع القروض المقدمة من المصارف الإقليمية إجمالا فى ١٩٩٠. ووافق مصرف التنمية الآسيوى على مستوى منخفض جدا من الالتزامات، على عكس المستويات العالية نسبيا التى وقع عليها مصرف التنمية الأمريكى.

مدفوعات الإقراض الخارجى للزراعة

٩٣- هبط مجموع مدفوعات الإقراض الخارجى للزراعة فى ١٩٨٩ الى ما يقرب من ١٢,٣ مليار دولار. ويقل هذا المبلغ، بالأسعار الاسمية، بنسبة ١٣٪ عما كان عليه فى ١٩٨٨، بينما يفوق بنسبة ١٪ مستواه فى ١٩٨٧. وإذا ما خفض مجموع الالتزامات بحسب الأرقام القياسية للسلع المصنعة، يتضح أن مستواها فى ١٩٨٩ قد تناقص بنسبة ١٣٪ و ٥٪ و ١٤٪ عما كان عليه فى ١٩٨٨ و ١٩٨٧ و ١٩٨٦ على التوالى (الجدول ٧). وقد تزايد نصيب المنح من مجموع المدفوعات من ٣٤٪ فى ١٩٨٦ الى ٤٠٪ فى ١٩٨٩.

٩٤- وقد أعقب الزيادة فى المساعدات الثنائية المقدمة من لجنة المساعدات الانمائية فى الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ انخفاض فى ١٩٨٩، حيث هبط مستواها بأكثر من ٧٪ عما كان عليه فى ١٩٨٨. وبلغ نصيب اليابان من مجموع مدفوعات لجنة المساعدات الانمائية فى ١٩٨٩ ما يقرب من ٢٣٪..

٩٥- وفيما يتعلق بالمدفوعات المتعددة الأطراف توجد حاليا تقديرات للفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٠. ويقدر مجموع مدفوعات المساعدات الخارجية المتعددة الأطراف للزراعة فى ذلك العام بنحو ٦,٥ مليار دولار، أى بنقص بنسبة ١٤٪ تقريبا عما كان عليه فى ١٩٨٩. وقد زادت المدفوعات من البنك الدولى فى ١٩٩٠ بنحو ٥٪، بينما ارتفعت مدفوعات الاتحاد الدولى للتنمية بنسبة ١٨٪ تقريبا.

الجدول ٦ - الالتزامات من المساعدات الخارجية للزراعة (بمئتاها التاسع)

الجهة المتبرعة	مجموع الالتزامات						الالتزامات الميسرة						الالتزامات غير الميسرة					
	1986	1987	1988	1989	1990a/	1986	1987	1988	1989	1990a/	1986	1987	1988	1989	1990a/			
TOTAL COMMITMENTS	14 405	14 491	15 997	14 720	...	8 057	10 191	12 172	10 954	...	6 348	4 300	3 825	3 766	...			
of which grants	3 294	4 450	4 963	4 469	...	3 294	4 450	4 963	4 469	...	-	-	-	-	-			
Bilateral	5 683	6 757	8 592	7 488	...	5 497	6 411	8 187	7 297	...	186	346	405	191	...			
of which grants	2 715	3 888	4 323	3 800	...	2 715	3 888	4 323	3 800	...	-	-	-	-	-			
Multilateral	8 722	7 734	7 405	7 232	7 185	2 561	3 782	3 985	3 657	3 918	6 161	3 952	3 420	3 575	3 267			
of which grants	579	562	640	669	670	579	562	640	669	670	-	-	-	-	-			
World Bank	5 520	4 045	3 951	4 045	4 354	884	1 413	1 762	1 449	2 017	4 636	2 632	2 189	2 506	2 337			
IBRD	4 636	2 632	2 189	2 596	2 337	-	-	-	-	-	4 636	2 632	2 189	2 506	2 337			
IDA	884	1 413	1 762	1 449	2 017	884	1 413	1 762	1 449	2 017	-	-	-	-	-			
IFAD	131	216	176	240	302	108	214	155	189	291	23	8	22	53	11			
Regional development banks	2 091	2 663	2 483	2 077	1 792	748	1 393	1 334	1 182	913	1 344	1 271	1 149	804	879			
OPEC multilateral	425	272	216	280	147	270	230	155	242	107	159	44	61	41	40			
UNDP/FAO/CGIAR	551	530	578	590	590	551	530	578	590	590	-	-	-	-	-			
AT CONSTANT 1985 PRICES b/																		
TOTAL COMMITMENTS	12 004	10 734	11 109	10 222	...	6 714	7 549	8 453	7 607	...	5 290	3 185	2 656	2 615	...			
of which grants	2 745	3 296	3 446	3 104	...	2 745	3 296	3 446	3 104	...	-	-	-	-	-			
Bilateral	4 736	5 005	5 967	5 200	...	4 581	4 749	5 685	5 067	...	155	256	282	133	...			
of which grants	2 262	2 880	3 002	2 639	...	2 262	2 880	3 002	2 639	...	-	-	-	-	-			
Multilateral	7 268	5 729	5 142	5 022	4 519	2 134	2 801	2 767	2 540	2 464	5 134	2 928	2 375	2 482	2 054			
of which grants	483	416	444	465	421	483	416	444	465	421	-	-	-	-	-			

Note: ... Data not available.

a/ Preliminary data.

b/ Deflated by UN index of unit value of exports of manufactured goods, 1985 = 100.

Source: FAO, Statistics Division and OECD.

الجدول ٧ - الانفاق من المساعدات الخارجية للزراعة (معناها الواسع)

الجهة المتبرعة	مجموع الانفاق					الانفاق من الالتزامات غير الميسرة					الانفاق من الالتزامات غير الميسرة				
	1986	1987	1988	1989	1990 ^ا	1986	1987	1988	1989	1990 ^ا	1986	1987	1988	1989	1990 ^ا
AT CURRENT PRICES															
TOTAL DISBURSEMENTS	11 934	12 206	14 187	12 360	...	7 873	8 270	9 960	8 634	...	4 061	3 936	4 227	3 726	...
of which grants	4 120	4 980	5 675	4 989	...	4 120	4 980	5 675	4 989
Bilateral	5 160	5 790	6 690	6 225	...	5 050	5 590	6 480	6 025	...	110	200	210	200	...
of which grants	3 550	4 430	5 070	4 360	...	3 550	4 430	5 070	4 360
Multilateral	6 774	6 416	7 496	6 135	6 460	2 823	2 680	3 480	2 609	3 008	3 950	3 736	4 016	3 526	3 452
of which grants	570	550	605	629	630	570	550	605	629	630
World Bank	4 163	3 882	4 749	3 380	3 716	1 379	1 350	1 806	1 176	1 392	2 784	2 532	2 943	2 204	2 324
IDBIO	2 787	2 532	2 943	2 204	2 324	3	-	-	-	-	2 784	2 532	2 943	2 204	2 324
IDA	1 376	1 350	1 806	1 176	1 392	1 376	1 350	1 806	1 176	1 392
IFAD	244	234	203	194	198	234	218	195	184	184	11	16	8	10	14
Regional development banks	1 665	1 620	1 784	1 743	1 726	589	512	819	579	762	1 075	1 108	966	1 164	1 064
OPIC multilateral	150	150	180	228	230	70	70	80	80	80	80	80	100	100	100
UNDP/FAO/CGIAR	551	530	580	590	551	530	580	590	590
AT CONSTANT 1985 PRICES b/															
TOTAL DISBURSEMENTS	9 944	9 042	9 852	8 583	...	6 561	6 126	6 917	5 996	...	3 384	2 916	2 935	2 588	...
of which grants	3 433	3 689	3 941	3 465	...	3 433	3 689	3 941	3 465
Bilateral	4 300	4 289	4 646	4 323	...	4 208	4 141	4 500	4 184	...	92	148	146	139	...
of which grants	2 958	3 281	3 521	3 028	...	2 958	3 281	3 521	3 028
Multilateral	5 644	4 753	5 206	4 260	4 063	2 350	1 985	2 417	1 812	1 892	3 296	2 767	2 789	2 448	2 171
of which grants	475	407	420	437	396	475	407	420	437	396

Note: ... Data not available.

a/ Preliminary data.

b/ Deflated by UN index of unit value of exports of manufactured goods, 1985 = 100.

Source: FAO, Statistics Division and OECD.

٩٦- وقد حدث انخفاض طفيف في مستوى الإقراض من المصارف الاقليمية في ١٩٩٠، مما يرجع أساسا الى هبوط مستوى مدفوعات صندوق التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

التطورات الأخيرة في عمليات الإقراض المؤسسي

٩٧- نشط البنك الدولي من جديد، خلال عام ١٩٩٠، علاقاته مع معظم بلدان أوروبا الشرقية. كما عمل البنك بنشاط على تسهيل إبرام اتفاقات لتخفيض الديون وأعباء خدماتها بين المكسيك والفلبين وكوستاريكا وفنزويلا والمؤسسات التجارية الدائنة لكل منها، وعلى الشروع في برامج لادراج أنشطة التخفيف من وطأة الفقر ضمن استراتيجيات المساعدات القطرية.

٩٨- وقد انشئ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في أوائل عام ١٩٩١ وبلغ مجموع التعهدات بتمويل رأسماله ١١,٤ مليار دولار. ويعتزم البنك تقديم الدعم لطائفة شتى من البرامج، تشمل تدعيم البنى الأساسية، وإصلاح القطاعات المالية، وتحويل البنوك والمشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص، والنهوض بالمشروعات الصغيرة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتطهير البيئة من التلوث.

٩٩- وبدأ التجديد التاسع لموارد الاتحاد الدولي للتنمية في أول يوليو/تموز ١٩٩٠ لمدة ثلاث سنوات مع تحديد المبلغ المستهدف بمقدار ١٥ مليار دولار (١١,٦٨ مليار من وحدات السحب الخاصة) وسوف يرتفع المبلغ الكلي الى ١٧ مليار دولار إذا أخذت في الحسبان مدفوعات تسديد القروض السابقة. وتشمل المجالات ذات الأولوية التي يمولها الاتحاد التخفيف من وطأة الفقر، وتشجيع السياسات والبرامج الإقتصادية الكلية والقطاعية الرشيدة، والبرامج البيئية.

١٠٠- كما أعلن بدء سريان التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اعتبارا من ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بمبلغ ٥٤ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات.

١٠١- كذلك بدأ سريان الزيادة العامة السابعة في موارد مصرف التنمية الأمريكي اعتبارا من ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٠. وسوف تمكن هذه الزيادة المصرف من الموافقة على قروض يصل مجموعها الى ٢٢,٥ مليار دولار خلال الفترة ٩٠-١٩٩٣.

١٠٢- وقد احتفظت اليابان في ١٩٨٩ بدورها الريادي في البرامج الثنائية للتعاون في مجال التنمية، وإن كانت الموارد المخصصة لهذه البرامج قد تناقصت بصورة حادة عما كانت عليه في ١٩٨٨.

المعونة الغذائية^{١٤}

١٠٣- تشير التقديرات المتاحة في يونيو/حزيران ١٩٩١ الى أن مجموع شحنات المعونات الغذائية من الحبوب التي ينتظر توافرها في ١٩٩١/٩٠ (يونيو/حزيران - يوليو/تموز) ستبلغ ١١,٢ مليون طن، بانخفاض طفيف عن مستواها في ١٩٩٠/٨٩، الذي بلغ ١١,٤ مليون طن. ويتجاوز هذا الرقم بدرجة محسوسة مجموع الشحنات

(١٤) انظر أيضا الوثيقة C91/18 : الموامة الزراعية الدولية، التقرير المرحلي السابع، الخط التوجيهي ١١.

في ١٩٨٩/٨٨ الذي بلغ ١٠.٢ مليون طن، ولكنه يقل كثيرا عن المستوى القياسي الذي تحقق في ١٩٨٧/١٩٨٨ حين بلغ مجموعها ١٣.٥ مليون طن. إلا أن الزيادة في مجموع الشحنات في ١٩٩٠/٨٩ بالمقارنة بالسنة السابقة ترجع كلية الى تقديم كميات كبيرة من المعونات الغذائية من الحبوب لبلدان أوروبا الشرقية، على حين خفضت الشحنات الى البلدان النامية بأكثر من ٤٠٠.٠٠٠ طن لتهبط الى ٩.٨ مليون طن. وقد شحنت الى بلدان أوروبا الشرقية خلال ١٩٩١/٩٠ كميات ضئيلة من المعونات الغذائية من الحبوب في اطار تعهدات سابقة (الشكل ١١).

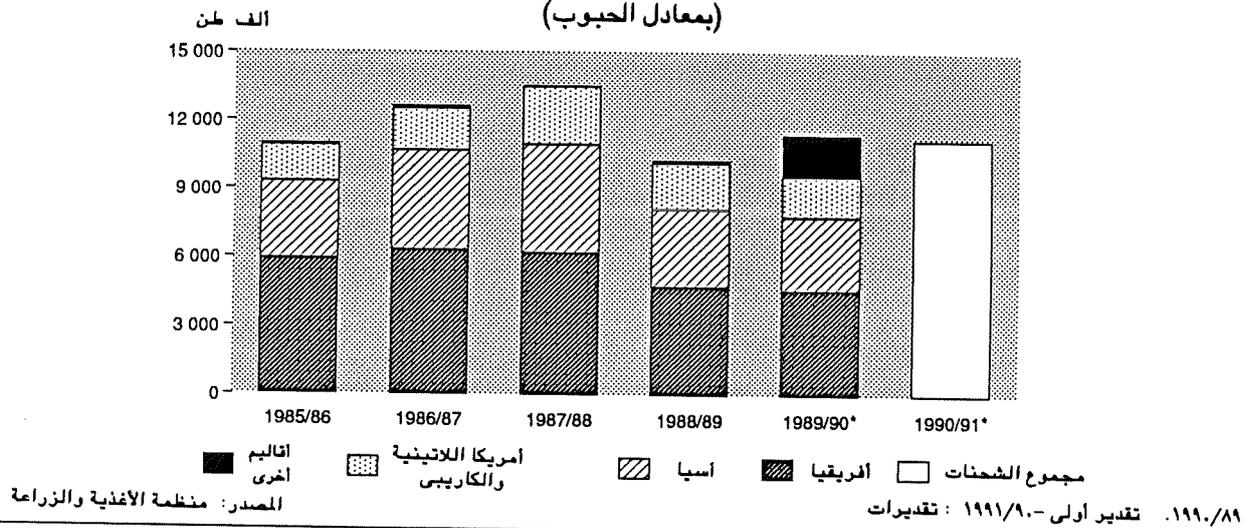
١.٤- ومن بين التطورات الحديثة الهامة في مجال السياسات والتي سيكون لها انعكاساتها على المعونة الغذائية، تجدر الاشارة الى القانون الأمريكي الجديد للأغذية والزراعة والصون والتجارة لعام ١٩٩٠ الذي أدخل عددا من التغييرات الهامة على سياسة الولايات المتحدة في مجال المعونة الغذائية وادارتها كما حددها القانون العام رقم ٤٨٠ (انظر القسم الخاص بالبلدان المتقدمة في الاستعراض الاقليمي الوارد في هذه الوثيقة). ويمكن اجمالا القول بأن التشريع الأمريكي الجديد يكفل تقديم نسبة أكبر من المعونات الغذائية بالشروط التي تطبق على المنح.

١.٥- وقد تم أخيرا تمديد اتفاقية المعونة الغذائية - وهي جزء من اتفاقية القمح الدولية لعام ١٩٨٦ - لمدة عامين ينتهيان في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٣.

الشكل ١١

المعونة الغذائية من الحبوب

(بمعادل الحبوب)



هاء - مصايد الأسماك

الانتاج في ١٩٨٩

١.٦- شهد عام ١٩٨٩ تباطؤاً محسوساً في نمو الانتاج السمكي العالمي، وهو النمو الذي كان من السمات المنتظمة المميزة لقطاع مصايد الأسماك منذ أوائل السبعينات. فرغم أن المصيد العالمي حقق رقما قياسيا خلال ١٩٩٠، بلغ ٩٩.٥ مليون طن، فإن ماحققه من زيادة عن العام السابق لم يتجاوز ٠.٨٪ (انظر الجدول ٨). وكانت تلك الزيادة راجعة كلها تقريبا الى تزايد كميات المصيد من الأنواع السطحية الصغيرة في جنوب شرقي المحيط

الجدول ٨ - التغيرات السنوية في حصيلة صيد وتربية المنتجات السمكية

	1986	1987	1988	1989	1990 ^b	1986	1987	1988	1989	1990
	الف طن متري					%				
<u>World catch and culture of fish and shellfish</u>	92 730	94 226	98 762	99 535	95 535	7.3	1.6	4.8	0.8	- 4.1
Catch and culture in inland waters	11 761	12 729	13 404	13 777	...	9.9	8.2	5.3	2.8	...
Catch and culture in marine waters	80 969	81 497	85 358	85 758	...	7.0	0.7	4.7	0.5	...
By principal producers:										
USSR	11 260	11 160	11 332	11 310	10 310	7.0	- 0.9	1.5	- 0.2	- 8.8
China	8 000	9 346	10 359	11 220	11 700	18.0	16.8	10.8	8.3	- 4.3
Japan	11 976	11 849	11 967	11 174	...	5.0	- 1.6	1.0	- 6.6	...
Peru	5 614	4 584	6 638	6 832	6 000	35.7	-18.3	44.8	2.9	-12.2
Chile	5 572	4 815	5 210	6 454	4 970	16.0	-13.6	8.2	23.9	-23.0
USA	5 167	5 986	5 937	5 744	5 650	4.4	15.8	- 0.8	- 3.3	- 1.6
By main group of species:										
Carps, barbels, etc.	3 902	4 431	4 895	4 974	...	19.8	13.6	10.5	1.6	...
Miscellaneous freshwater fishes	5 286	5 455	5 600	5 783	...	5.4	3.2	2.7	3.3	...
Cods, hakes, haddocks	13 556	13 785	13 641	12 831	...	8.7	1.7	- 1.0	- 5.9	...
Redfishes, basses, congers	5 956	5 694	5 646	5 907	...	14.4	- 4.4	- 0.8	4.6	...
Jacks, mullets, saurles	7 474	8 299	9 137	9 243	...	-10.1	11.0	10.1	1.2	...
Herrings, sardines, anchovies	23 955	22 314	24 113	24 574	...	13.5	- 6.9	8.1	1.9	...
Tunas, bonitos, billfishes	3 465	3 586	3 993	4 010	...	8.4	3.5	11.4	0.4	...
Mackerels, snoeks, cutlassfishes	4 010	3 644	3 846	3 826	...	4.7	- 9.1	5.5	- 0.5	...
Salmon, trouts, smelt	1 047	1 043	1 162	1 437	...	10.7	- 0.3	11.4	23.7	...
Miscellaneous marine fishes	9 168	9 563	10 036	10 129	...	7.3	4.3	4.9	0.9	...
Shrimps, prawns	2 233	2 364	2 518	2 443	...	4.6	5.9	6.5	- 3.0	...
Squid, cuttlefish, octopus	1 752	2 312	1 255	2 537	...	- 2.0	32.0	- 2.5	12.5	...
<u>World production and culture of seaweeds</u>	3 863	3 547	4 140	4 340	4 400	- 0.4	- 8.2	16.7	4.8	...

a/ Including all aquatic organisms except aquatic mammals.

b/ Preliminary.

Source: FAO, Fishery Department.

الهادى، مما أدى الى ارتفاع المصيد فى البلدان النامية بوجه عام بمقدار ٢ ملايين طن تقريبا، أى بنسبة ٥.٥٪. أما فى المناطق الأخرى فقد نقصت كميات المصيد بوجه عام عن مستواها الذى كانت قد بلغت فى العام السابق أو أنها ظلت قريبة من هذا المستوى، ولاسيما فيما يتعلق بأنواع القُد والحادوق المرتفعة القيمة نسبيا.

١.٧- وللمرة الأولى منذ عام ١٩٨٤، حين بدأت منظمة الأغذية والزراعة فى تجميع إحصاءات مستقلة عن تربية الأحياء المائية، انخفض مجموع إنتاج الأحياء المائية بنسبة ٨٪. ويرجع هذا الانخفاض كلية الى نقص إنتاج النباتات المائية بمقدار ٣٥٠.٠٠٠ طن، أى بنسبة ٨٠٪. وقد ارتفع إنتاج الأسماك والمحاريات بنسبة ٢٪ تقريبا ليسجل رقما قياسيا بلغ ١١.١ مليون طن. وحدثت فى أفريقيا زيادة مشجعة بنسبة ٢٥٪ تقريبا، حيث وصل إنتاجها الى ٩٥.٠٠٠ طن. وباستثناء أوسيانيا لاتزال أفريقيا أقل أقاليم العالم إنتاجا فى مجال تربية الأسماك، وإن كانت الزيادة التى سجلتها فى عام ١٩٨٩ هى أعلى زيادة حققتها حتى الآن. وبلغ مجموع إنتاج تربية الأحياء المائية فى آسيا ٨.٧ مليون طن من الأسماك والمحاريات، و٣ ملايين طن من النباتات المائية، ويمثل مجموع إنتاجها من الأحياء المائية ٨٥٪ من الإنتاج العالمى. وفى ١٩٨٩ حدث الجزء الأكبر من الانخفاض العالمى فى إنتاج النباتات المائية فى آسيا بينما بلغت الزيادة فى إنتاجها من الأسماك والمحاريات أقل من ٨٪. وزاد إنتاج أمريكا الشمالية بنسبة ٧.٦٪، وأمريكا اللاتينية بنسبة ٩.٥٪ وأوروبا بنسبة ٦٪. إلا أن إنتاج الاتحاد السوفيتى من الأحياء المائية انخفض بنسبة ٣٪ تقريبا، وتركز معظم الانخفاض فى إنتاج أسماك المياه العذبة.

١.٨- وزادت كميات المصيد من الأسماك السطحية الصغيرة فى جنوب شرقى المحيط الهادى بمقدار ١.٤ مليون طن فى ١٩٨٩. بعد أن كانت قد شهدت انتعاشا كبيرا فى ١٩٨٨ عقب الانخفاض الذى حدث فى العام السابق نتيجة لتغير تيارات النينو. بيد أن الزيادة لم تكن موزعة بالتساوى بين بلدان المنطقة. فقد زادت كميات المصيد فى شيلي بنسبة ٢٤٪ حتى بلغت ٦.٤ مليون طن، بينما لم تتجاوز نسبة الزيادة فى بيرو ٣٪ فوصلت كميات المصيد فيها الى ٦.٨ مليون طن، وذلك نتيجة لحظر الصيد فى شهرى أغسطس/أب وسبتمبر/أيلول وبسبب إضراب الصيادين عن العمل فى أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثانى. أما فى اكوادور فقد نقصت كميات المصيد بنسبة ٦٪ لتصل الى ٧٢٤ طن.

١.٩- كما زاد إنتاج الصين من الأسماك زيادة كبيرة للعام السادس على التوالى. وكانت كمية إنتاجها التى بلغت ١١.٢ مليون طن تضارع إنتاج اليابان. أما البلدان الأخرى الرئيسية المنتجة للأسماك فلم يحدث تغير يذكر فى مستويات إنتاجها، باستثناء الهند التى ارتفع إنتاجها بمقدار ٥٠٠.٠٠٠ طن تقريبا، أى بنسبة ١٥٪.

١١. وظلت كميات المصيد فى البلدان الأفريقية قرب مستواها السابق وهو ٣.٨ مليون طن. وقد انخفض حجم المصيد فى المغرب بنسبة ٦٪ تقريبا، ليصل الى ٥٢٠.٠٠٠ طن، وكان ذلك راجعا بصفة رئيسية الى نقص كميات المصيد من السردين. وظل إنتاج البلدان الأفريقية الأخرى بوجه عام عند مستواه فى السنة السابقة دون تغير يذكر.

١١١- وانخفض الإنتاج السمكى للبلدان المتقدمة بأكثر من مليونى طن (٥٪) ليصل الى ٤٣.٦ مليون طن. وقد نقصت حصيلة المصيد فى الدول المنتجة الرئيسية مثل اليابان وجنوب أفريقيا بما يقرب من ٧٪ ليصل الى ١١.٢ مليون طن فى الأولى، وبأكثر من ٣٢٪ ليصل الى مستوى أقل قليلا من ٨٨٠.٠٠٠ طن فى الثانية. وشهدت كل البلدان المتقدمة دون استثناء تقريبا هبوطا فى إنتاجها تراوح بين ٣٪ و ٥٪، كان راجعا فى المقام الأول

الى تناقص معدلات الصيد وتخفيض حصص صيد أسماك القاع المرتفعة الثمن فى شمال المحيط الأطلسى. ومن الاستثناءات البارزة فى هذا الصدد غرينلاند حيث زادت كميات المصيد بمقدار الثلث لتصل الى ١٦٢.٠٠٠ طن كذلك تمكنت النرويج من زيادة انتاجها الكلى، رغم انخفاض المصيد من القد، وذلك نتيجة لارتفاع حصيد صيد الأربيان والكابلين وتربية أسماك السلمون. وفى أوسيانيا سجلت نيوزيلندا من جديد زيادة فى الانتاج، كما دأبت منذ الستينات. غير أن الزيادة التى تحققت فى ١٩٨٩ كانت ضئيلة (٢٪) فوصل انتاجها الى ٥١٤.٠٠٠ طن. أما استراليا فقد انخفض انتاجها بنسبة ١٨٪ ليصل الى ١٧٦.٠٠٠ طن، بعد أن كانت قد حققت انتاجا طيبا لمدة عامين متتاليين.

١١٢- وقد ارتفعت كمية الاسماك المستخدمة فى الاستهلاك الأدمى المباشر بمقدار نصف مليون طن تقريبا. أى أقل من ١٪ فى ١٩٨٩ (الجدول ٩). كمازادت كمية الأسماك المستخدمة فى صنع المساحيق والزيوت السمكية بنسبة ١٪. وترجع هذه الزيادة الى حد كبير الى ارتفاع حصيد صيد الأسماك السطحية الصغيرة فى جنوب شرقى المحيط الهادى، حيث أصبحت الصين من جديد تحتل مركز الصدارة فى انتاج المساحيق السمكية. إذ بلغ انتاجها مستوى قياسيا تجاوز ١.٣ مليون طن، مقابل ١.١ مليون طن أو أقل قليلا فى كل من بيرو والنرويج. ونتيجة لذلك، ارتفع الانتاج العالمى من المساحيق السمكية بمقدار ٧٠.٠٠٠ طن تقريبا ليحقق رقما قياسيا يناهز ٦.٩ مليون طن.

التجارة فى ١٩٨٩

١١٣- اقتصرت الزيادة فى التجارة العالمية فى المنتجات السمكية خلال عام ١٩٨٩ على ١٪ أو أكثر قليلا، بسبب انخفاض أسعار عدد من المنتجات السمكية، وذلك فى أعقاب معدلات النمو المرتفعة التى استمرت عدة سنوات (الجدول ١٠). ومع ذلك زادت صادرات البلدان النامية بنسبة ٢٪ تقريبا لتصل الى ١٥ مليار دولار.

١١٤- وقد احتفظت الولايات المتحدة بمركز الصدارة فى ١٩٨٩ باعتبارها أكبر دولة مصدرة للمنتجات السمكية فى العالم، حيث زادت قيمة صادراتها السمكية بنسبة ٤٪ تقريبا لتتجاوز ٢.٥ مليار دولار، مقابل زيادة تعادل الثلث تقريبا فى ١٩٨٨. وكانت تايلاند هى الدولة الوحيدة بين الدول المصدرة الكبرى الأخرى التى تمكنت من زيادة صادراتها، وخاصة من التونة المعلبة، بنسبة ٢٠٪. غير أن رصيد الميزان التجارى المؤاتى لتايلاند فيما يتعلق بالمنتجات السمكية لم يزد إلا بنسبة ١٣٪ فقط، نتيجة لاعتمادها على استيراد التونة الخام لاستخدامها فى صناعة التعليب. وقد تراجعت صادرات كندا والدنمارك والنرويج بسبب انخفاض كميات المصيد من القد فى شمال المحيط الأطلسى، وانخفضت قيمة صادرات جمهورية كوريا، مما يعزى أساسا الى نقص الكميات المشحونة (-١٤٪)، بينما تأثرت صادرات تايوان، الإقليم التابع للصين، الى حد كبير بانخفاض أسعار الأربيان. وقد ارتفع مجموع صادرات بلدان أمريكا الجنوبية -التي شكلت الجزء الأكبر من حصيد الصيد فيها- بنسبة ١٢٪ لتربو على ٢.٥ مليار دولار.

١١٥- وقد زادت قيمة واردات جميع البلدان المستوردة الرئيسية دون استثناء تقريبا فى ١٩٨٩، ولكن الزيادات كانت ضئيلة بالمقارنة بما كانت عليه فى السنوات الأخيرة، نتيجة لانخفاض أسعار معظم المنتجات الهامة نسبيا التى تشملها التجارة.

١١٦- ورغم انخفاض واردات اليابان بنسبة ٥٪ في ١٩٨٩ فقد ظلت هذه الواردات تمثل ٢٨٪ من مجموع التجارة السمكية العالمية. وبلغ نصيب المجموعة الاقتصادية الأوروبية ٣٣٪، بما في ذلك التجارة داخل نطاق المجموعة. أما الولايات المتحدة، وهي ثالث الدول المستوردة من حيث الترتيب فقد زادت وارداتها بنسبة ٧٪ لتصل الى ٥,٨ مليار دولار، ومع ذلك انخفض نصيبها من التجارة العالمية في ١٩٨٩ الى ١٦٪، مقابل ٢٠٪ في منتصف الثمانينات.

١١٧- وكانت الأسعار منخفضة في عام ١٩٨٩ بالنسبة للأربيان والتونة ذات الزعانف الصفراء والحبار والأخطبوط، والمساحيق والزيوت السمكية، وكذلك بالنسبة للتونة الوثابة خلال النصف الأول من العام.

الجدول ٩ - توزيع الصيد العالمي، ١٩٨٩-٨٦

١٩٨٩-٨٨	١٩٨٨-٨٧	١٩٨٧-٨٦	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
	%		١٠٠٠ طن متري				
٠,٨	٤,٨	١,٦	٩٩ ٥٣٥	٩٨ ٧٦٢	٩٤ ٢٧٣	٩٢ ٧٧٦	الصيد العالمي
٠,٧	٢,٤	٤,٧	٦٩ ٢١٥	٦٨ ٧٤٤	٦٧ ١١٠	٦٤ ٠٧٦	الاستهلاك الأدمى
٣,٨ -	٣,٠	١٢,٢	٢١ ٧٤٤	٢٢ ٦١٣	٢١ ٩٦٠	١٩ ٥٦٥	طازج
١,٢	٣,٥	٠,٦	٢٣ ٧٨٤	٢٣ ٤٩٧	٢٢ ٦٩٢	٢٢ ٥٦٥	تجميد
٣,٣	٠,٥ -	٣,٩	١٠ ٩٧٥	١٠ ٦٢١	١٠ ٦٧٦	١٠ ٢٧٦	تجفيف
٥,٨	٢,٠	١,٠	١٢ ٧١٢	١٢ ٠١٣	١١ ٧٨٢	١١ ٦٧٠	تعليب
١,٠	١,٠	٥,٤ -	٣٠ ٣٢٠	٣٠ ٠١٨	٢٧ ١٦٣	٢٨ ٧٠٠	الأغراض الأخرى
١,١	١,٠	٤,٦ -	٢٨ ٨٢٠	٢٨ ٥١٨	٢٥ ٧٦٣	٢٧ ٠٠٠	الاستخلاص
-	٧,١	١٧,٦ -	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	١ ٤٠٠	١ ٧٠٠	أغراض متفرقة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول ١. - التجارة السمكية، ١٩٨٦ - ١٩٨٩

١٩٨٩-٨٨	١٩٨٨-٨٧	١٩٨٧-٨٦	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
بملايين الدولارات							
	%						<u>العالم</u>
١,٣	١٤,٧	٢٢,٣	٣٢ ٧٨٤	٣٢ ٣٧.	٢٨ ٢٢٣	٢٣ .٦٩	الصادرات
١,٦	١٥,٧	٢٥,٩	٣٥ ٨٩٦	٣٥ ٣٢٥	٣. ٥٣٧	٢٤ ٢٥٥	الواردات
							<u>مجموع البلدان النامية</u>
٢,١	١٧,١	٢٢,٨	١٥ ٤٣٥	١٥ ١٢.	١٢ ٩١٤	١٠ .٥١.	الصادرات
٤,٣	٢٧,٦	٢٢,٠	٤ ٩٥٩	٤ ٧٥٦	٣ ٧٢٨	٣ .٥٦	الواردات
							<u>مجموع البلدان المتقدمة</u>
٠,٦	١٢,٧	٢١,٩	١٧ ٣٥٢	١٧ ٢٥١	١٥ ٣.٩	١٢ ٥٥٨	الصادرات
١,٢	١٤,٠	٢٦,٥	٣. ٩٣٧	٣. ٥٦٩	٢٦ ٨.٩	٢١ ١٩٩	الواردات
							<u>البلدان المصدرة الرئيسية</u>
٣,٧	٣٣,٧	٢٣,٢	٢ ٥٣٢	٢ ٤٤١	١ ٨٢٥	١ ٤٨١	الولايات المتحدة
٧,١ -	٥,٥	١٩,٤	٢ .٥١	٢ ٣.٧	٢ .٩٢	١ ٧٥٢	كندا
٢٠,١	٢٩,٣	٢٤,٦	١ ٩٥٩	١ ٦٣١	١ ٢٦١	١ .١٢	تايلاند
٦,٠ -	٦,٠	٢٦,٨	١ ٧٤٥	١ ٨٥٦	١ ٧٥١	١ ٣٨١	الدنمارك
٩,١ -	٠,٦	٢٦,٧	١ ٥٩٢	١ ٧٥٢	١ ٧٤٢	١ ٣٧٥	الصين (إقليم تايوان)
١٣,٨ -	١٥,٨	٣١,٥	١ ٥٣٨	١ ٧٨٤	١ ٥٤.	١ ١٧١	جمهورية كوريا
٢,٨ -	٩,٠	٢٦,٠	١ ٥٦٣	١ ٦.٨	١ ٤٧٥	١ ١٧١	الفروج
							<u>البلدان المستوردة الرئيسية</u>
٥,٠ -	٢٨,٣	٢٦,٠	١. ١٢٧	١. ٦٥٨	٨ ٣.٨	٦ ٥٩٤	اليابان
٦,٨	٤,٨ -	١٩,٢	٥ ٧٥٧	٥ ٣٨٩	٥ ٦٦٢	٤ ٧٤٩	الولايات المتحدة
٢,٢ -	١١,٠	٣٣,٩	٢ ١٩٤	٢ ٢٤٤	٢ .٢٢	١ ٥١.	فرنسا
٤,٥	٩,٣	٣٧,٤	١ ٩٨٤	١ ٨٩٩	١ ٧٣٨	١ ٢٦٥	إيطاليا
٥,٢	٣٠,٦	٨٣,١	١ ٨١٦	١ ٧٢٦	١ ٣٢٢	٧٢٢	أسبانيا
٢,٢	١٣,٧	١٤,١	١ ٦١٢	١ ٥٧٧	١ ٣٨٧	١ ٢١٦	المملكة المتحدة
٣,٥	١٢,٥	١٤,١	١ ٤٧٩	١ ٤٢٩	١ ٢٧.	١ ١١٢	جمهورية ألمانيا الاتحادية
							<u>نسبة الصادرات الى</u>
			١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	<u>مجموع المصيد (%)</u>
			١٤,٩	١٣,٨	١١,٤	٨,٩	مجموع البلدان النامية
			١٧,٦	١٦,٥	١٣,٣	١١,٢	مجموع البلدان المتقدمة

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة

١١٨- وقد تأثرت التجارة الدولية فى الأربيان فى ١٩٨٩ الى حد كبير، من حيث الطلب، بارتفاع الكميات المحفوظة فى مخازن التبريد وانخفاض مستوى الطلب فى اليابان، ومن حيث العرض، بارتفاع انتاج مزارع تربية الأحياء المائية. وهبطت أسعار التونة ذات الزعانف الصفراء الى مستويات شديدة الانخفاض خلال العام، مما يعزى أساسا الى الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على واردات التونة المختلطة مع الدرفيل. كما انخفضت أسعار الحبار بسبب كثرة المخزونات المرحلة من السنة السابقة، وزيادة كميات المصيد فى جنوب غربى المحيط الأطلسى، بينما تعرضت أسعار الأخطبوط للضغط بسبب المنافسة من الحبارات المنخفضة الأسعار.

١١٩- وكان هناك اتجاه صعودى فى أسعار الأسماك السطحية الصغيرة المعلبة خلال العام. واستمرت البلدان النامية المنتجة فى الاستئثار بنصيب متزايد من السوق. وظلت المغرب تحتل مركز الصدارة بين البلدان الموردة، حيث تجاوز نصيبها ١٧٪ من مجموع التجارة العالمية. كما زادت بعض البلدان النامية الأخرى - ولاسيما شيلي، وبدرجة أقل بيرو - وبعض بلدان جنوب شرقى آسيا من نصيبها من السوق، وخاصة تايلاند، بينما نقص نصيب البلدان المتقدمة، ولاسيما اليابان.

١٢٠- ورغم أن الزيادة فى انتاج المساحيق السمكية كانت ضئيلة نسبيا، فقد انخفضت الأسعار بعد أن بلغت ذروتها فى ١٩٨٨، مما يرجع جزئيا الى تخفيض مستويات المخزونات، وكذلك احلال مسحوق الصويا محل المساحيق السمكية على نحو متزايد، وخاصة فى أسواق الولايات المتحدة. وتسهم تربية الأحياء المائية حاليا بجزء كبير من الطلب على المساحيق السمكية. ويقدر الاستخدام العالمى الحالى للمساحيق السمكية فى تغذية الأسماك بما يقرب من ١٥٪ من مجموع الانتاج العالمى، وهى تستخدم أساسا فى تربية الجمبرى وأنواع السلمون. وقد واصلت أسعار الزيوت السمكية انخفاضها الذى بدأ فى منتصف السنة السابقة، وتأثرت الى حد كبير بوفرة الإمدادات من كميات المصيد الضخمة من الأسماك السطحية الصغيرة فى جنوب شرقى المحيط الهادى، خلال النصف الأول من العام. ورغم انتعاشها جزئيا فى النصف الثانى من ١٩٨٩، فقد ظلت منخفضة نسبيا بسبب منافسة الزيوت النباتية لها.

التقديرات الأولية لعام ١٩٩٠

١٢١- يتبين من المعلومات الأولية أن الانتاج السمكى العالمى انخفض بما يربو على ٤ ملايين طن ليصل الى ٩٥.٢ مليون طن فى ١٩٩٠، مسجلا أول هبوط ملحوظ فى مجموع المصيد العالمى منذ عام ١٩٧٢. وكانت أهم العوامل التى ساهمت فى ذلك الهبوط هى حدوث انخفاض يُقدَّر بمليونى طن تقريبا أى بنسبة ٢٥٪ فى مصيد أسماك المياه الضحلة فى جنوب شرقى المحيط الهادى، وحدث انخفاض آخر يقدر بأكثر من مليون طن فى المصيد من أسماك الأعماق ذات الأسعار المرتفعة نسبيا نتيجة للمصيد الجائر. كما انخفضت أيضا كميات المصيد من الرأسقدميات cephalopods والتونة. كذلك يعزى الانخفاض فى انتاج الأسماك، فى جزء منه، الى صعوبات اقتصادية غير متوقعة واجهت الاتحاد السوفيتى، وبعض بلدان أوروبا الشرقية.

١٢٢- وتؤكد كثير من التقارير الصادرة فى السنوات الأخيرة عن منظمة الأغذية والزراعة وغيرها بشأن حالة مصائد الأسماك العالمية وتوقعاتها الى تقلب الأرصدة المتوافرة من الأنواع السطحية الصغيرة والأخطار التى تتهدد استمرارية مستويات الانتاج من جراء الإفراط فى الصيد. والواقع أن الزيادات التى حدثت فى

السنوات الأخيرة فى المصيد من أسماك المياه الضحلة وخاصة فى جنوب شرقى المحيط الهادى قد حجبت أهمية تلك الأخطار عن الأنظار فى التقارير الخاصة بالانتاج العالمى من الأسماك. ويعد عام ١٩٩٠، أول عام يصادف فيه الانخفاض فى كميات المصيد، بسبب الإفراط فى الصيد، هبوطا فى كميات المصيد من أسماك المياه الضحلة.

واو - الغابات

الإنتاج فى ١٩٩٠

١٢٣- فى عام ١٩٩٠ بلغ مجموع الإنتاج العالمى من الأخشاب المستديرة ٣٤٩١ مليون متر مكعب، بزيادة ٠.٨٪ عما كان عليه فى ١٩٨٩. ويرجع ذلك الى زيادة انتاج البلدان النامية بنسبة ١.٧٪ بينما نقص إنتاج البلدان المتقدمة بنسبة ٠.٣٪ (الجدول ١).

١٢٤- وقد ارتفع الانتاج العالمى من خشب الوقود والفحم النباتى فى ١٩٩٠ بنسبة ١.٣٪، حيث زاد انتاج البلدان النامية بنسبة ٢٪ مما عوض، وفاق، انخفاض انتاج البلدان المتقدمة بنسبة ٢.٢٪. ويشكل خشب الوقود نحو ١٧٪ من مجموع الطاقة المستهلكة فى البلدان النامية، وإن ارتفعت هذه النسبة عن هذا المستوى بكثير فى بعض المناطق الريفية، كما أن نسبة الطاقة المستمدة من خشب الوقود فى بعض البلدان الأفريقية قد تبلغ ٨٠ - ٨٥٪.

١٢٥- وكثيرا ماتؤدى الزيادة السريعة فى أعداد السكان الى الاسراف فى قطع موارد الحطب المتاحة، ممايسفر عن أزمات على المستوى المحلى، ويضر بالاستقرار الإيكولوجى. ورغم أن معدلات النمو فى استهلاك الطاقة التجارية فى البلدان النامية قد فاقت فى السنوات الأخيرة معدلات الزيادة فى استهلاك خشب الوقود، فإن الامكانيات المتاحة لسكان الريف للحصول على منتجات الطاقة التجارية لاتزال محدودة.

١٢٦- وقد أصاب الركود النسبى انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية فى ١٩٩٠، فلم يزد عما كان عليه فى ١٩٨٩ الا بنسبة ٠.٢٪. وكان ذلك راجعا أساسا الى ركود الإنتاج فى البلدان المتقدمة، حيث أدى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى وأنشطة التشييد فى بعض البلدان الكبرى الى انخفاض الطلب على الأخشاب. وقد اجتاحت زوبعة لم يسبق لها مثيل وسط أوروبا فى أوائل عام ١٩٩٠ فأطاحت بمايقرب من ١٠٠ مليون مترمكعب من الأخشاب المستديرة، منها ٦٧ مليونا فى ألمانيا وحدها. وساهم ذلك فى زيادة تقطيع الكتل الخشبية فى وسط أوروبا، مما عوض الانخفاض الكبير فى انتاج كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية.

١٢٧- وشهد انتاج المنتجات الخشبية الميكانيكية فى البلدان المتقدمة هبوطا ملحوظا فى ١٩٩٠. وتركز الانخفاض أساسا فى أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية وأوسيانيا، بينما تفاوتت الأوضاع فى أوروبا الغربية بين بلد وآخر. وزاد الانتاج زيادة طفيفة فى البلدان النامية، نتيجة لتزايد الطلب بفعل النمو السكانى. وبلغ عدد المساكن الجديدة التى بدىء فى تشييدها فى الولايات المتحدة ... ١٩٢ وحدة، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٢. وانخفض انتاج كندا من الأخشاب المخروطية المنشورة، وهى تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم، بنسبة ٤٪ تقريبا نتيجة لتناقص الطلب المحلى، وانخفاض صادراتها الى الولايات المتحدة. وفى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، استمر الاتجاه الى ركود الانتاج أو تناقصه، ولايحتمل أن يتغير هذا الاتجاه، إلا

الجدول ١١- إنتاج المنتجات الخرجية الرئيسية في البلدان المتقدمة والنامية
١٩٩٠-٨٧

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
..... بملايين الأمتار المكعبة				
١ ٤٩١	٣ ٤٦٣	٣ ٤٣٣	٣ ٣٨٠	<u>الأخشاب المستديرة</u>
١ ٩٥٣	١ ٩٢٠	١ ٨٨٩	١ ٨٥٤	مجموع البلدان النامية
١ ٥٣٨	١ ٥٤٣	١ ٥٤٤	١ ٥٢٦	مجموع البلدان المتقدمة
١ ٨١٠	١ ٧٨٦	١ ٧٦٠	١ ٧٣٦	<u>الحطب والفحم النباتي</u>
١ ٥٤٨	١ ٥١٨	١ ٤٨٨	١ ٤٥٩	مجموع البلدان النامية
٢٦٢	٢٦٨	٢٧٢	٢٧٧	مجموع البلدان المتقدمة
١ ٦٨١	١ ٦٧٧	١ ٦٧٢	١ ٦٤٤	<u>الأخشاب الصناعية المستديرة</u>
٤٠٥	٤٠٣	٤٠١	٣٩٥	مجموع البلدان النامية
١ ٢٧٦	١ ٢٧٤	١ ٢٧١	١ ٢٤٩	مجموع البلدان المتقدمة
..... بملايين الأمتار المكعبة				
<u>منتجات الأخشاب المصنعة</u>				
٤٩٠	٥٠١	٥٠٦	٥٠٥	<u>الأخشاب المنشورة والدعامات</u>
١١٥	١١٤	١١٣	١١٢	مجموع البلدان النامية
٣٧٥	٣٨٧	٣٩٣	٣٩٣	مجموع البلدان المتقدمة
١٣١	١٢٩	١٢٧	١٢١	<u>الألواح الخشبية</u>
٢٦	٢٥	٢٤	٢٢	مجموع البلدان النامية
١٠٥	١٠٤	١٠٣	٩٩	مجموع البلدان المتقدمة
..... بملايين الأمتار				
٢٣٥	٢٣١	٢٢٥	٢١٣	<u>الورق والورق المقوى</u>
٢٧	٣٦	٣٥	٣٢	مجموع البلدان النامية
١٩٨	١٩٥	١٩١	١٨١	مجموع البلدان المتقدمة
١٦١	١٦٢	١٥٩	١٥٣	<u>اللب لصناعة الورق</u>
٢١	٢١	٢٠	٢٠	مجموع البلدان النامية
١٤٠	١٤١	١٣٩	١٣٣	مجموع البلدان المتقدمة

إذا قامت تلك البلدان بجهود كبيرة لتعديل هياكل صناعاتها. كما شهدت استراليا هبوطا فى الإنتاج، واكب الركود الإقتصادى والانخفاض الشديد فى عدد المساكن الجديدة الجارى تشييدها.

١٢٨- وقد زاد انتاج المنتجات الخشبية الميكانيكية الى حد كبير فى وسط أوروبا، نتيجة للاداء القوى لصناعة البناء فى ألمانيا، كما زاد انتاج النمسا وفرنسا. أما البلدان الاسكندنافية فقد حققت نموا متواضعا جدا بسبب ركود أعمال البناء فى تلك البلدان، وتناقص صادراتها الى المملكة المتحدة الى حد كبير.

١٢٩- وكان الوضع مختلفا فى عام ١٩٩٠ بالنسبة لقطاع الورق. فقد سجلت من جديد زيادات فى جميع المنتجات وفى معظم الأقاليم، استمرارا للنمو المتواصل الذى بدأ عام ١٩٨٢. غير أن معدل النمو كان أقل نسبيا مما كان عليه فى السنوات السابقة، بل ان الجزء الأخير من عام ١٩٩٠ شهد مزيدا من بوادر التباطؤ فى سرعة النمو. وكما حدث فى السنوات السابقة تركز معظم النمو فى انتاج أنواع الورق المستخدم فى الطباعة والكتابة بدافع من حيوية الأداء فى قطاعات الإتصال والخدمات. وتحققت زيادة كبيرة فى انتاج عدد من البلدان فى وسط أوروبا، وفى الولايات المتحدة واليابان، بينما كان النمو فى انتاج كندا والبلدان الاسكندنافية محدودا نسبيا. ولوحظت بوادر الركود فى عدد من البلدان النامية التى شهدت نموا سريعا فى الانتاج فى السنوات الأخيرة، مثل الصين، وجمهورية كوريا، والبرازيل.

١٣٠- وحدث انخفاض طفيف فى انتاج اللب لصناعة الورق فى ١٩٩٠. ويعكس انكماش انتاج اللب مع التوسع فى انتاج الورق اتجاها متزايدا نحو اعادة استخدام الصناعة للنفايات الورقية بعد معالجتها. فقد استثمرت كثير من الشركات مبالغ طائلة فى مرافق معالجة النفايات الورقية، وكانت فى كثير من الحالات تحصل على دعم حكومى لاعادة استخدام النفايات الورقية، أو تستجيب بذلك للقيود التى تتطلب احتواء المنتجات الورقية على نسبة معينة من الألياف المعاد استخدامها. وقد استمر نمو انتاج لب الخشب الميكانيكى بمعدلات أعلى من معدلات النمو فى انتاج اللب الكيمايى، مع اضافة وحدات جديدة الى طاقات الانتاج الحرارى الميكانيكى والكيمايى الحرارى الميكانيكى لللب.

التجارة والأسعار

١٣١- انخفضت قيمة التجارة العالمية فى المنتجات الحرجية فى ١٩٩٠ عما كانت عليه فى ١٩٨٩، ولاسيما فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٠ (الجدول ١٢). وكان ذلك راجعا الى حد كبير الى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى فى عدد من البلدان الرئيسية الأعضاء فى منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية. وفى المملكة المتحدة، وهى أكبر دولة مستوردة فى أوروبا، حدث انخفاض ملحوظ فى عدد الوحدات السكنية الجديدة، مما أثر على الأخص على وارداتها من الأخشاب المخروطية المنشورة، وعانت من ذلك بصفة رئيسية البلدان الاسكندنافية المصدرة لهذا النوع من الأخشاب. وفى ألمانيا وفرنسا وبعض بلدان وسط أوروبا الأخرى تم سد احتياجات الاستهلاك المتزايد من المنتجات الخشبية الميكانيكية عن طريق زيادة الانتاج المحلى. وفى أمريكا الشمالية أثر انخفاض معدلات نمو صناعة الاسكان فى الولايات المتحدة على الصادرات الكندية التى كانت تتجه بصفة رئيسية الى هذه السوق الكبيرة.

الجدول ١٢ - قيمة صادرات المنتجات الحرجية الرئيسية في البلدان المتقدمة
والنامية ١٩٨٧-١٩٩٠.

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
..... مليارات الدولارات				
٨,٨٨	٨,٩٢	٨,٤٧	٧,٣٤	<u>الأخشاب الصناعية المستديرة</u>
٢,٦٥	٢,٦٤	٢,٥٥	٢,٥١	مجموع البلدان النامية
٦,٢٣	٦,٢٨	٥,٩٢	٤,٨٤	مجموع البلدان المتقدمة
١٧,٦٦	١٧,٤٢	١٥,٦٧	١٣,٦٧	<u>الأخشاب المنشورة والدعامات</u>
٢,٩٩	٣,٢١	٢,٦٢	٢,٢٥	مجموع البلدان النامية
١٤,٦٧	١٤,٢١	١٣,٠٥	١١,٤٢	مجموع البلدان المتقدمة
٩,٣٢	٩,٣٥	٨,٣٤	٧,٢٧	<u>الألواح الخشبية</u>
٤,١٤	٤,٢٤	٣,٧٤	٣,٢١	مجموع البلدان النامية
٥,١٨	٥,١١	٤,٦٤	٤,٠٦	مجموع البلدان المتقدمة
١٦,٨٥	١٧,٣١	١٥,٣٥	١٢,٤٨	<u>اللب لصناعة الورق</u>
١,٢٢	١,١٨	١,١٨	٠,٨٤	مجموع البلدان النامية
١٥,٦٣	١٦,١٣	١٤,١٧	١١,٦٤	مجموع البلدان المتقدمة
٤٣,٢٧	٤١,٤٩	٣٨,٧٤	٣٢,٢١	<u>الورق والورق المقوى</u>
٢,٣١	٢,٠٨	٢,٠٧	١,٤١	مجموع البلدان النامية
٤٠,٩٦	٣٩,٤١	٣٦,٦٧	٣٠,٨١	مجموع البلدان المتقدمة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

١٣٢- وفى اليابان، وهى كبرى دول العالم المستوردة للأخشاب والمنتجات الخشبية، ظل الاستهلاك فى عام ١٩٩٠ عند مستواه فى ١٩٨٩، مما يعكس اطراد معدلات النشاط فى صناعة البناء، غير أن بعض بواخر التباطؤ فى النمو الاقتصادى ظهرت خلال العام. وكان لذلك تأثير ملحوظ على تجارة الأخشاب، حيث ظهر اتجاه الى تلبية الطلب المحلى بالسحب من المخزونات، والتقليل من واردات الأخشاب، بما فى ذلك المنتجات الخشبية المصنعة التى كانت تتزايد باطراد على مدى السنوات الأربع السابقة.

١٣٣- وكان لبواخر الركود فى بعض الأسواق الكبرى تأثير سلبى على صادرات البلدان النامية الاستوائية. كما تأثرت صادراتها أيضا بتطبيق بعض الدول المصدرة الكبرى، مثل أندونيسيا، والفلبين، و ماليزيا، لتدابير تهدف الى تثبيت التجارة فى المنتجات الخشبية الأولية، بغية التشجيع على مزيد من التصنيع المحلى. ومن ذلك ضريبة التصدير المرتفعة التى فرضتها اندونيسيا على صادرات الأخشاب المنشورة، وكان لها تأثير ملحوظ فى الحد من هذه الصادرات. وفى ١٩٩٠ أعلنت شبه جزيرة ماليزيا، وهى أكبر مصدر عالمى للأخشاب الاستوائية المنشورة فرض ضريبة صادرات وحصى تصدير على ٢٢ من أنواع الأخشاب المنشورة. وفى نفس السنة فرضت غانا رسما بنسبة ٥٠٪ على الصادرات من بعض أنواع الكتل الخشبية والأخشاب المنشورة.

١٣٤- وعلى النقيض من الانكماش فى تجارة المنتجات الخشبية الميكانيكية، استمر التوسع فى تجارة الورق فى ١٩٩٠، وإن ظهرت بعض بوادر التباطؤ فى معدلات النمو خلال الأشهر الأخيرة من العام. وقد شهدت كندا انخفاضا ملحوظا فى صادراتها من ورق الصحف بسبب نزاع عمالى خطير، إلا أن سائر البلدان المصدرة الرئيسية شهدت زيادات فى صادراتها بوجه عام. وتجدر الاشارة بوجه خاص الى زيادة صادرات الولايات المتحدة بنسبة ١٨٪، التى ساعد عليها انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى.

١٣٥- وعلى العكس من ذلك، انخفض حجم التجارة فى لب الورق بعد أن شهد نمواً متواصلا استمر عدة سنوات. فقد بدئ خلال عام ١٩٩٠ فى تشغيل طاقات انتاجية جديدة فى عدد من البلدان المنتجة الكبرى، المتقدمة والنامية على السواء، ولكن تناقص الطلب أدى الى هبوط ملحوظ فى معدلات استغلال الطاقات الانتاجية. وزادت الى حد كبير المخزونات التى تحتفظ بها الدول المنتجة الرئيسية. وكان من العوامل التى أدت الى تقلص الطلب على لب الورق استخدام بعض المصانع لنسب أكبر من نفايات الاليف المعالجة. ويؤدى هذا، من جهة أخرى، الى التوسع فى تجارة النفايات الورقية، وتقدر نسبة الزيادة فى واردات أوروبا الغربية وآسيا من النفايات الورقية فى ١٩٩٠ بنحو ١٥ فى المائة.

١٣٦- وقد تفاوتت اتجاهات أسعار المنتجات الحرجية الرئيسية فى ١٩٩٠ تبعا لحالة السوق بالنسبة للمنتجات والبلدان المختلفة.

١٣٧- وفى الولايات المتحدة، أدى التناقص الشديد فى عدد المساكن الجديدة فى ١٩٩٠ الى انخفاض ملحوظ فى أسعار المنتجات الخشبية التى تستخدمها صناعة البناء. وكانت أسعار المنتجات الخشبية الميكانيكية أكثر ثباتا فى بلدان أوروبا الغربية القارية، نتيجة لنشاط صناعة البناء والأثاث فى عدد من تلك البلدان، وفيما يتعلق بلب الخشب، أدى ظهور طاقات انتاجية فائضة، مع تناقص الطلب، الى تراجع الأسعار الى حد كبير فى ١٩٩٠، بعد أربع سنوات من الارتفاع المتواصل.

الغابات الاستوائية

١٣٨- اشتمل تقدير موارد الغابات الاستوائية عام ١٩٨٠ - للمرة الأولى - على تقدير للتغيرات فى مساحات الغابات. وتتجلى أهمية رصد حالة الغابات فى التقدير الجارى حاليا لموارد الغابات الاستوائية عام ١٩٩٠. وتشير النتائج الأولية لتقدير عام ١٩٩٠ الى أن نسبة الخسارة فى الغابات الاستوائية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ربما بلغت فى المتوسط ١,٢٪ سنويا.

١٣٩- وقد أدى الاهتمام الدولى بالخسائر الفادحة التى لحقت بالغابات الاستوائية والتى تكشف من قبل الى اعلان مبادرة دولية فى ١٩٨٥، هى خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية. وقد شرعت ٨٣ من البلدان النامية، استجابة لخطة العمل هذه، فى صياغة خطط قطرية بالتعاون مع المجتمع الدولى للوكالات المتبرعة والمنظمات غير الحكومية. ولقد استكملت ٢٠ من تلك البلدان خططها وتقدمت لمجتمع الجهات المتبرعة بمجموعات من المشروعات المقترحة فى إطارها.

المنتجات الحرجية غير الخشبية

١- تنتج الغابات، بالإضافة الى الخشب والحطب، عددا كبيرا من المنتجات القيمة الأخرى التى يجد بعضها طريقه الى الأسواق الدولية، بينما يستهلك سكان الريف البعض الآخر محليا. وقد أصبحت تلك المنتجات تحظى باهتمام متزايد فى السنوات الأخيرة، لما تتيحه من إمكانات لإدراج الدخل وتوفير فرص العمل بالنسبة للمجتمعات المحلية، أو لماتعود به من منافع مباشرة على تلك المجتمعات.

٢- وتشمل المنتجات الحرجية غير الخشبية التى تجد طريقها الى الأسواق الدولية : الأصماغ والراتنجات، والخيزران، وأنواعا مختلفة من الزيوت، و الشمع النباتى والتربنتين، ومواد الدباغة، والعسل، والبذور والتوابل، ومنتجات الحياة البرية، واللحاء وأوراق الأشجار، والنباتات الطبية. وثمة منتجات أخرى، مثل لحوم الصيد وبذور الكولا، وأنبذة النخيل، يتجر فيها على الصعيد الإقليمى فيما بين بعض البلدان الأفريقية.

٣- وقد أصبحت سيقان الروطان مؤخرا من السلع التصديرية المهمة بالنسبة لبعض البلدان فى جنوب شرقى آسيا، نتيجة للطلب القوي والمطرد على هذه السلع فى الأسواق الدولية من جانب صناعات الأثاث. وتقدر صادرات ماليزيا وأندونيسيا والفلبين من الروطان فى عام ١٩٨٨ بما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار. وقد سنت اندونيسيا مؤخرا تدابير لدعم التصنيع المحلى وصناعة عدد من منتجات الروطان محليا عن طريق حظر تصدير الروطان غير المصنع.

٤- ولايزال الصمغ العربى الذى يستخرج من شجرة سنط الصمغ *Acacia senegal* من السلع التصديرية المهمة بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية القاحلة، لاسيما السودان، وهو أكبر البلدان المنتجة للصمغ العربى، وبدرجة أقل مالى وموريتانيا والسنغال. وتبلغ قيمة التجارة العالمية السنوية فى الصمغ العربى نحو ٨٠ مليون دولار.

٥- وتعد صادرات الفلين، من المصادر التقليدية المهمة للنقد الأجنبي بالنسبة لبلدان البحر المتوسط، وخاصة البرتغال والمغرب، وإلى حد ما أسبانيا، وتونس، وإيطاليا. وتقدر قيمة الصادرات العالمية من الفلين ومشتقاته بنحو ٦٠٠ مليون دولار.

٦- وتعتبر جمهورية كوريا من الأمثلة الحديثة على تطوير الاستغلال الإقتصادي للموارد الحرجية. فقد عملت عن طريق تنفيذ برامج للحراثة الجماعية على مستوى القرية، على تشجيع زراعة الفطر الصالح للاكل كنشاط إقتصادي قابل للإستمرار. ويوجه الإنتاج بصفة أساسية إلى السوق الدولي، وتقدر الصادرات من عيش الغراب بما يقرب من ٥٠ مليون دولار.

٧- وكانت المجتمعات الريفية تعتمد دائما على الغابات إلى حد كبير في توفير احتياجاتها من الغذاء والوقود والأعشاب والمستخلصات الطبية، ومواد البناء، وخامات الصناعات اليدوية، وعلف الحيوان، والعطور والأصبغ، وغيرها. ويمكن لهذه المنتجات أن تكون ذات أهمية خاصة لمن يعيشون في مناطق حرجية نائية لاتتاح لهم فيها سبل الحصول على المنتجات التي تتداول في الأسواق الحضرية والريفية.

٨- كذلك تسهم الحيوانات البرية التي تعيش في الغابات إسهاما مباشرا في إمداد المجتمعات الريفية بحاجاتها من الغذاء. وتعتبر لحوم تلك الحيوانات من المواد الغذائية الرئيسية لسكان المناطق الحرجية الاستوائية في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تفتقر إلى بدائل لتلك اللحوم. وتشير التقديرات إلى أن لحوم الصيد في منطقة الغابات بالكامبيرون تمد السكان المحليين بما يتراوح بين ٧٠٪ و ٨٠٪ من استهلاكهم من البروتين الحيواني. وقد تبين لدى تقييم مشروع للحراثة في غانا أن ٩٠٪ من السكان الريفيين المحليين يعتبرون فقدانهم للحوم الصيد أسوأ الآثار المترتبة على تدمير الغابات في منطقتهم.

٩- وكثيرا ما تجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية للتجار فيها في الأسواق الريفية والحضرية المحلية، مما يوفر عملا يحتاج إلى كثافة في اليد العاملة ومصدرا إضافيا للدخل أثناء فترات الركود في الموسم الزراعي. ففي الهند مثلا، تستخدم أوراق التندو tendu في تغليف لفافات التبغ المحلية. ويمثل جمع تلك الأوراق وتجهيزها نشاطا كثيف العمالة يوفر كثيرا من فرص العمل في بعض الولايات الهندية. ويقدر عدد من يعملون في جمع أوراق التندو وتجهيزها لمدة شهر واحد على الأقل كل عام بما يقرب من نصف مليون عامل، كما يقدر عدد من يعملون في تغليف لفافات التبغ بنحو ٢٠٠.٠٠٠ عامل على مدار العام.

١٠- وتقوم المرأة بدور متميز له أهميته في جمع المنتجات الحرجية غير الخشبية، سواء لاستخدامها منزليا أو لتجهيزها وبيعها في الأسواق المحلية. وفي كثير من المجتمعات الريفية تضطلع المرأة بالعبء الرئيسي في إمداد أسرته بالطعام والدواء وقدر من الدخل النقدي المتأتى من بيع تلك المنتجات.

١١- وفي كثير من البلدان يخضع جمع المنتجات الحرجية غير الخشبية لحقوق ملكية مشتركة مقررة للسكان المحليين. وفي حالات أخرى تطبق نظم للتراخيص على عمليات جمع المنتجات. ويؤدي تطبيق طرق بديلة لاستغلال الغابات في بعض الحالات إلى التضارب مع تلك الأنشطة المتعارف عليها، كما أن تطهير الغابات أو قطع أشجارها قد يسبب ضائقة شديدة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على المنتجات الحرجية غير الخشبية في معيشتها.

١٢- بيد أنه يمكن للحكومات اتخاذ تدابير خاصة لحماية مصالح المجتمعات المحلية. إذ يمكن لها - عن طريق إنشاء ما يسمى "بالمحميات الاستخراجية" كما فعلت حكومة البرازيل مؤخرا في ولاية أكره - أن توقع اتفاقات للانتفاع الطويل الأجل بالغابات مع السكان الذين يوافقون على العيش في وئام مع الغابة، فلا يأخذون منها إلا ما هو ضروري لمعيشتهم، ويضمنون التجدد الحيوى للأنواع القيمة التى تنمو فيها. ويقوم هذا النهج على افتراض أن الحث على الاستغلال القابل للاستمرار لطائفة واسعة من المنتجات الاستخراجية سيولد لدى من يقيمون داخل الغابات وبالقرب منها حافزا أكبر على حمايتها من توغل الغرباء، ويحفظ للغابة إنتاجيتها وتنوعها البيولوجى فى الأمد الطويل.

الإهتمامات البيئية والتجارة بالمنتجات الحرجية

١- تركزت الإهتمامات البيئية المتعاظمة فى السنوات الأخيرة على إنتاج الأخشاب الاستوائية، وذلك فى البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على السواء. وقد اقترحت أنواع شتى من التدابير المتصلة بالتجارة لوقف عمليات إزالة أشجار الغابات. وتكمن وراء تلك المقترحات بواعث شتى، ما بين حماية البيئة العالمية (وخاصة الحد من ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى)، والحفاظ على أسلوب حياة سكان الغابات، وضمان تدفق الأخشاب الاستوائية لأمد طويل على أسواق التصدير.

٢- وتشمل التدابير المقترحة مقاطعة المستهلكين لمنتجات الأخشاب، وقصر مشتريات الأخشاب على الأخشاب المستمدة من مصادر قابلة للاستمرار، وتطبيق تعريفات جمركية تفاضلية، وإضافة رسوم إضافية على الواردات تستخدم فى تمويل مساعدات تقدم للنهوض بإدارة الغابات الاستوائية. وتقوم بعض هذه المقترحات على أساس أن تقليص التجارة الدولية فى المنتجات الخشبية الاستوائية من شأنه الحد من الحوافز التى تؤدى الى قطع أشجار الغابات الاستوائية. ويرى البعض الآخر فى الرسوم الإضافية التى تفرض على التجارة وسيلة لتدبير الموارد لتحسين إدارة الغابات.

٣- ومن الأمثلة على التدابير التى تتخذ على الصعيد الدولى، تأييد البلدان الأعضاء فى المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، التى تضم كلا من المستهلكين والمنتجين، لهدف مشترك، هو أن تصبح كل صادرات الأخشاب الاستوائية (الكتل والأخشاب المنشورة والألواح) بحلول عام ٢٠٠٠ مستمدة من مصادر تدار على نحو قابل للاستمرار.

٤- غير أنه من المشكوك فيه أن تحقق القيود التى تفرض على التجارة هدف الحد من إزالة الغابات، نظرا لأن ٦٪ فقط من مجموع الأخشاب التى تقطع من الأشجار فى البلدان النامية هو الذى يدخل فى نطاق التجارة الدولية. فالجزء الأكبر من إنتاج الأخشاب الاستوائية يستخدم محليا. وفضلا عن ذلك، فإن قطع الأخشاب لاستخدامها كحطب أو فى الأغراض التجارية لا يعدو أن يكون سببا واحدا من أسباب إزالة الغابات. ومن المعترف به أن تطهير أراضى الغابات لاستخدامها فى التوطن الزراعى له تأثير كبير، وإن تفاوتت التقديرات بشأن حجمه الدقيق. ومالم تتم معالجة مثل هذه الأسباب، فإن أية آثار حميدة تتولد عن التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية فى الأخشاب الاستوائية ستكون ضئيلة نسبيا.

٥- كذلك تؤثر الإهتمامات البيئية على تجارة المنتجات الحرجية فى المناطق المعتدلة. ففى الولايات المتحدة - مثلا- يتوقع أن تتناقص أنشطة تقطيع الأخشاب من الغابات فى ولايتى واشنطن وأوريجون بسبب الحركات الداعية الى حماية البيئات الطبيعية للحيوانات المهددة بالانقراض، مثل البومة الرقطاء. كما أدى القلق بشأن امداد المصانع المحلية بحاجتها من الأخشاب الى اصدار تشريعات ستقلل الى حد كبير من صادرات كتل الأخشاب اللينة من الأراضى العامة فى هاتين الولايتين. ويلاحظ أن الصادرات الكندية من الورق الى الولايات المتحدة تتأثر بالطلب المتزايد لدور نشر الصحف فى الولايات المتحدة - الناجم فى أكثر الحالات عن اللوائح البيئية فى الولايات - التى تنص على أن يحتوى ورق الصحف على نسبة من النفايات الورقية المعاد استخدامها بعد معالجتها. ويستلزم هذا الإتجاه استثمار أموال فى تهيئة طاقات التصنيع الملائمة، كما أنه أصبح سببا فى نشوء حركة تجارية جديدة لاستيراد النفايات الورقية الى الولايات المتحدة.

ثانيا : استعراض الحالة فى الأقاليم

أقاليم البلدان النامية

١٤٠- اتباعا للنهج الذى بدئ فى تطبيقه فى وثيقة حالة الأغذية والزراعة الصادرة فى العام الماضى، يركز استعراض الحالة فى البلدان النامية فى هذه الوثيقة على بلدان مختارة فى كل إقليم. فبالنسبة لإقليم أفريقيا تتركز المناقشة على اقتصاديين متشابهين يعتمدان على الثروة المعدنية والحيوانية، هما ناميبيا وبوتسوانا، وذلك استمرارا لاستقصاء الحالة فى أفريقيا الجنوبية الذى بدأ فى العام الماضى. وقد كان حصول ناميبيا على الاستقلال فى مارس/ آذار ١٩٩٠ خطوة هامة فى التطور السياسى لأفريقيا الجنوبية. أما استعراض الحالة فى إقليم آسيا، فيتناول التجارب الأخيرة لفيتنام ولاوس اللذين قاما باصلاحات اقتصادية وتنظيمية ومؤسسية جسورة، لها انعكاساتها البعيدة المدى على الزراعة. وأما الاستعراض الخاص بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، فيناقش حالات ثلاثة من بلدان الأنديز، هى بوليفيا واكوادور وبيرو، تعد أمثلة للمشكلات الإقتصادية والتجارب المخيبة للآمال فى مجال السياسات التى ميزت هذا الإقليم خلال الثمانينات، وتلقى توجهات السياسات فيه فى السنوات الأخيرة. كما يتناول الاستعراض حالة ثلاثة من بلدان المغرب العربى فى إقليم الشرق الأدنى، هى الجزائر، والمغرب، وتونس، وذلك فى اطار اعتمادها الإقتصادى واعتماد أمنها الغذائى على مؤثرات خارجية، وتفاوت تجاربها فى تطبيق الاصلاحات الإقتصادية، وجهودها فى سبيل التكامل فيما بينها.

زاي - أفريقيا

أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى

نظرة عامة على الإقليم

١٤١- طبقا لتقديرات اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، انخفض معدل النمو الإقتصادى فى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ٣,٣% فى ١٩٨٩ الى ٢,٦% فى ١٩٩٠. وحيث أن معدل النمو السكانى الحالى يقدر بنحو ٣%، فإن هذا يعنى انخفاض نصيب الفرد من النشاط الإقتصادى فى ١٩٩٠، وقصر أمد الانتعاش الإقتصادى الهش الذى شهدته تلك المنطقة خلال الفترة ٨٨-١٩٨٩. ويتوقع استمرار النمو الإقتصادى بنفس المعدل تقريبا فى ١٩٩٠. ورغم أن صندوق النقد الدولى يتنبأ بتسارع خطى النمو الإقتصادى فى ١٩٩٢، ينتظر أن يظل نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى يناهز المستوى الذى كان عليه منذ عشرين عاما.

١٤٢- وقد انعقد المؤتمر الوزارى للجنة الإقتصادية لأفريقيا المعنى باستعراض وتقييم خطة عمل لاجوس وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الإقتصادى والتنمية فى أفريقيا (١٩٨٠ - ١٩٩٠) فى أديس أبابا فى مايو/أيار ١٩٩٠، واسترعى الانتباه الى استمرار الأزمة الإجتماعية الإقتصادية الشديدة فى أفريقيا، وتدهور بنيتها الأساسية الإقتصادية، وتنحيتها على هامش التجارة العالمية. ولقد استمر سوء الأحوال الإقتصادية الذى ساد فى السبعينات خلال الثمانينات أيضا، وكان أداء القارة خلال الثمانينات - بحسب كل المؤشرات

الإمائية دون استثناء تقريبا - أسوأ من أداء الأقاليم النامية الأخرى، حيث تناقص نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٨٥٤ دولارا فى ١٩٧٨ الى ٥٦٥ دولارا فى ١٩٨٨، وتضاعف حجم ديونها الخارجية خلال نفس الفترة من ٤٨ مليار دولار الى ٤٢٣ مليار دولار. وبينما كان عدد البلدان الأفريقية الأقل نموا فى ١٩٧٨ لايزيد على ١٧ بلدا، ارتفع هذا العدد حتى بلغ ٢٨ بلدا فى ١٩٨٨. فضلا عن ذلك، كان ما بين ٥٥% و ٦٠% من مجموع سكان الريف فى أفريقيا فى ١٩٨٧ يعدون ضمن الفقراء فقرا مطلقا، وتلك أعلى نسبة بين الأقاليم النامية كافة، كما تعد التوقعات فى التسعينات قاتمة.

١٤٣- ويعزى ضعف الأداء الإقتصادى فى ١٩٩٠ الى سوء السنة الزراعية بوجه عام، وتحقيق نتائج متباينة فى قطاع التعدين نتيجة للارتفاع الحاد فى أسعار النفط وفى إنتاجه. وباستثناء النفط، انخفضت أسعار فئات السلع الثلاث ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للبلدان الأفريقية، وهى المشروبات، والمواد الخام الزراعية، والخامات المعدنية. وقد عادت الفروق بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له الى حالتها الطبيعية، فامتدت من جديد، بعد أن كانت قد ضاقت بصورة استثنائية فى ١٩٨٩.

١٤٤- وقد كان عام ١٩٩٠ يبشر فى البداية بتحسّن أحوال الزراعة فى أفريقيا، مع وصول معدلات هطول الأمطار الى مستويات قريبة من المستويات الطبيعية. غير أنه تبين أن هذا التفاؤل المبكر لم يكن فى محله، إذ تدهورت الظروف المناخية فى عدد من البلدان، وخاصة بلدان السهل والسودان وأثيوبيا وبعض بلدان أفريقيا الجنوبية. ومن سوء الطالع أن تلك الظروف اقترنت فى عدد من البلدان بالحروب والقتال الأهلية التى لاتزال من العوامل السلبية الرئيسية المثبطة للتقدم الإقتصادى والإجتماعى فى أفريقيا. وطبقا لتقديرات اللجنة الإقتصادية لأفريقيا فقد اعترى الركود القيمة المضافة فى قطاع الزراعة فى أفريقيا خلال عام ١٩٩٠، بعد أن زادت بنسبة ٣,٦% فى ١٩٨٩. وكان لهذا الأداء الضعيف تأثير هبوطى على قطاع الصناعة التحويلية.

١٤٥- وتشمل التقديرات الأخرى للأداء الزراعى فى ١٩٩٠ ما يلى :

- انخفض الانتاج الزراعى بنسبة ١% تقريبا فى ١٩٩٠، حيث سجلت ١٧ بلدا هبوطا فى انتاجها عما كان عليه فى السنة السابقة. وسجلت انخفاضات حادة فى الانتاج فى ليبيريا، وزامبيا، و السنغال. ومن جهة أخرى، شهدت غينيا والكونغو انتعاشا ملحوظا بعد الخسائر الفادحة التى لحقت بهما فى السنة السابقة.

- انخفض انتاج الأغذية بنسبة ٤% تقريبا من حيث نصيب الفرد، و كان هذا أسوأ انخفاض بين سنة وأخرى منذ عام ١٩٨٣. ولم تحقق سوى ٩ بلدان من بين البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وعددها ٤٥ بلدا، قدرا من التقدم فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية.

ناميبيا

١٤٦- نالت ناميبيا استقلالها فى مارس /آذار ١٩٩٠ بعد أكثر من ١٠٠ عام من الحكم أو الاحتلال الاستعمارى أو شبه الاستعمارى. ويتميز اقتصادها بتناقضات لافتة للنظر. فنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى يصل فى المجموع الى مايقرب من ١٢٠٠ دولار، أى أنه من أعلى المستويات فى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. إلا أن هناك فوارق صارخة فى الدخل، حيث تتمتع أقلية من السكان بدخول فردية تضارع

الدخول فى أوروبا الغربية، بينما تعيش الأغلبية الساحقة على الزراعة أو بعض الأشغال غير المنتظمة، ويقدر متوسط الدخل السنوى للفرد منها بأقل من ١٠٠ دولار. وهناك أيضا فوارق كبيرة فى القطاع الزراعى الناميبي، كما سيرد بيانه فيما يلى.

١٤٧- وتعمل الحكومة الناميبية حاليا على وضع استراتيجية إنمائية لخطه التنمية المرحلة، ومدتها ثلاث سنوات، على أساس من بيان السياسة العامة المعنون "تعمير ناميبيا وتنميتها" الذى أعد لعرضه على المؤتمر الأول للجهات المتبرعة فى يونيو/حزيران ١٩٩٠. ويتمثل الهدف السياسى العام فى إنعاش الإقتصاد وتعديل هيكله، بعد أن عانى من ركود طويل استمر من أواخر السبعينات حتى منتصف الثمانينات، بسبب انخفاض نشاط التعدين الذى لايزال يسيطر على الإقتصاد الناميبى، وتعرض البلاد لنوبة من الجفاف الشديد انتهت فى عام ١٩٨٦. ومنذ ذلك الحين، كان النمو الإقتصادى متوسطا، وذلك رغم تمتع ناميبيا بموارد معدنية ضخمة، وبسبب الوصول الى منطقة من أغنى مناطق العالم بالموارد السمكية، وبكثير من المعالم السياحية الهامة، مع توافر بنية أساسية متطورة نسبيا، وامكانات كبيرة فى مجال الانتاج الحيوانى والمنتجات الحرجية. غير أن اقتصاد ناميبيا لايزال يفتقر الى التنوع، ويتعرض لنتائج عدم استقرار الأسواق الدولية للمنتجات الأولية. ومن القضايا الرئيسية المطروحة مساهمة الزراعة فى النمو الإقتصادى والتنمية الريفية فى المستقبل، مما يستدعى تعديل هيكل الإقتصاد الريفى. وسيكون موضوع الحصول على الأراضى من بين الموضوعات الرئيسية الأخرى - والحساسة - فى هذا الصدد. وقد نوقش هذا الموضوع فى مؤتمر للأراضى عقد فى يونيو/حزيران ١٩٩١.

الزراعة فى ناميبيا : الانتاج المحصولى والحيوانى

١٤٨- على الرغم من أن الزراعة التجارية لاتساهم حاليا بأكثر من ١١٪ تقريبا من الناتج المحلى الإجمالى فى ناميبيا، وبخس هذه النسبة تقريبا فى مجموع صادراتها السلعية، فإنها تستخدم نحو ١٩٪ من القوى العاملة المنظمة، وتعد ثانيا قطاعات النشاط الإقتصادى الناميبى، من حيث الأهمية، بعد التعدين. ويوفر القطاع الزراعى بصورة مباشرة أو غير مباشرة سبل العيش لما يقرب من ٧٠٪ من السكان الذين يقدر عددهم بنحو ١,٧ مليون نسمة، يعيش معظمهم عند مستوى الكفاف. وربما زادت نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى، بعد إضافة الانتاج الزراعى المعيشى، بمقدار ٢-٣٪.

١٤٩- وتتمتع ناميبيا حاليا بالاكتهاء الذاتى بنسبة ٥٠٪ تقريبا فيما يتعلق بالحبوب الغذائية (الذرة الرفيعة والسرغم والذرة البيضاء والقمح). وقد أدى هطول كميات وفيرة من الأمطار فى موسم ١٩٩١/٩٠، مع الانخفاض الظاهر فى الطلب - الذى يرجع فيما يبدو الى تخفيض عدد العسكريين فى البلاد بعد استقلالها وخفض مستوى الأنشطة العسكرية فى دولة أنغولا المجاورة - الى زيادة نسبة الاكتهاء الذاتى من الأغذية الأساسية، ولاسيما الذرة البيضاء. كذلك تتمتع ناميبيا بالاكتهاء الذاتى التام فى اللحم البقرى. ولكنها لاتزال تستورد كميات كبيرة من الأغذية المصنعة، التى تأتىها كلها تقريبا من جمهورية جنوب أفريقيا، وترتبط بنظام توزيع المواد الغذائية فى المناطق الحضرية الذى تسيطر عليه جنوب أفريقيا. ومع ذلك يشيع نقص التغذية بين الأسر الريفية، وخاصة فى المناطق العامة التى تكثر فيها المزارع الصغيرة.

١٥٠- وتساهم تربية الثروة الحيوانية بنصيب كبير جدا فى قيمة الانتاج الزراعى التجارى، ولكنها تتأثر كثيرا بنوبات الجفاف، كما حدث فى الفترة ٧٨-١٩٨٥. فقد انخفض عدد الأبقار على الصعيد القطرى بمقدار النصف تقريبا فيما بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٤، حيث تناقص من ٢,٥ مليون رأس الى ١,٣ مليون رأس، ولكنه عاد الى التزايد فوصل الى ما يقرب من ٢ مليون رأس، وينتظر استمرار هذا التزايد فى ضوء ظروف الرعى المؤاتية فى ١٩٩١/٩٠. وتشحن معظم الأبقار حية الى جمهورية جنوب أفريقيا لذبحها هناك، وذلك بمقتضى حصص معينة متفق عليها بين مجلسى اللحوم فى البلدين. وقد بلغ عدد الرؤوس التى شحنت فى ١٩٨٧ نحو ١٨٧ ... رأس، ولكن حصة التصدير لعام ١٩٩٠ خفضت الى ١٠٠ ... رأس. كما تصدر ناميبيا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية حصة سنوية تبلغ ١٣ ... طن، أى ما يعادل ٦٥ ... - ٧٠ ... من الأبقار. وتعتبر جمهورية جنوب أفريقيا أيضا السوق الرئيسية لصادرات ناميبيا من الحيوانات الصغيرة، وخاصة الخراف، حيث بلغت الحصة السنوية ٥٠٠ ... رأس فى ١٩٩٠.

١٥١- وهيكل القطاع الزراعى فى ناميبيا ثنائى يتألف من قطاعين فرعيين متميزين أحدهما تجارى والثانى جماعى. وهناك فوارق صارخة بين الإثنين من حيث فرص الحصول على الموارد والتكنولوجيا، والمستلزمات والخدمات، والأسواق.

١٥٢- ويضم القطاع التجارى ما يقرب من ٤٢٠٠ مزارع يعيشون على ٣٦ مليون هكتار تقريبا من الأراضى المملوكة ملكية خاصة، حيث تصل مساحة الحيازة الواحدة الى ٨٦٠٠ هكتار فى المتوسط. ويتمتع هذا القطاع المتوجه نحو التصدير بخدمات جيدة، ومرحلة عالية من التطور، كما يتسم بالكثافة فى رأس المال. وكان هذا القطاع حتى وقت قريب يحصل على رأس المال بأسعار فائدة مؤاتية. وكان انتاج الأبقار وجلود الأغنام (فراء الكاراكول) يساهم بنحو ٩٨٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى أواخر الثمانينات. وتمثل رؤوس أموال القطاع التجارى ومرافقه الأساسية ومهاراته ثروة قومية ضخمة. إلا أن نشاط القطاع التجارى اعتراه الركود فى السنوات الأخيرة، رغم بعض الزيادات الأخيرة فى الانتاج المحصولى، مما يعزى أساسا الى عدم ملاءمة الظروف الجوية وانخفاض الأسعار فى الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بفراء الكاراكول.

١٥٣- أما القطاع الجماعى فيقوم على زراعة الكفاف، وهو يتسم بكثافة اليد العاملة ويستخدم مقادير ضئيلة من المستلزمات الخارجية والتكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم فإن إنتاجه متدنية. ومع ذلك يضم هذا القطاع ما يقرب من ١٢٠ ... من المزارعين الأفراد (حوالى ٩٥٪ من المجموع الكلى)، يعيشون على ٢٣ مليون هكتار من الأراضى. ومما يؤكد التفاوت الواضح فى فرص الحصول على الأراضى، أن ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ نسمة، أى نحو ٥٠٪ من مجموع السكان الذى يقدر بنحو ١٧ مليون نسمة، يتركزون فى حوالى ٢٣ مليون هكتار من الأراضى الزراعية فى الأقاليم الشمالية^{١٥} كما يفتقر هذا القطاع الى إمكانيات الوصول الى الأسواق والحصول على المستلزمات والخدمات، وهناك كثير من المجتمعات المحلية التى تناضل باستمرار من أجل البقاء. غير أنه توجد إمكانات ضخمة لزيادة الانتاج بالنظر الى تدنى المستويات المستخدمة حاليا من المستلزمات والتكنولوجيا. ولو تحققت هذه الإمكانيات فإنها ستساعد على بلوغ الأهداف الاجتماعية المهمة المتمثلة فى زيادة الدخل، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحسين الأمن الغذائى.

(١٥) ١,٣ مليون نسمة حسب التقديرات الرسمية لعام ١٩٨٩. ولكنه يناهز ١,٧ مليون نسمة حسب التقديرات غير الرسمية لعام ١٩٩١. ويجرى تعداد للسكان فى سبتمبر /أيلول ١٩٩١.

١٥٤ - وتوجد فى شمال شرق ناميبيا أنواع قيمة من الأخشاب التجارية، ولا سيما الكيات Kiaat والساج الروديسى . الا أن كثافة الأشجار منخفضة، ويلاحظ تقلص الغابات الأصلية من الشرق الى الغرب مع تناقص كميات الأمطار . وتوجد غابات محمية مساحتها ١٦٠ .٠٠٠ هكتار فى كابريفى . ولا تمثل الكميات المنتجة حالياً من الأخشاب التجارية سوى نسبة ضئيلة من الكميات التقديرية التى يمكن انتاجها على أسس قابلة للاستمرار، وإن لم تتوفر فى الوقت الحاضر بيانات دقيقة فى هذا الصدد . وماتزال الزراعة المختلطة بالحراثة من القطاعات الاقتصادية الكبيرة التى لم تستغل حتى الآن .

١٥٥ - ومناطق الصيد فى ناميبيا غنية بالأسماك السطحية مثل البلشار والأنشوجة وكذلك أنواع الأعماق مثل النازلى وغيره من الأسماك البيضاء . وهناك عدة تجمعات وشركات من جنوب أفريقيا تسيطر منذ فترة طويلة على صناعة تعليب البلشار ونتاج المساحيق السمكية فى خليج والفيس، وتصنيع اللوبستر الصخرى فى لودرتز . كما كانت أساطيل الصيد الأجنبية تعمل فى مناطق الصيد العميقة، بما فى ذلك هيئة مصايد جنوب شرقى المحيط الأطلسى التى تضم ١٧ عضواً، ومقرها مدريد. وفى ١٩٨٨ بلغت حصيلة صيد أعضاء الهيئة ٦٣.٠٠٠ طن من الماكريل و ٢.٩٠٠ طن من النازلى فى ثلاث من مناطق المياه العميقة التابعة لناميبيا، دون أن تحصل ناميبيا على أى عائد من تلك العمليات. وقد انتهت عمليات هيئة مصايد جنوب شرقى المحيط الأطلسى فى منتصف عام ١٩٩٠ حينما أعلنت ناميبيا عقب استقلالها احتفاظها بمنطقة اقتصادية خالصة لمسافة ٢٠٠ ميل.

١٥٦ - وتشير التقديرات الى أن باستطاعة ناميبيا الحصول على عائدات من أساطيل الصيد الأجنبية ومن صيد الأسماك وتصنيعها بواسطة السفن الناميبية، تصل الى مليار دولار سنوياً . غير أن مساهمة قطاع مصايد الأسماك فى الناتج المحلى الإجمالى محدودة بسبب استبعاد النشاط الاقتصادى فى منطقة خليج والفيس المحصورة . واستبعاد هذا الخليج - الذى لا تزال المفاوضات جارية بشأنه مع جمهورية جنوب أفريقيا - يحرم النشاط التحويلى لناميبيا مما يعادل ٥ - ٨٪ تقريباً من الناتج المحلى الإجمالى^{١٦} .

١٥٧ - وعلى الرغم من هذه الامكانات الضخمة، لا يزال القطاع الزراعى الناميبى يواجه عراقيل خطيرة تعوق نميته . فالمساحات التى يمكن استخدامها فى الأنشطة الزراعية لا تزيد على نحو نصف مساحة الأراضى فى البلاد . كما أن انخفاض معدلات هطول الأمطار وعدم انتظامها - حيث تتراوح بين ١٠٠ مم وأكثر من ٥٠٠ مم سنوياً، مع ارتفاع معدلات البخر، يؤدى الى اقتصار الزراعة الاقتصادية على مساحات صغيرة نسبياً، ولا سيما فى شمال البلاد .

١٥٨ - ولا توجد شبكات داخلية للرعى المستديم، كما أن الأنهار توجد أساساً على طول الحدود الدولية للبلاد، مما يحد بصورة خطيرة من امكانيات إدارتها واستخدامها لفائدة ناميبيا . ورغم توافر المياه الجوفية، فإن استغلالها أصبح محدوداً بصورة متزايدة بسبب انخفاض مستوى المياه الجوفية . وبالإضافة الى ذلك، لا توجد مرافق كافية لتخزين المياه السطحية فى المناطق الشمالية أثناء هطول الأمطار . ومن ثم فإن محدودية المياه السطحية والجوفية وارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة لاستخراج المياه، وارتفاع معدلات البخر، تشكل كلها عقبة خطيرة فى سبيل تنمية الانتاج المحصولى .

(١٦) يدعى أن جمهورية جنوب أفريقيا ضمت ميناء خليج والفيس ومنطقة محيطة به مساحتها ٩٦٩ كيلومتراً مربعاً، بالإضافة الى ١٢ جزيرة مقابلة للشاطئ. بمقتضى اعلان خاص فى سبتمبر/أيلول ١٩٧٧، رغم أن هذه المناطق كانت تدار من وندهورك منذ عام ١٩٢٢.

١٥٩ - كذلك يعتبر النظام الحالى غير المتوازن لحيازة الاراضى من العقبات الرئيسية . وتنقسم الاراضى من حيث حيازتها الى ثلاث فئات رئيسية :

- الاراضى التجارية (٤٤٪ من المجموع)، وتتسم بخضوعها للملكية الخالصة ؛
- اراضى المشاع "الجماعية" (٤١٪ من المجموع)، وتتسم بخضوعها لحقوق ملكية عرفية وغير مضمونة فى معظم الاحيان تخصصها المجتمعات المحلية، وتشمل حقوق الرعى واستغلال حُفَر المياه؛
- الاراضى المملوكة للدولة (حوالى ١٥٪ من المجموع)، ومعظمها مراتع وطنية، ومناطق مقصورة على التعدين، وارضى صحراوية .

١٦٠ - وتعانى مناطق المشاع من بعض أوجه القصور المؤسسى الملحوظة بوجه خاص فى مجال توفير خدمات التدريب والإرشاد، والتكنولوجيات الملائمة، وفرص الحصول على الائتمان والمستلزمات .^{١٧} كما يحد من أسواق المنتجات الزراعية نقص الطلب الفعال، الذى يرجع بدوره الى انخفاض انتاجية الاقتصاد الريفى . والواقع أن القيود الصارمة المفروضة على الميزانية فى ١٩٩١ تزيد من صعوبة التصدى لهذه المشكلات.

١٦١ - وتشمل معوقات النمو فى قطاع الثروة الحيوانية نقص فرص الاستثمار فى مناطق المشاع مما يؤدي الى تجاوز أحجام القطعان للحدود المناسبة، كما يؤدي - مع عدم تحديد حقوق الملكية بوضوح - إلى الرعى الجائر، فضلا عن أن عدم خضوع الحدود مع أنغولا لرقابة كافية يعرقل الى حد كبير عمليات مكافحة الأمراض الحيوانية، ولا سيما الالتهاب الرئوى البلورى المعدى بين الأبقار . والواقع أن نقص المكافحة يعرقل تحريك الحزام البيطرى الوقائى- المسمى " الخط الأحمر " والذى يهدف الى مكافحة انتشار الأمراض المعدية بين الحيوانات - شمالا داخل مناطق المشاع . ونقل هذا الحزام الوقائى أمر مرغوب فيه لأسباب تتعلق بالسياسة والإنصاف حتى يتسنى وصول الأبقار المملوكة على المشاع الى الأسواق الجنوبية التى تتميز بارتفاع الأسعار . ويلاحظ أن سوء ادارة اراضى الرعى فى مختلف مناطق الثروة الحيوانية يساهم فى زحف الأحرار على تلك الاراضى وتناقص طاقتها الاستيعابية للحيوانات .

١٦٢ - وفى مجال الغابات، تتمثل المشكلة الرئيسية فى عدم وجود سياسة للغابات، والافتقار الى الوسائل اللازمة لضبط استغلالها، مما يؤدي الى تقطيع الأشجار دون ضابط، بما لذلك من آثار خطيرة محتملة على البيئة. ومع ذلك توجد أزمات فى الحطب والأعمدة الخشبية اللازمة للبناء.

١٦٣ - ومن الصعوبات الرئيسية فى قطاع مصايد الأسماك عدم قدرة ناميبيا على ممارسة حقوقها المشروعة فى مراقبة الانتفاع بالموارد السمكية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة، واستمرار حكومة جنوب أفريقيا فى ممارسة السيطرة الاقتصادية على منطقة خليج والفيس، وهى المركز الرئيسى لأنشطة الصيد البحرى .

١٦٤ - وتقر حكومة ناميبيا بضرورة تضييق الفوارق بين نظام الزراعة الجماعية ونظام الزراعة التجارية. كما تعترف بأنها لا تزال بعيدة عن الاكتفاء الذاتى فيما يتعلق باحتياجاتها من الأغذية الأساسية، رغم توافر

(١٧) تساعد المنظمة الحكمة الناميبية فى اعداد دراسة عن الائتمان الريفى.

الامكانات للتقليل من اعتمادها على المصادر الخارجية للأغذية . فضلا عن ذلك، تشدد الحكومة - رغم أنها تعتبر تجارة التصدير من المجالات ذات الأولوية - على أهمية زيادة قدرة القطاع الزراعى على توفير إمدادات محلية كوسيلة للنهوض بالصناعات الريفية الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم زيادة القيمة المضافة وفرص العمل . وهناك أيضا الحاجة الى تنويع الانتاج حماية للاقتصاد من انخفاض الأسعار فى أسواق التصدير، ومن الأمراض، وخاصة أمراض الحيوان، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية . ولعل القاسم المشترك بين كل هذه الأهداف هو الحاجة الماسة الى التكامل بين مجتمعات الزراعة التجارية والزراعة الجماعية، مما يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وترشيد ادارة الموارد الطبيعية القطرية الشحيحة، ولا سيما الأراضى البعلية الصالحة للزراعة، وموارد المياه.

بوتسوانا

١٦٥ - ثمة أوجه تشابه عديدة بين بوتسوانا، التى نالت استقلالها منذ ٢٥ عاما، وبين ناميبيا . فهى أيضا تتسم بقلة الكثافة السكانية، ويبلغ تعداد سكانها نحو ١٣ مليون نسمة، مقابل ١,٧ مليون نسمة فى ناميبيا. ويغلب التعدين أيضا على اقتصاد بوتسوانا، ولكن بدرجة أكبر مما هو عليه الحال فى ناميبيا . واقتصاد بوتسوانا أيضا اقتصاد زراعى تسيطر عليه الثروة الحيوانية، وتتفاوت فيه الى حد كبير ملكيات أحد الموارد الرئيسية للبلاد، وهو الثروة الحيوانية . وتشير التقديرات الى أن ٤٠٪ من الأسر لا تملك أبقارا، على حين تملك أقل من ١٠٪ من الأسر - فى المزارع التقليدية والتجارية على السواء - ما يقرب من ٦٠٪ من القطيع القطرى من الأبقار الذى يضم نحو ٢٥ مليون رأس . واقتصاد بوتسوانا اقتصاد مفتوح وهش. وقد بلغ نصيب الماس من مجموع الصادرات السلعية نسبة ٨٠٪ فى عام ١٩٩٠، بينما بلغ نصيب الخامات المعدنية الأخرى، مثل النحاس والنيكل ٨٪ . وشكلت صادرات اللحم البقرى، وهو السلعة الزراعية التصديرية الوحيدة ٤٪ من مجموع الصادرات .

١٦٦ - ولما كانت حكومة بوتسوانا تدرك أن أمد استخراج الماس سينتهى فى يوم من الأيام، فقد اضطلعت مؤخرا باستعراض فاحص لقطاعها الزراعى . كما أجرت تقييما لسياساتها البيئية، مما أسفر، بعد سنوات من النقاش، عن وضع استراتيجية قطرية للصون، وافق عليها البرلمان فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ .

١٦٧ - وقد اتخذ تقييم القطاع الزراعى الذى جرى فى ١٩٨٩/٨٨ أساساً لمشروع وثيقة سياسات نوقشت فى المؤتمر الاستشارى للسياسة الزراعية الذى عقد خلال الفترة من ٢٨ مايو/أيار الى ١ يونيو/حزيران ١٩٩٠. وفى أعقاب هذا المؤتمر عقد ١٢ اجتماعا استشاريا آخر فى جميع أنحاء البلاد . وأسفرت تلك الاجتماعات عن إعداد وثيقة بعنوان "السياسة الزراعية لبوتسوانا : القضايا القطاعية الحاسمة، واستراتيجية التنمية فى المستقبل". وقد وافق البرلمان فى فبراير/شباط ١٩٩١ على "الكتاب الأبيض" الذى صدر بناء على ذلك، وسيجرى ادماج محتوياته فى خطة التنمية الوطنية السابعة، ١٩٩٦-٩٢ الجارى إعدادها .

١٦٨ - وعلى الرغم من أن القطاع الفرعى للانتاج المحصولى يحظى بقدر كبير من اهتمام الحكومة ومواردها، فإن القطاع الفرعى للانتاج الحيوانى هو الذى يثير أكثر القضايا استعصاء على الحل فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية .

١٦٩ - وقد تضاعف حجم القطيع القطرى من الأبقار من ١.٢٥ مليون رأس تقريبا وقت الاستقلال فى ١٩٦٦ (وهو رقم منخفض بتأثير الجفاف) الى أن بلغ أقصاه وهو ٣ ملايين رأس فى ١٩٨٢، قبل أن يحل الجفاف بالبلاد من جديد، فانخفض الى ٢.٣ مليون رأس فى ١٩٨٧ ولكنه عاد الى التزايد منذ ذلك الحين . ونظرا لظروف الرعى الممتازة فى ١٩٩١، فمن المرجح أن يستمر مجموع الأبقار فى التزايد . وكان هذا التزايد راجعا الى حد كبير الى التدخل الحكومى على نطاق واسع، ولا سيما عن طريق مكافحة الأمراض الحيوانية، وتوفير حُقَر المياه والائتمان وتسهيلات التسويق . غير أن الانتاجية قد اعتراها الركود فأصبحت معدلات التوالد والسحب من القطعان أقل كثيرا فى مناطق الزراعة الجماعية منها فى المناطق التجارية، بل ظلت الى حد كبير دون تغير خلال العقدين الماضيين . ومن الأمثلة على ذلك أن متوسط وزن الذبيحة الباردة (CDW) من الأبقار كان ٢.٨ كغم فى الفترة ٦٦-١٩٦٨ وظل عند نفس المستوى دون تغير بعد مضى عشرين عاما .

١٧٠ - وتزايد أيضا حجم القطيع القطرى من الأغنام والماعز بمعدلات سريعة حتى أصبح الآن يتجاوز مليونى رأس. وكان معدل التزايد سريعا بوجه خاص أثناء سنوات الجفاف من ١٩٨٢/٨٢ إلى ١٩٨٧/٨٦، حيث كانت الأغنام والمعز أكثر قدرة من الأبقار على تحمل الظروف القاسية، كما أن أسعار الانتاج رفعت فى ١٩٨٤ .

١٧١ - كذلك حدث توسع كبير فى انتاج الدواجن رغم ارتفاع تكلفة العلف، ولكن انتاج الألبان ومنتجاتها اعتراه الركود، ربما بسبب حظر قيام الأجانب بالاستثمارات فى وحدات جديدة لانتاج الألبان بمقتضى برنامج المعونة المالية الذى كانت تمويل منه المشتريات من مخزون منتجات الألبان .

١٧٢ - وتتمثل القضية الأساسية المطروحة فيما يتعلق بسياسة القطاع الفرعى للثروة الحيوانية فى تحديد الحجم القابل للاستمرار لقطيع الحيوانات القطرى، نظرا لتفاوت ظروف الرعى التى تتوقف على الأمطار، ونقص المياه الجوفية وارتفاع تكاليف ضخها، وفى ضوء الاستخدامات البديلة للمراعى كمراعٍ للحيوانات البرية، ومناطق للسياحة. وبمقتضى اتفاق لومى الرابع تبلغ حصة بوتسوانا من صادرات اللحم البقرى ٩١٦ ١٨ طنا، أى أنها لم تتغير منذ اتفاق لومى الثالث. ورغم أنه يتعذر فى بعض الحالات استيفاء هذه الحصة بسبب قلة المعروض، فإنها تمثل سوقا لها قيمتها، استوعبت ٤٢٪ من المبيعات السنوية لهيئة اللحوم فى بوتسوانا خلال النصف الثانى من الثمانينات. هذا فضلا عن أن الرسوم المحولة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية لهيئة اللحوم تساهم بصورة ملحوظة فى علاوات الانتاج التى كانت تمثل ما يقرب من ٢٠٪ من عائدات منتجى الأبقار فى أواخر الثمانينات. كما تمثل مبيعات المجموعة الاقتصادية الأوروبية جزءا هاما من مجموع الكميات التى تصنعها هيئة اللحوم، ومن ثم تساعد على خفض متوسط تكاليف التصنيع .

١٧٣ - وتمثل الحبوب الجزء الغالب من انتاج القطاع الفرعى للزراعة فى بوتسوانا، ويشكل السرغم نحو ٧٠٪ منها. وثمة عاملان يؤثران على أداء هذا القطاع الفرعى : الظروف المناخية الصعبة التى تسود معظم الأراضى الصالحة للزراعة الاقتصادية، وتوافر إمدادات كافية ورخيصة نسبيا من الحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية القادمة من جمهورية جنوب أفريقيا المجاورة فى معظم السنوات. وبوتسوانا عضو فى الاتحاد الجمركى لأفريقيا الجنوبية الذى يهدف الى تسهيل تدفق السلع بين الأطراف المتعاقدة. ومع ذلك، تتحكم بوتسوانا فى الواردات من بعض المنتجات البستانية عن طريق إصدار تراخيص الاستيراد .

١٧٤ - وقد حدث توسع ملحوظ فى المساحات المزروعة منذ منتصف الستينات، فزادت من ٢٠٠-٢٤٠ ألف هكتار الى ٣٠٠ هكتار فى المتوسط فى أواخر الثمانينات. ولكن غلة الهكتار لا تزال منخفضة جدا،

وخاصة فى مناطق المشاع، كما أن الانتاج المحلى لا يكفى لسد حاجات الاستهلاك فى معظم السنين. ويعوض العجز عن طريق الواردات، بما فى ذلك المعونات الغذائية التى ترد للبلاد فى سنوات الجفاف التى تتميز بصعوبات استثنائية.

١٧٥- وقد حلت نوبة جفاف من هذا النوع خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٨٧/٨٦، لم يتجاوز فيها متوسط الانتاج من محاصيل الحبوب الرئيسية ١٨٠٠٠ طن، على حين بلغت الواردات، بما فيها المعونات الغذائية، ١٦٥٠٠٠ طن سنويا. ونتيجة للجفاف، عمدت حكومة بوتسوانا الى تنفيذ برامج للاغاثة من الجفاف تمول الى حد كبير من ايرادات التعدين المتزايدة، وتشمل الأشغال الريفية، الى جانب برامج أخرى تستهدف زيادة إنتاج الأغذية، مثل البرنامج المعجل للزراعة البعلية، وبرنامج FAP الذى قدم أيضا مساعدات لمنتجات الثروة الحيوانية.

١٧٦- وكان من نتيجة هذا التشجيع الحكومى وشيوع ظروف مناخية أكثر ملاءمة بكثير، أن انتعش انتاج الحبوب، وخاصة السرم، بصورة ملحوظة من جديد فى ١٩٨٨/٨٧. ومن ثم تزايدت مخزونات السرم بسرعة، ولم يتسن تصريفها إلا بخسارة مالية كبيرة، بل إن بعض المخزونات لا تزال باقية حتى الآن.

١٧٧- وتتمثل القضايا الحاسمة فى مجال السياسات فيما يلى :

- الكفاءة فى استخدام الموارد. ففى أعقاب الاستعراض النصفى لخطة التنمية الوطنية السادسة فى ١٩٨٨، والدراسة الخاصة بتقييم القطاع الزراعى التى أعدت فى السنة التالية، حدث تحول فى السياسة الغذائية من الاكتفاء الذاتى الى الأمن الغذائى. وهذه السياسة لم تصنع بعد صياغة دقيقة، ولكنها تقوم على تقديم إعانات دعم للأغذية لفئات مستهدفة، وتطوير التكنولوجيات الملائمة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية، والتخطيط الفعال لاستخدام الأراضى؛

- انخفاض الانتاجية فى كل من القطاع الفرعى للثروة الحيوانية والقطاع الفرعى للزراعة الاقتصادية. ومن المأمول زيادة الانتاجية عن طريق التطوير التكنولوجى، إلا أنه من المستهدف أيضا تنويع الانتاج بحيث لايركز على الحبوب التى عادة ما تبلى تكاليف انتاجها فى المتوسط ضعف تكاليف الاستيراد. ويتوقع زيادة انتاجية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين معدلات التوالد المنخفضة حاليا، وخاصة فى مناطق المشاع. بيد أن هذا لن يحل المشكلة المتمثلة فى زيادة أعداد الحيوانات عن الحدود المناسبة. ويسبب تزايد أعداد الحيوانات الصغيرة قلقا خاصا نظرا لأن معظم أصحابها هم ممن يملكون أعدادا أقل من الأبقار، أو لا يملكون أية أبقار، مع الافتقار الى الأسواق. ومن المأمول أيضا زيادة انتاجية المراعى عن طريق السماح للقائمين بتربية الحيوانات - سواء كانوا من الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية - بتسييج المراعى، وتحديد مساحات مزارع التربية وفقا لنوعية الرعى، ومن ثم الطاقة الإستيعابية للمرعى، بدلا من المساحة النمطية المحددة فى برنامج أراضى الرعى القبلى منذ منتصف السبعينات وهى ٦٤٠٠ هكتار. والمشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى أن حقوق الملكية الفردية قد تكون لها الأسبقية على حقوق الملكية الجماعية، ومن ثم تتسع الفوارق فى ملكية الأبقار وتزداد الضغوط الواقعة على أراضى الرعى "المشاعية" المتبقية؛

- وتمثل تنمية موارد المياه أحد المجالات الحساسة الأخرى لأن الانتاج المحصولى يتعرض فى حالة عدم توافر الرى للتقلبات الشديدة فى هطول الأمطار، كما أن عدم وجود مساقي للحيوانات يؤدى الى

تركزها فى مناطق معينة تعانى بوجه عام من الإفراط فى الرعى. ومع ذلك توجد مصادر المياه السطحية الرئيسية فى الشمال الغربى من البلاد، حول مستنقع أوكافانغو، وهى منطقة غنية بالحيوانات البرية وتعتبر من مناطق الجذب السياحية. وتضطلع الحكومة الآن باعداد خطة رئيسية قطرية للمياه لمعالجة هذه المسألة. ويبدو أن من بين المقومات الرئيسية للسياسة الجديدة إلزام المستخدمين الزراعيين بدفع رسوم مقابل استخدام المياه؛

- الحوافز السعرية وإعانات الدعم. تترك للمزارعين حرية بيع منتجاتهم فى الأسواق المحلية بالأسعار التى تحددها عوامل العرض والطلب. ولكن مجلس التسويق الزراعى فى بوتسوانا يعتبر بمثابة المشتري كمالاً أخير فيما يتعلق بالحبوب والبذور الزيتية. وقد أوصت دراستان أخيرتان بالاسترشاد بمعادل سعر الاستيراد فى تحديد أسعار الدعم التى يدفعها مجلس التسويق الزراعى بالنسبة لتلك المنتجات^{١٨}. بيد أن اعتماد بوتسوانا لسياسة التسعير تبعاً لمعادل سعر الاستيراد مع وجود دولة مجاورة لها تعتبر من كبار منتجى الحبوب بكفاءة نسبية، ومع زيادة سعر صرف عملتها عن قيمتها الحقيقية، قد يؤدى الى خفض أسعار الحبوب والبذور الزيتية فى الأسواق المحلية، بما لذلك من آثار سلبية على عائداً المنتجين^{١٩}. وتعتزم الحكومة أيضاً تخفيف أعباء ميزانية إعانات دعم الانتاج. ومن المقترح توجيه تلك الإعانات بمزيد من الدقة نحو مكافحة أمراض وأفات الحيوان الرئيسية، حيث تؤدى الآثار الإيجابية غير المباشرة الى مكاسب اجتماعية من التدخلات الحكومية.

- أدى استمرار ندرة القوى العاملة الزراعية الماهرة الى تركيز الاهتمام على الحاجة الى تنمية القوى العاملة، مع إيلاء مزيد من العناية للتدريب المستمر أثناء الخدمة. وقد اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بتدريب القوى العاملة لكل من القطاعين العام والخاص.

١٧٨- وأخيراً، أعلنت الحكومة بوضوح سياستها فيما يتعلق بالدور المناسب لكل من القطاعين العام والخاص فى تعزيز التنمية الزراعية. وقد حرصت على تجنب أسلوب الاضطلاع بأنشطة إنتاجية مباشرة والتدخل بشدة فى الأسواق وتوفير المستلزمات. وتهدف سياسة الحكومة الى قصر التدخل الحكومى على المجالات التى توجد بها معوقات للقطاع الخاص من حيث الموارد الفنية والمالية. ومع ذلك، يوجد عدد كبير من المؤسسات شبه الحكومية التابعة للدولة فى بوتسوانا - البنك الوطنى للتنمية، ومجلس التسويق الزراعى، وهيئة اللحوم، ومؤسسة تنمية الثروة الحيوانية، وبنك بوتسوانا التعاونى، ومؤسسة التنمية - التى لاتزال تمكنها من التدخل بشدة فى القطاع الزراعى.

١٧٩- ولاتزال القضية المحورية فى مجال السياسات تتمثل فى دور القطاع الزراعى فى بوتسوانا - الذى يعتمد على قاعدة موارد طبيعية مترامية الأطراف من الناحية الجغرافية، ولكنها محدودة وهشة فى واقع الأمر - فى الاستراتيجية الإنمائية القطرية. ويبرهن إصدار الحكومة مؤخراً لاستراتيجية الصون القطرية على التزامها بالتنمية القابلة للإستمرار التى تحقق التوازن بين النمو الإقتصادى وصون الموارد، وتقوم على تطوير

(١٨) تقييم القطاع الزراعى، مصدر مذكور، واستعراض إعانات الدعم والحوافز السعرية فى مجال انتاج الحبوب الغذائية وتسويقها فى بوتسوانا، ١٩٨٨.

Agricultural Sector Assessment, op.cit. and Review of Subsidies and Price Incentives in Foodgrain Production and Marketing in Botswana, 1989.

(١٩) يساعد ازدهار صادرات بوتسوانا من الخامات المعدنية على ارتفاع سعر صرف عملتها (البولا) مقابل عملات الاطراف الرئيسية الأخرى التى تتاجر معها، وخاصة راند جمهورية جنوب أفريقيا.

استغلال الموارد الطبيعية بحيث يخدم أغراضا متعددة، لا غرضا واحدا، وعلى التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوافرة.

أفريقيا : برنامج الأمم المتحدة للانتعاش الإقتصادي والتنمية في أفريقيا والتكامل الإقتصادي

١- تعقد لجنة جامعة مخصصة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية مدتها أسبوعان (٣-١٣ سبتمبر/أيلول) لاستعراض برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الإقتصادي والتنمية في أفريقيا ٨٦-١٩٩٠، واقترح تدابير لتعزيز الانتعاش الإقتصادي والتنمية في القارة. وقد دعت البلدان الأفريقية ذاتها، في المؤتمر الوزاري للجنة الإقتصادية لأفريقيا، الذي عقد في مايو/أيار ١٩٩١، إلى وضع جدول أعمال دولي جديد للتعاون والمساندة لصالح أفريقيا. وكان من رأيها أن برنامج الانتعاش الإقتصادي والتنمية لم يكن له تأثير إيجابي كبير على الأداء الإقتصادي لأفريقيا خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠، وأنه أخفق في تعبئة قدر كاف من الدعم من جانب المجتمع الدولي. بل إن البعض أعربوا عن مخاوفهم من أن يؤدي وضع برنامج آخر مثل برنامج الأمم المتحدة للانتعاش الإقتصادي والتنمية، للتعامل مع أفريقيا باعتبارها حالة خاصة، إلى تفاقم الاتجاه نحو تنحية القارة على هامش التجارة والتدفقات المالية العالمية.

٢- وكانت الإهتمامات الرئيسية التي أبدت في اجتماع اللجنة الإقتصادية لأفريقيا منصبة على أهمية ظهور شواهد ملموسة على الدعم من الجهات المتبرعة، مثل إلغاء الديون وائتمانات التصدير الثنائية السابقة، وعدم الربط بين تخفيف أعباء الديون وشروط المواءمة الهيكلية، والجهود المبذولة لتنويع الإقتصاديات الأفريقية لتبتعد عن الإعتناء الزائد على بضع سلع أولية، وإحداث زيادة "جوهريّة" في المساعدات المالية. وكانت تقديرات برنامج الأمم المتحدة للإنتعاش الإقتصادي والتنمية في أفريقيا تشير إلى أن القارة تحتاج إلى ٩,١ مليار دولار سنويا، إضافة إلى تدفقات الموارد السنوية الصافية في ١٩٨٦ (حوالي ٢٦ مليار دولار). ولكن الذي حدث في الواقع هو أن مجموع الموارد الصافية التي تدفقت على أفريقيا قد تناقص أثناء مدة البرنامج - وهي خمس سنوات - إذ يقدر بنحو ٢٢,٦ مليار دولار سنويا. وخلال هذه الفترة ذاتها، انخفضت نسب التبادل الأفريقية بمقدار الثلث. وقد زاد الدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف، لكن القيمة الحقيقية للمساعدات الإنمائية الرسمية اعترها الركود، وانخفضت بصورة حادة الإستثمارات المباشرة الأجنبية من القطاع الخاص، بينما ارتفعت تكاليف خدمة الديون.

٣- وقد أكد السجل المخيب للأمال لانجازات برنامج الانتعاش الإقتصادي والتنمية الحاجة إلى أن تستكشف البلدان الأفريقية استراتيجيات انمائية بديلة. وكان التكامل الإقتصادي من البدائل التي حظيت باهتمام كبير. ومن التطورات المهمة في هذا الصدد، اعتماد دورة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في أبوجا، نيجيريا، في يونيو/حزيران ١٩٩١ لمعاهدة جديدة تحدد جدولا زمنيا للوصول إلى إنشاء مجموعة اقتصادية أفريقية بحلول عام ٢٠٢٥. وقد اعتمدت تلك المعاهدة اقتناعا بأنه لا يمكن لأي بلد أفريقي اقتحام عالم التسعينات بمفرده، وبأن التكامل الإقتصادي وسيلة من وسائل حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه القارة.

٤- وتعتبر المعاهدة عملية إنشاء المجموعة الإقتصادية الأفريقية عملية تدريجية تتألف من ست مراحل مترابطة يستغرق تنفيذ كل منها ما بين سنتين وعشر سنوات. وهذه المراحل الست هي: تدعيم التكتلات الإقتصادية

الإقليمية القائمة حاليا في أفريقيا التي تضم حاليا سبعة تجمعات رئيسية متداخلة العضوية (٥ سنوات)؛ وتثبيت التعريفات الجمركية وغيرها من حواجز التجارة داخل المجموعة وتعزيز التكامل القطاعي (٨ سنوات)؛ وإنشاء مناطق للتجارة الحرة (١٠ سنوات)؛ وإنشاء اتحاد جمركي على نطاق القارة بأسرها (سنتان)؛ وإنشاء سوق أفريقية مشتركة (٤ سنوات)؛ والانتهاى من انشاء المجموعة، بحيث يسفر ذلك عن قيام اتحاد نقدي أفريقي، وبرلمان أفريقي موحد (٥ سنوات أخرى).

هاء - آسيا والمحيط الهادى

نظرة عامة على الاقليم

١٨- على الرغم من التباطؤ الملحوظ فى معدلات النشاط الإقتصادى على نطاق العالم، فقد استمر النمو المطرد فى إقليم آسيا ككل خلال عام ١٩٩٠. وكان تأثير أزمة الخليج وانخفاض معدلات نمو الطلب العالمى على الواردات أخف وطأة على الاقتصادات الآسيوية، بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، وإن شهد عدد من البلدان الآسيوية انخفاضا فى معدلات النمو، وارتفاعا فى مقدار عجز الميزانية والحساب الجارى. وتبشر التوقعات الخاصة بالأجلين القصير والمتوسط بالتحسن بوجه عام، نظرا لنجاح عدد من البلدان فى جهودها من أجل تعديل هيكلها الإقتصادية، والتنويع المتزايد لقاعدتها الإقتصادية، وتكثيف المبادلات، وتدعيم الأسواق المحلية. وقد عززت تلك الانجازات قدرة الإقتصادات الآسيوية على التكيف مع التغيرات فى المناخ الإقتصادى العام. وتبين التقديرات التالية الصادرة عن مصرف التنمية الآسيوى الاتجاهات الإقتصادية العامة فى الإقليم:

- قدر متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الإقليم بنحو ٥,٨ ٪ فى ١٩٩٠ (٣,٥ ٪ من حيث نصيب الفرد)، وهو نفس المعدل تقريبا الذى سجل فى ١٩٨٩. ويتوقع استمرار النمو بمعدلات مماثلة فى ١٩٩١، وارتفاع معدلاته فى ١٩٩٢؛

- تحسنت معدلات النمو فيما يتعلق بالبلدان المستوردة للنفط عما كانت عليه فى ١٩٨٩ فى كل من بنغلاديش، وجمهورية كوريا، وباكستان، وسرى لانكا، بينما انخفضت فى البلدان الأخرى المستوردة للنفط؛

- ظل معدل النمو فى قيمة الصادرات مرتفعا فى ١٩٩٠، حيث زادت بنسبة ١٠,٤ ٪، مقابل ١١,٥ ٪ فى ١٩٨٩. وقد زادت صادرات الصين بنسبة ١٨ ٪، وصادرات الهند بنسبة ١٥ ٪؛

- سجلت أعلى معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى لقطاع الزراعة فى ١٩٩٠ فى الصين (٦,٩ ٪)، وبنغلاديش (٧,٧ ٪)، ولاوس (٦,٣ ٪). وتراوحت معدلات النمو فى سرى لانكا وميانمار، وماليزيا، ونيبال بين ٣ ٪ و ٥ ٪؛

- تراوحت معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لقطاع الزراعة فى الهند، وباكستان، واندونيسيا، وفيتنام، والفلبين بين ١ ٪ و ٢,٧ ٪. وانخفض المعدل فى تايلاند بنسبة ٢,٥ ٪، وهو المعدل السلبي

الوحيد فى إقليم آسيا. وقد تأثرت فيتنام وتايلاند واندونيسيا والفلبين جميعا بسوء الأحوال الجوية، بما فى ذلك الأعاصير التى اجتاحت فيتنام والفلبين؛

- حقق ثلثا بلدان الإقليم زيادات فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية خلال عام ١٩٩٠. ومن الجدير بالذكر بوجه خاص زيادة نصيب الفرد فى الانتاج الغذائى بأكثر من ٤٪ فى سرى لانكا، وهذا من أفضل الانجازات التى حققتها خلال الثمانينات. كذلك سجلت بهوتان، والصين، ولاوس، وماليزيا زيادات محسوسة فى نصيب الفرد من انتاج الأغذية، وذلك للسنة السابعة على التوالى بالنسبة لماليزيا. أما الهند، وجمهورية كوريا، ونيبال، وتايلاند فقد شهدت خلال عام ١٩٩٠ انخفاضا حادا فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى.

فيتنام ولاوس : استراتيجيات جسورة للاصلاح الاقتصادى

١٨١- استرعت الاستراتيجيات الناجحة لتحرير الأسواق والنمو المتجه الى التصدير التى انتهجتها الاقتصادات الصناعية الحديثة ومعظم بلدان جنوب شرقى آسيا فى الثمانينات^{٢٠} الاهتمام المستمر لمحللى السياسات. وقد ساعد هذا الأداء الاقتصادى الفذ لهذه البلدان على احتفاظ آسيا النامية بمكانتها كأسرع أقاليم العالم نموا. وقد شهد العقد الماضى أيضا اصلاحات هامة فى السياسات التى تتبعها الصين، ونجم عن ذلك تقدم اقتصادى مثير للاعجاب. كما تضمنت عملية اعادة تنظيم القطاع الزراعى التى أجرتها الصين فى أواخر السبعينات اصلاحات فى مجال الأسعار أتاحت لآليات السوق العمل بصورة قانونية لأول مرة منذ فترة تربو على ٤٠ عاما.

١٨٢- أما الاصلاحات الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية الواسعة والبعيدة المدى التى بدأت فى لاوس وفيتنام فى أواخر الثمانينات، فإنها لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام. وعلى خلاف بلدان جنوب شرقى آسيا التى واءمت سياساتها فى اطار نظام اقتصادى قائم، وعلى عكس الصين التى نفذت الاصلاحات بصورة جزئية ومتوالية، قامت لاوس وفيتنام باعادة هيكلة النظم الاقتصادية فيها بصورة كاملة. ولئن كانت التغييرات الهامة فى السياسات التى أثرت على الطريقة التى أدارت بها كل من لاوس وفيتنام اقتصادياتها قد تطورت بشكل مطرد خلال الثمانينات، فإن مجال وسرعة الاصلاحات قد زاد بصورة محسوسة فى السنوات الأخيرة من العقد. وتحت شعار ما يسمى "الآلية الاقتصادية الجديدة" فى لاوس، و"التجديد" فى فيتنام، شرع البلدان فى اجراء اصلاحات اقتصادية شاملة ذات توجه سوقى بعد ١٩٨٧، تضمنت ما يلى :

(١) الغاء معظم ضوابط الأسعار واعانات الدعم؛

(٢) توحيد أسعار الصرف المتعددة وابقاؤها عند مستويات تنافسية؛

(٣) منح أنشطة القطاع الخاص دوراً موسعاً تدعمه تشريعات ملائمة؛

(٢٠) تشمل بلدان الاقتصادات الصناعية الحديثة : سنغافورة، وجمهورية كوريا، وتايوان، الإقليم التابع للصين، وإقليم هونغ كونغ.

(٤) تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال اصدار تشريعات تسمح بتحويل الأرباح ورأس المال للخارج، وتوفير ضمانات ضد مصادرة الملكية والتأميم؛

(٥) اعادة هيكلة النظم المصرفية مع منحها القدرة على حبس الممتلكات المرهونة مقابل القروض التي يتعذر سدادها، وكذلك الاحتفاظ بأسعار فائدة حقيقية إيجابية.

١٨٣- وبالرغم من أن البلدين يحاولان تغيير اقتصادهما على نفس النحو تقريبا، فإن بينهما اختلافات أساسية. فعدد سكان فيتنام كبير نسبيا يبلغ ٦٦ مليوناً، وكثافتها السكانية مرتفعة تصل الى ١٩٥ نسمة في الكيلو متر المربع، كما يوجد بها عدة مراكز حضرية كبيرة (عدد سكان مدينة هوشى منه أكبر من مجموع سكان لاوس)، وتطل أيضا على ساحل طوله ٣٢٠٠ كيلو متر. فى حين أن لاوس بلد غير ساحلى لا يطل على البحر وعدد سكانه صغير يبلغ ٤,١ مليون نسمة، بكثافة سكانية تقتصر على ١٧ نسمة فى الكيلو متر المربع (وهى من أقل الكثافات السكانية فى العالم).

١٨٤- وثمة فوارق هامة أخرى بين القطاعين الزراعيين فى البلدين. فعلى حين يعتمدان كلاهما بشدة على انتاج الأرز، فإن ما يقرب من ٣٠٪ من الأراضى الزراعية فى فيتنام تتبع نظام الرى، وذلك بالمقارنة بنسبة ٢٪ فقط فى لاوس. وقد اعتاد معظم مزارعى الأرز فى فيتنام زراعة أنواع وفيرة الغلّة، واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات. وفضلا عن ذلك، يتمتع كثير من المزارعين الفيتناميين بالخبرة فى انتاج فوائض من المحاصيل وتسويقها. أما الزراعة فى لاوس، فهى ريفية وموجهة بقدر أكبر الى توفير احتياجات الكفاف. ويندر استخدام أنواع المحاصيل ذات الغلّة العالية والأسمدة المعدنية ومبيدات الآفات، ولاتتوفر إلا لعدد قليل من المزارعين الخبرة بأساليب الاستفادة من الائتمان النظامى أو اسواق المنتجات. ويزرع ما يزيد على ٣٥٪ من محصول الأرز فى لاوس على سفوح تلال شديدة الانحدار باستخدام أسلوب القطع والحرق.

١٨٥- وقد طورت فيتنام، بمرور الزمن، قطاعا حكوميا على درجة عالية من التنظيم، قادرا على توزيع الموارد فى أرجاء البلاد من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة والاستجابة للمشكلات. أما لاوس، فإن مؤسسات القطاع العام بها لاتزال فى طور البداية، وتفتقر فى الوقت الحاضر الى الموارد والقدرة على القيام بالبحوث الزراعية وتوفير الخدمات الإرشادية على نحو فعّال. ونظرا لأن معظم السكان يعيشون فى مناطق نائية، تعاني لاوس أيضا من الصعوبات الناجمة عن وجود شبكة نقل محدودة للغاية الى جانب نقص سائر البنىات الأساسية الضرورية.

١٨٦- وكان البلدان يشتركان فى وجود قطاع زراعى راكد، مما حدا بهما الى اجراء الجولة الأولى من التغييرات الرئيسية فى السياسات فى بداية الثمانينات. وقد تركزت هذه التدابير المبدئية على اعادة تنظيم وحدات الانتاج بغية تحسين هياكل الادارة والحوافز. واستخدمت على التوالى تركيبات شتى من المزارع الحكومية والمزارع الجماعية، والتعاونيات، ونظم العقود الأسرية، فى محاولة لتحقيق مزيد من وفورات الحجم الكبير وتحسين الهياكل الادارية. وأعيد تنظيم وحدات الانتاج، واتبع نظام اللامركزية فى صنع القرار، كما وفرت حوافز جديدة للعمال سعيا الى زيادة الانتاج والحصول على فوائض اضافية.

١٨٧- وخلال هذه الفترة الأولى من الاصلاح، ظلّت آليات الدولة الأساسية فيما يتعلق بالحصول على السلع الزراعية تتمثل فى تحديد أسعار مؤاتية وحصص اجبارية لتوريد المحاصيل، وواصلت الحكومة تدخلها فى مراقبة نظم تشغيل العمال الزراعيين، والحصول على الأراضى، والقروض والمستلزمات. وعلاوة على ذلك،

حدّدت ضوابط صارمة نسب التبادل بين الزراعة وباقي الأنشطة الاقتصادية، وكذلك الأسعار النسبية لمختلف المحاصيل.

١٨٨- ولم تحقق هذه الدورة الأولى من الإصلاحات التحسينات المطلوبة لزيادة الدخل في الريف، وزيادة الصادرات الزراعية، واستيعاب العمالة الزائدة. وفي الواقع، لم يتسن في معظم السنوات سد الاحتياجات المحلية من الغذاء. وانخفض إنتاج الفرد من الغذاء في البلدين خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧. وخلال هذه الفترة، كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الزراعة أقل من ١٪ سنوياً في فيتنام، و ٢.٥٪ فقط في لاوس.

١٨٩- وادراكاً من فيتنام ولاوس أن نجاح استراتيجية النمو الاقتصادي يعتمد على قوة الأداء الزراعي، جعلت البلدان الزراعة محور برامج اصلاحية أكثر طموحاً بكثير. وتضمنت اصلاحات السياسة الزراعية في ١٩٨٨ إلغاء حصص الانتاج والتوريد الاجباري، مما أتاح للأسواق تحديد الأسعار الزراعية، وجعل الأسرة الزراعية تتحول الى وحدة انتاج أساسية، ومنح الأسر حقوق ملكية طويلة الأجل وقابلة للتوريث، مع امكانية تأجير الأراضي.

١٩٠- وبالرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً لاجراء تقييم حاسم، تتبلور في الوقت الحاضر صورة أكثر تفصيلاً لنطاق هذه الإصلاحات وتأثيرها على نظم الانتاج الزراعي.

فيتنام : اتجاهات السياسة الزراعية والأداء الزراعي

١٩١- يغلب في فيتنام الاقتصاد الزراعي القائم على انتاج الأرز. ^{٢١} وتساهم الزراعة بنسبة ٥٠٪ من الدخل القومي و ٦٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات. ويعمل في مجال الزراعة مايربو على ٨٠٪ من العمالة الريفية و ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة.

١٩٢- وتشغل الزراعة مايزيد قليلاً على ٢٠٪ (حوالي ٧ ملايين هكتار) من مجموع مساحة أراضي فيتنام. ولا تزال الغابات تغطي قرابة ٢٥٪ من أرضها. ويعد التوسع في القاعدة الزراعية السبب الرئيسي في إزالة الغطاء الحرجي. ويتبع حالياً نظام الري فيما يزيد على مليوني هكتار من الأراضي. وتشير الدراسات الى أن ثمة ٢.٨ مليون هكتار اضافية يمكن أن تصبح صالحة للزراعة، ويمكن أن يروى مليون هكتار منها.

١٩٣- وتمثل الحبوب الغذائية والخضر ٥٥٪ من مجمع الانتاج الزراعي؛ ويمثل الانتاج الحيواني قرابة ٢٥٪، كما تمثل مختلف المحاصيل الصناعية - المطاط، والشاي، والبن، وأشجار الفاكهة - ٢٠٪. ويزرع الأرز في ٨٠٪ من أراضي المحاصيل الحولية، ويزرع ما يزيد على ٧٠٪ من الأرز في دالي نهرين تتسمان بالخصوبة واتساع المساحة، دلتا نهر الميكونغ في الجنوب، ودلتا النهر الأحمر في الشمال. وتعتبر دلتا النهر الأحمر من أكثر

(٢١) المعلومات عن الزراعة في فيتنام مستقاة من مصادر حكومية رسمية، واستعراض المنظمة للقطاع الزراعي عام ١٩٨٨، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتقرير اللجنة الحكومية الفيتنامية للتخطيط عن اقتصاد فيتنام، هانوي، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠، ودري موي: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التنمية في فيتنام، الهيئة السويدية للتنمية الدولية، ستوكهولم ١٩٩٠.

مناطق العالم اكتظاظا بالسكان، ولا يمكن أن تنتج كمية من الغذاء تكفى لتلبية الاحتياجات المحلية إلا فى السنوات التى تسود فيها ظروف مناخية مناسبة. وتعتبر المجتمعات الشمالية الأخرى خارج دلتا النهر الأحمر من مناطق العجز فى الأرز. وتنتج دلتا الميكونغ عادة فائضا كبيرا، إلا أن نقل الأرز الى الشمال لا يزال يشكل مهمة شاقة. ويؤدى طول المسافة وسوء حالة الطرق التى تمر عبر شريط ساحلى ضيق وسط البلاد الى تكبد تكاليف عالية فى النقل.

١٩٤- وقد سجل الناتج المحلى الإجمالى والناتج المحلى الزراعى كلاهما، خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، معدلا سنويا للنمو بلغ ٤,٥٪. وفى ١٩٨٩، حققت فيتنام رقما قياسيا فى محصول الأرز بلغ ١٨,٩ مليون طن. مما جعل البلاد فى تلك السنة تحتل المركز الثالث بين أكبر مصدري الأرز فى العالم. وزاد انتاج الأرز مرة ثانية بدرجة طفيفة فى ١٩٩٠، حيث بلغ ١٩,١ مليون طن. واتسعت المساحة الاجمالية المزروعة بالحبوب الغذائية بنسبة ١٪، غير أن نقص الأسمدة وسوء الأحوال الجوية أديا الى انخفاض الانتاج الكلى بنسبة ٥,٥٪ عما كان عليه فى ١٩٨٩.

١٩٥- وزاد اجمالى الصادرات الزراعية من ٧٢٠ مليون دولار فى ١٩٨٩ الى ٨٠٠ مليون دولار فى ١٩٩٠. وصدّرت البلاد ١,٤ مليون طن من الأرز فى ١٩٨٩، بلغت حصيلتها ٣١٦ مليون دولار. وفى حين أن صادرات الأرز ارتفعت الى ١,٥ مليون طن فى ١٩٩٠، انخفضت حصيلتها الى مبلغ يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار نتيجة لانخفاض أسعار الأرز. وتشمل الصادرات الزراعية المهمة- الى جانب الأرز- المطاط، والشاي، والبن، والفول السودانى، والأربيان، ومنتجات الغابات.

١٩٦- وترجع الحكومة زيادة الانتاج الزراعى والصادرات الى الاصلاحات الأخيرة فى القطاع الزراعى. وبالإضافة الى ذلك، يرجع الى الاصلاحات العامة للاقتصاد ككل الفضل فى تدارك الاختلالات القطاعية والاقليمية الكبيرة التى نجمت عن الفترة الطويلة التى كانت الحكومة تعطى الأولوية فيها للصناعة، وتطبق نظام التخطيط المركزى وفرض الأسعار.

١٩٧- وفى ذات الوقت، نجم عن الاصلاحات ذات التوجه السوقى، خاصة الغاء التحكم فى الأسعار والأجور، معدلات تضخم عالية جداً. إذ بلغ معدل التضخم ٣١٪ فى ١٩٨٨، و٧٦٪ فى ١٩٨٩، و٩٠٪ فى ١٩٩٠. ولاتزال هذه المشكلة تسبب صعوبات كبيرة.

١٩٨- وأصبحت الأسرة الزراعية الفيتنامية هى التى تتحكم الآن فى الانتاج، والاستثمار، وقرارات التسويق. وحلّ نظام للضرائب الثابتة محل نظام توريد المحاصيل وعقودها، وأصبحت الأسر تتمتع بحقوق ملكية طويلة الأجل (تصل الى ٥٠ عاما). وتبيع كثير من التعاونيات حاليا معادتها وألاتها الى الأفراد العاملين بعقود مباشرة مع المزارعين. ويزداد تركيز التعاونيات الآن على توفير الخدمات المالية، وبيع المستلزمات، وشراء المنتجات، وتوفير تسهيلات التخزين، والخدمات المرتبطة بذلك. كما تضطلع التعاونيات بمسؤولية تحصيل الضرائب. ويتمثل دور المزارع الحكومية حاليا فى استزراع أراض جديدة وادخال محاصيل جديدة. وبعد اعداد الأرض الجديدة، تؤجر المزارع الحكومية أجزاء منها الى المزارعين، وتتفاوض بشأن أسعار الأراضى والشتلات وغير ذلك من المستلزمات.

١٩٩- وبالنسبة للتسعينات، يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى بين القطاعات الإقتصادية فى فيتنام، مع التركيز على مجالات ثلاثة: الانتاج الغذائى لمواجهة الطلب المحلى؛ وتنمية الصناعات الزراعية لتوفير فرص العمل فى الريف وزيادة حصيلة الصادرات؛ والتوسع فى صادرات السلع التقليدية وغير التقليدية. ومع ذلك،

يعترف موظفو الحكومة بوجود مشكلات ضخمة تواجه البلاد في مجال التسويق، والإرشاد الزراعي، والمواصلات، والنقل أثناء فترة التحول إلى اقتصاد يزداد توجهه إلى السوق.

٢٠٠- وقد زاد تغير العلاقة الاقتصادية ونمط التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية من صعوبة التحول إلى اقتصاد السوق. فعلى سبيل المثال، تلقت فيتنام خلال العقد الماضي ٨٠٪ من احتياجاتها من الأسمدة من الاتحاد السوفيتي بشروط ميسرة. ونظرا لقيام الاتحاد السوفيتي بإجراء إصلاحات معاكسة في السياسة، حلّ التبادل التجاري بالعمللة الصعبة وفقاً للأسعار العالمية محلّ إعانات الدعم وتجارة المقايضة في ١٩٩٠. وفي حين كان طن الأرز في ١٩٨٩ يشتري طناً من الأسمدة، أدى انخفاض أسعار الأرز وارتفاع أسعار الأسمدة إلى ضرورة توافر طنين من الأرز لشراء طن واحد من السماد في ١٩٩٠.

٢٠١- كما توجد مشكلات على المستويين الإقليمي والمحلي. فعلى سبيل المثال، يشجع استخدام أنواع المحاصيل عالية الغلة والأسمدة ومبيدات الآفات في دلتا النهر الأحمر، إلا أن حوافز الأسعار والربح اللازمة للتوسع في توزيعها غير متوافرة. ولم يتوفر الآن تجار الجملة، وتجار التجزئة، وأصحاب المصارف ووسائل النقل، وغير ذلك من أفراد القطاع الخاص الذين لابد من وجودهم لبناء مؤسسات سوقية يمكنها أن تحل محل النظم الحالية.

٢٠٢- وربما كانت أنماط التنمية في الجنوب، حيث قاوم معظم المزارعين على ما يبدو سياسة "التعاونية" بعد ١٩٧٥، مختلفة تماماً، غير أن مشكلة التوزيع الأساسية واحدة. وقد قامت الحكومة مباشرة بتوفير معظم المستلزمات المطلوبة خلال العقد الماضي. بيد أن إقامة آليات جديدة لتسليم المستلزمات والقروض والخدمات يستغرق بعض الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من توافر فرص الاستثمار الخاص، لا يملك معظم المزارعين سوى مدخرات وموارد قليلة جداً، باستثناء اليد العاملة، حتى يتسنى لهم الاستفادة من هذه الفرص.

٢٠٣- وقد بذل المخططون الحكوميون جهداً كبيراً لتحديد مشكلات القطاع الزراعي ومعالجتها. وحدد المسؤولون الأقاليم التي تدر فيها المحاصيل النقدية التي تقادمت وساءت نوعيتها - الشاي، والبن، والمطاط، والأناناس - غلات غير مرضية، سواء من حيث عائدها أو مستوى جودتها. وبالنسبة للتسعينات، تواجه البلاد تحدي إقامة آليات سوقية ملائمة وتنفيذ برامج حكومية للنهوض بالاستثمار الزراعي.

لاوس - نظرة اقتصادية عامة: اتجاهات السياسة والأداء

٢٠٤- تعتبر لاوس من أكثر اقتصاديات العالم^{٢٢} توجهاً نحو الكفاف. ويزرع الأرز فيما يزيد على ٨٥٪ من المساحة المزروعة، وغالباً في ظلّ أحوال تعتمد على مياه الأمطار. ويعتمد ٢٪ فقط من محصول الأرز على الريّ، ويعتبر متوسط غلاته من بين أدنى المستويات في آسيا. ويتكون الأرز في معظمه من أصناف تقليدية بدقة ينمو ٤٠٪ منها تقريباً على المنحدرات الجبلية في إطار نظام الزراعة المتنقلة. وقد أدى الضغط السكاني إلى

(٢٢) تستند المعلومات الخاصة بهذا القسم إلى مصادر حكومية رسمية؛ وموجز المعلومات القطرية عن جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، أبريل / نيسان ١٩٩١؛ وتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن التعاون في مجال التنمية، أغسطس / آب ١٩٩٠.

تقصير الدورات الزراعية للقطع والحرق (من ١٠ الى ٢ سنوات)، و تضاؤل مساحات الغابات وتهديد الحياة البرية. ويقطع سنويا ١٠٠ . . . هكتار من الغابات من أجل زراعة الأرز وغيره من المحاصيل الحولية.

٢٠٥- وتغطي التضاريس الجبلية ثلاثة أرباع مساحة البلاد، ولاتزال كثير من الأقاليم معزولة مع عدم توافر البنيات الأساسية المادية. ورغم ذلك، تتمتع لاوس بإمكانات كبيرة لتطوير قطاع الزراعة على نحو قابل للاستمرار. وبالرغم من انخفاض غلات الأرز، فإن البلاد تتمتع باكتفاء ذاتي في ظل الظروف الجوية الملائمة. ولاتزال مواردها المائية الوفيرة غير مستغلة الى حد كبير، ويتيح عدم التماثل في الطبيعة الجغرافية للبلاد فرصا عديدة لاقامة مشروعات رى صغيرة الحجم وتربية الأحياء المائية.

٢٠٦- وكان النمو الإجمالي قويا في العامين الماضيين، وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١١٪ في ١٩٨٩، و٩٪ في ١٩٩٠. بيد أنه، على غرار فيتنام، كان لالغاء التحكم في الأجور والأسعار أثر تضخمى على الاقتصاد. فقد زاد معدل التضخم من ١٢٪ في ١٩٨٨ الى ٦٨٪ في ١٩٨٩. وساعد انتهاج سياسات نقدية تقييدية في نهاية ١٩٨٩ على خفض التضخم الى ١٨٪ في ١٩٩٠.

٢٠٧- وزادت قيمة الصادرات الكلية بنسبة ١٥٪ في ١٩٩٠، حتى بلغت ٦٣ مليون دولار أمريكي، غير أنها ظلت أقل بقليل من نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل المنتجات الحرجية والكهرباء أهم بنود الصادرات، فقد زادت صادرات المنتجات الحرجية بنسبة ١٥٪ في ١٩٩٠، وشكلت حوالى ٣٥٪ من حصيلة الصادرات. كما أتاح وجود خزانات للمياه ممتلئة جزئيا زيادة صادرات الكهرباء بنسبة ٤٠٪ في ١٩٩٠، حيث مثلت ٣٠٪ من مجموع حصيلة الصادرات. وقد التزمت تايلاند بشراء كل الطاقة الكهربائية المنتجة في لاوس التي تزيد عن حاجة الطلب المحلي. كما شكلت صادرات البن نسبة اضافية قدرها ١٠٪ من مجموع دخل الصادرات.

٢٠٨- ويساهم القطاع الصناعى بحوالى ١٦٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط ارتباطا مباشرا بإنتاج الزراعة والغابات. وتمثل أنشطة الصناعات الزراعية نصف المنتجات المصنعة - المشروبات، والتبغ ومنتجات الأخشاب.

٢٠٩- وينتج القطاع الزراعى في لاوس قرابة ٦٠٪ من الانتاج الإجمالى للبلاد، ويعمل فيه ما يزيد على ٨٠٪ من اليد العاملة، كما يمثل ٥٠٪ من مجموع الصادرات. وقد زاد الانتاج المحلي الإجمالى للزراعة بنسبة ٤,٣٪ في ١٩٨٩، و٦,٣٪ في ١٩٩٠. وبعد فترة جفاف استمرت عامين وانتهت في ١٩٨٨، زاد انتاج الأرز بنسبة ٤٠٪ في ١٩٨٩، و٦٪ في ١٩٩٠. وسجل انتاج محصول الأرز رقما قياسيا عام ١٩٩٠ حيث بلغ ١,٥ مليون طن.

٢١٠- وتشكّل منتجات الغابات، الى جانب كونها أكبر مصدر لحصيلة الصادرات في لاوس، مصدرا مهما للغذاء وفرص العمل والدخل. وقد أبرز تقرير حديث أصدرته المنظمة أهمية الغابات للمجتمعات المحلية، كما وثق عملية جمع وصيد ما يزيد على ١٤٠ نوعا مختلفا من منتجات الغابات. وتوفر المنتجات الحرجية غير الخشبية فرص تصدير اضافية وتتضمن الهال، واللبنان، والصمغ، وغير ذلك من أنواع الراتنجيات. وتوحى معظم الدراسات بأن صادرات الأخشاب ذات القيمة العالية يمكن الإبقاء عليها والتوسع فيها.

٢١١- وتركز الموارد العامة المحدودة المتاحة حاليا للبحوث، والإرشاد، والتدريب، على تحسين ادارة الغابات وتزويد مزارعى المنحدرات الجبلية بأساليب تقنية ملائمة وأراض اضافية. ويمكن أن توفر موارد الغابات، باتباع أساليب الادارة السليمة، كميات متزايدة من الغذاء، وفرص العمل، والدخل، والصادرات.

٢١٢- وبينما تتماثل اصلاحات السياسة الزراعية الحديثة فى لاوس مع نظيرتها فى فيتنام ، هناك فارق هام فى الغرض العام من الاصلاحات. ففى لاوس، يتسم التحول فى معظمه بأنه تحوّل من قطاع زراعى معيشى الى قطاع ريفى موجه للسوق وقابل للاستمرار، وليس من اقتصاد زراعى مخطط الى اقتصاد السوق على غرار فيتنام. وقد بلغ اضعاف الطابع التعاونى على الزراعة فى لاوس ذروته فى بداية الثمانينات، ولم يصل على الاطلاق الى أكثر من نصف الأسر الزراعية. ونظرا لمحدودية النقل، والتخزين، والخدمات المالية، ونظرا لأن غالبية الأسر الزراعية تنتج على مستويات الكفاف، فقد كانت كثير من اللوائح الحكومية السابقة المنظمة لتجارة الأرز وأسعاره غير ذات مضمون.

٢١٣- وتتيح سياسة التنمية الحالية للأسواق تحديد أسعار المستلزمات والمنتجات، فى الوقت الذى تركز فيه برامج الحكومة على التوسع فى برامج البحوث والارشاد، وتوفير الدعم النقدى لنظم الري التى يمتلكها المزارعون، وتحسين برامج الوقاية ضد أمراض الحيوان، وتوفير الدعم لمجهودات المجتمعات المحلية فى مجال ادارة شؤون الغابات.

طاء - أمريكا اللاتينية والكاريبى

نظرة عامة على الإقليم

٢١٤- استمرت حالة الركود التى اتصفت بها معظم بلدان الإقليم فى الثمانينات خلال عام ١٩٩٠، الذى اتسم بصعوبات كبيرة فى احتواء التضخم وبذل الجهود لتقييد الطلب الكلى. وواجهت الأرجنتين، والبرازيل، ونيكاراغوا، وبيرو مشكلات التضخم الجامح والكساد، فى الوقت الذى واجهت فيه معظم البلدان الأخرى ضغوطا تضخمية أقل مما كان عليه الحال فى ١٩٨٩، مع استمرار انخفاض معدلات النمو. وظلّ التقدم فى مجال الديون محدودا واستمرت خدمة الديون فى امتصاص الكثير من الفائض التجارى الضخم فى الإقليم. كما كان لزيادة أسعار النفط أثناء النصف الثانى من العام آثار سلبية على معظم البلدان. وفى ظل هذه الظروف الاقتصادية المتدنية، كانت مستويات الأداء الغذائى والزراعى الاجمالية ضعيفة بصفة خاصة فى عدد من أكبر البلدان المنتجة وفى منطقة الانديز. غير أن التوقعات الاقتصادية بالنسبة لعام ١٩٩١ تبدو أكثر اشراقا، إذ أن من المتوقع أن يستعيد النمو سرعته وربما ازدادت فى ١٩٩٢. وتتمثل التطورات الجديرة بالذكر فى عام ١٩٩٠ فيما يلى:

- انخفض الناتج المحلى الاجمالى الاقليمى بحوالى ٣٪ من حيث نصيب الفرد، وبذلك أصبح الانخفاض المتراكم عن الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ قرابة ١٠٪؛

- باستثناء بضعة بلدان، من بينها بوليفيا، وبنما، وهايتى، وترينيداد وتوباغو، ظلّت معدلات التضخم تمثل مشكلة كبرى وبلغت مستويات عالية للغاية فى عدة بلدان؛

- شكلت خدمة الدين قرابة ٢٩٪ من مجموع الصادرات؛

- بالرغم من الميزان التجارى الايجابى الذى بلغ ٢٩,٢ مليار دولار فى ١٩٨٩ و ٢٦,٥ مليار دولار فى ١٩٩٠، ارتفع عجز الحساب الجارى من ٨,٤ مليار دولار فى ١٩٨٩ الى ١٢ مليار دولار فى ١٩٩٠؛

- ارتفع الانتاج الغذائى والزراعى فى الإقليم بأكمله بنسبة أقل من ١٪ فى ١٩٩٠، حيث انخفض عن النمو السكانى بكثير. كما انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية الأساسية (الحبوب، والبقول، والجذور، والدرنات) فى ١٩٩٠ للعام الثالث على التوالي، مما يعكس أساسا اتجاهات غير مؤاتية بالنسبة للحبوب بصفة خاصة؛

- حققت بضعة بلدان فقط، منها المكسيك، وترينيداد وتوباغو، وشيلي، زيادات هامة فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى ١٩٩٠. غير أن هذه المكاسب جاءت - باستثناء شيلي - عقب انخفاض شديد فى الانتاج. وبوجه عام، لم يسجل الإقليم سوى زيادة هامشية فى نصيب الفرد من الانتاج الغذائى فى الفترة مابين ١٩٨١ و ١٩٩٠.

بلدان الأنديز - حالات بوليفيا، واکوادور، وبيرو

٢١٥ - هناك اختلافات اجتماعية واسعة بين بلدان الأنديز رغم تقاربها الجغرافى والروابط التاريخية والعرفية والثقافية فيما بينها. وينطبق هذا التنوع أيضا، وإن كان بدرجة أقل، على بلدان الأنديز الثلاثة التى يتناولها هذا القسم - بوليفيا، واکوادور، وبيرو. ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مابين حوالى ١٥٠٠ دولار فى بيرو و ٦٠٠ دولار فى بوليفيا. وتمثل قطاعات الصناعة والخدمات قرابة ٨٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى واکوادور وبيرو بالمقارنة بنسبة ٧٧٪ فى بوليفيا. ويشكل السكان الزراعيون ٤٣٪ من مجموع السكان فى بوليفيا، بالمقارنة بحوالى ٣٧٪ فى البلدين الآخرين.

٢١٦ - كما توجد بين هذه البلدان الثلاثة اختلافات واسعة من حيث توافر الموارد الزراعية والبنيات الأساسية ومستويات التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، تعتبر شبكة الري فى بيرو كثيفة بدرجة معقولة وفقا للمعايير الاقليمية، بينما تعد شبكة الري فى بوليفيا متخلفة الى حد كبير. ويقل استخدام الأسمدة الى حد كبير فى البلدان الثلاثة عن المتوسط الاقليمى، غير أن استخدامها يتزايد بسرعة فى واکوادور.

٢١٧- وفيما عدا هذه الاختلافات، شهدت اقتصاديات البلدان الثلاثة وقطاعاتها الزراعية تجارب متماثلة منذ بداية الثمانينات : لاسيما سوء الأداء الاقتصادى، باستثناء بضع فترات انتعاش قصيرة الأجل مثل تلك التى حدثت فى واکوادور فى ١٩٨٨؛ ومحاولة غير مجدية أثناء الثمانينات لوضع سياسة ملائمة، مما أدى فى بعض الحالات الى تجارب معاكسة أثرت أيضا على الزراعة. ومنذ فترة أقرب عهدا، ظهر التقاء فى توجهات السياسة العامة. وتلتزم البلدان الثلاثة حاليا بتحرير الأسواق والحد من التدخل الحكومى. وقد شرعت بوليفيا وبيرو فى اتباع استراتيجيات صارمة للموامة، فى حين اتبعت واکوادور نهجا يتسم بمزيد من التدرج. وقد حققت بوليفيا واکوادور درجة ملحوظة من الاستقرار، بيد أن النمو لم تظهر آثاره بعد. وفى بيرو، تعذر حتى الآن تحقيق هدفى الاستقرار والنمو. ويلخص الاستعراض التالى التطورات الأخيرة فى السياسة فى كل بلد.

بوليفيا

٢١٨- استمرت الحكومة الجديدة التي انتخبت في ١٩٩٠ في تطبيق المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية الجديدة التي وضعت عام ١٩٨٦. وتتضمن هذه المبادئ الانفتاح على قوى السوق الدولية والمحلية؛ والاحتفاظ بسعر صرف يحدده السوق؛ وإزالة معظم ضوابط الأسعار وإعانات الدعم؛ ومراقبة أجور القطاع العام؛ واتباع نظام صارم في المحاسبة المالية وإدارة المؤسسات المؤتممة. ومنذ عهد قريب، أجرت الحكومة مزيداً من التخفيضات في الحواجز التجارية، وسنّت قوانين استثمار جديدة لجذب رأس المال الأجنبي ونقل المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

٢١٩- وبوجه عام، تم تدعيم الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق منذ ١٩٨٧. وظل التضخم يأخذ صورة معتدلة (١٨٪ في ١٩٩٠)، وهو إنجاز عظيم بالنسبة للوضع قبل السياسة الاقتصادية الجديدة، ومعدلات التضخم الجامع في بعض البلدان الرئيسية المشاركة لبوليفيا في التجارة. واتجهت معدلات التضخم إلى الهبوط عن مستوى التخفيض الاسمي في قيمة العملة (٩,٥٪ و ٦,٨٪ على التوالي خلال الفترة يناير/كانون الثاني - يوليو/تموز ١٩٩٠)، ورغم أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط في منتصف ١٩٩٠ قد زاد من حدة الضغوط التضخمية. وظلّ عجز القطاع العام منخفضاً نسبياً، بنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وامتصت خدمة الديون نسبة ٣٠٪ من حصيللة الصادرات في ١٩٨٩، و٢٦٪ في ١٩٩٠، بالمقارنة بمتوسط ٤٢٪ خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨. وقد تمكنت بوليفيا بعد نجاح مفاوضات الديون مع الدائنين من الدول الصناعية بمقتضى شروط تورونتو، ومع الأرجنتين والبرازيل، من إعادة تخصيص موارد هامة لأنشطة أكثر إنتاجية^{٢٣}. وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، قدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي رسمياً بحوالي ٢,٥٪ سنوياً منذ ١٩٨٧، وهو لا يكفى لمواكبة النمو السكاني^{٢٤}. وقد حدّ تباطؤ تكوين رأس المال، وخاصة في القطاع الخاص، من فرص الانتعاش. وكان الاستثمار الخاص أقل بكثير من معدل ٢٥٠/٣٠٠ مليون دولار السنوي الذي قدرته الحكومة لتحقيق "الانطلاق" الاقتصادي.

٢٢٠- ولم يكن الأداء سيئاً بالمقارنة بالمتطلبات المحلية فحسب، بل أيضاً بالمقارنة بما كان متوقفاً من قاعدة الموارد الغنية والمتنوعة بالبلاد. فقد اعتري الركود نصيب الفرد من الانتاج الزراعي أثناء الثمانينات، وانخفض في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ - اللذين شهدا جفافاً شديداً - بنسبة تراكمية قدرها ٣٪. أما محاصيل التصدير، خاصة فول الصويا، فقد كانت على وجه العموم أفضل حالا من محاصيل الغذاء المحلية، التي تضاءلت نتيجة لتأثير تدابير التقشف على الدخل، ومن ثم على الطلب على الغذاء.

٢٢١- ومن ناحية العرض، لاتزال هناك مشكلات هيكلية جسيمة. فبالرغم من أن بوليفيا كانت من البلدان الرائدة في مجال الإصلاح الزراعي في الاقليم، لايزال نظام حيازة الأرض فيها بعيداً عن الانصاف. والقطاع الريفي - الذي يسهم بنسبة ٨٠٪ في انتاج البلاد الزراعية، ويقل انتاجها الغذائي تقريباً - لا يستطيع الحصول إلا في أضيق الحدود على المستلزمات والائتمان والتكنولوجيا، بالرغم من الاعتراف بأنه يستخدم موارده الهزيلة

(٢٣) قد تستفيد الزراعة بصورة محسوسة من الموارد الإضافية. وقد زادت ميزانية وزارة الزراعة وشؤون الفلاحين بنسبة ٢٨٥٪ بالقيمة الحقيقية في ١٩٩٠، مما رفع نصيبها من اجمالي الميزانية الوطنية من ١,٤٪ في ١٩٨٩ إلى ٣,٤٪ في ١٩٩٠.

(٢٤) يصعب تقييم الأداء الحقيقي للنمو نظراً لأهمية الاقتصاد غير الرسمي القائم على الكوكابين والذي يحتمل أن يكون -على الأقل- مساوياً للاقتصاد الرسمي

بدرجة عالية من الكفاءة. وتتركز الزراعة الحديثة، التي ترتبط أساساً بقطاع التصدير، بصورة متزايدة في مناطق الأراضي المنخفضة الحارة. وقد أظهر قطاع التصدير الزراعي دينامية كبيرة أثناء الثمانينات، بيد أن الأهمية الاقتصادية للصادرات الزراعية اتجهت إلى الانخفاض^{٢٥}. وعلاوة على ذلك، تآكلت بشدة المكاسب الناجمة عن التوسع في أحجام الصادرات الزراعية نتيجة لانخفاض الأسعار.

٢٢٢- وقد استهدفت "السياسة الاقتصادية الجديدة"، إلى جانب أهدافها الاقتصادية الكلية، الحدّ من المعوقات الأساسية للتنمية الزراعية. وبعد فترة صدمة مبدئية، كان من المتوقع أن تعيد السياسة الاقتصادية الجديدة توزيع الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والإنصاف، وأن تحفز استجابة تتمثل في زيادة العرض المحلي. ومع ذلك، عجز القطاع عن استعادة نشاطه بعد الصدمة، رغم مرور خمس سنوات على بداية البرنامج. وقد وجد الاقتصاد الزراعي المحلي نفسه محروماً إلى حد كبير من الدعم الرسمي ومعرضاً للمنافسة الخارجية، فضلاً عن معاناته منذ البداية من عدم الاستقرار. وكانت الأغذية المستوردة، المدعومة في أكثر الحالات من البلد المصدر والمستفيدة من فروقات مصطنعة في أسعار الصرف، تدخل البلاد بحرية وتعرض الإنتاج المحلي لمزيد من الكساد. وفي ذات الوقت، أدى إلغاء دعم الأسعار وإعانات دعم المدخلات إلى ضغط الاقتصاد الزراعي المحلي. وأخفق تحرير الأسعار في التحول إلى حافز للمزارعين، نظراً لانخفاض الطلب المحلي. وكان هنالك تدهور ملفت للنظر في نسب التبادل التجاري الزراعي منذ ١٩٨٧^{٢٦}، وخاصة مكوناته التقليدية، في مواجهة القطاعات الأخرى. وبعبارة أخرى، كانت الاستراتيجية على درجة عالية من الكفاءة في تقليل اختلالات الاقتصاد الكلي، ولكن آثارها على الزراعة تبدو مخيبة للأمال حتى الآن.

٢٢٣- وقد تطلب هذا الوضع دعماً تعويضياً للزراعة، خاصة قطاع الفلاحين. وتحتوى الوثيقة التي صدرت مؤخراً بعنوان "معالم السياسة الزراعية"^{٢٧} على خطوط توجيهية للسياسات في الأجلين القصير والمتوسط، وتركز على أهمية اقتصاد الفلاحين التقليدي وعلى الحاجة إلى تقديم دعم قوى لحياته وتطويره. كما تعترف الوثيقة بأوجه القصور في سياسات الاقتصاد الكلي الأخيرة في معالجة مشكلات الزراعة. وفي حين أن الحاجة إلى مواصلة جهود الاستقرار ليست موضع تساؤل، تجرى دراسة عدد من التدابير لإدخال مزيد من المرونة في سياسات الاقتصاد الكلي ومواجهة آثاره السلبية على الزراعة المحلية. كما تحدّد الوثيقة عدداً من التوجيهات لتقديم دعم محدد للقطاع، بحيث يتحقق التوازن بين مبادئ عدم التدخل التي تتضمنها السياسة الاقتصادية الجديدة، والحاجة إلى إعادة تنشيط الاقتصاد الزراعي الذي تدهور بصورة حرجة.

اكوادور

٢٢٤- حقق الاستقرار الاقتصادي، وهو هدف له أولويته لدى حكومة اكوادور، تقدماً ملموساً في ١٩٩٠. فقد تحقق فائض تجاري كبير (مع توقع فائض آخر في ١٩٩١)؛ وانخفض عجز الحساب الجاري إلى حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وانخفضت معدلات التضخم من مستوياتها العالية جداً في الماضي، على الرغم من أن

(٢٥) غطت حمصيلة الصادرات من الزراعة حوالي ١٠٪ من مجموع الواردات في السنوات الأخيرة، بالمقارنة بنسبة ١٢-١٥٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠.

(٢٦) المشروع MACA/FAO/UNDP Bol/88/021Æ

(٢٧) "Lineamientos de Política Agraria"، اعتمدت الحكومة هذه الوثيقة كإطار للعمل في المستقبل، وتم إعدادها بمساعدة الفاو/برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وصدرت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠.

التقديرات عن ١٩٩٠ تشير الى استمرار وجود معدلات عالية تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪؛ كما واصل العجز المالى اتجاهه الى الانخفاض الذى ظهر فى السنوات السابقة. بيد أن تكلفة هذه الجهود كانت باهظة من حيث التضحية بالنمو. فقد ركد الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٩، وزاد بنسبة ١,٣٪ فقط فى ١٩٩٠، رغم الزيادة فى أسعار النفط الدولية. كذلك لاتزال مدفوعات فائدة الدين الخارجى، بالرغم من التحسينات التى تمت خلال العامين السابقين، تمثل نحو ثلث قيمة الصادرات فى ١٩٩٠. ومن المتوقع أن ينشط النمو الاقتصادى ليصل الى ٣,٥٪ فى ١٩٩١ نتيجة لتحسن الظروف الخارجية وتخفيف السياسات المالية والنقدية التقييدية.

٢٢٥- وهناك بعض المخاوف بشأن مسار سياسات الاقتصاد الكلى فى المستقبل. ويشير بعض المحللين الى حاجة النظام الاجتماعى السياسى الى مزيد من تحرير الأسعار والتجارة والى القدرة على الاستمرار فى هذا الاتجاه والى إصلاحات أكثر تفصيلا فى قوانين العمل. ومن جهة أخرى، يستمر الضغط من أجل اتباع اسلوب للسياسة يحدّ تجميد أسعار السلع الاستهلاكية، ومن أجل نهج للسياسة يتسم بمزيد من التيسير فيما يتعلق بإحتواء المصروفات والأجور. ولاتزال الحكومة تعارض أسلوب " الصدمة" وتفضل الالتزام باصلاحات تدريجية لتنمية التجارة الخارجية والاستقرار. وقد أدت زيادة أسعار النفط فى أعقاب حرب الخليج، وكذلك خفض أسعار الفائدة منذ عهد قريب فى البلدان الدائنة، خاصة الولايات المتحدة، الى مساعدة الاقتصاد الى حد كبير، وكذلك الجهود الرامية الى مواءمته^{٢٨}.

٢٢٦- وتوجد مع ذلك مخاوف كثيرة فى المنظور طويل الأجل. ويتعين على اكوادور أن تدرك أن احتياطاتها النفطية قد تستنفد بحلول نهاية القرن. وتعتبر الحاجة الى تطوير بدائل للنفط أحد الأسباب التى أدت الى ايلاء أهمية لمبدأ التكامل بين بلدان الأنديز (انظر الإطار). وكانت قدرة اكوادور على منافسة بعض جاراتها الأكثر كفاءة موضع مناقشة واهتمام مكثفين. بيد أن الرأى السائد هو أن قيام سوق أكبر وأكثر تكاملا له فوائد اقتصادية تتجاوز المخاطر التى ينطوى عليها. وتتمتع اكوادور بعدد من المزايا النسبية فى الموارد وتكاليف اليد العاملة.

٢٢٧- وتنطبق على الزراعة أيضا المخاوف التى تكتنف السياسات الاقتصادية. وقد حررت الأسعار الى حد ما فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، غير أن خطط تكثيف عملية تحرير الأسعار قد واجهت مقاومة. وعلى سبيل المثال، تمّ تحرير أسعار زيت النخيل فى أوائل عام ١٩٩٠، ولكن الاحتمالات بالنسبة لتحرير أسعار الحبوب وفول الصويا لاتزال غير مؤكدة. وينطوى تحرير الأسعار شيئا فشيئا على مخاطر واضحة تتمثل فى تشويه العلاقات السعرية النسبية وأنماط الانتاج والاستهلاك. ومع ذلك، يعتبر تسعير السلع الأساسية وتسويقها، خاصة الأرز، من القضايا الحساسة.

٢٢٨- وتتضمن التطورات الأخيرة فى مجال السياسات ادخال اصلاحات رئيسية فى التعريفات الجمركية للواردات، بحيث تخفض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال فترة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٩٢. والرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية ذات "الضرورة القصوى" منخفضة بالفعل، لكن الواردات تخضع لنظام الحصص. وتم أيضا بحث تخفيض القيود الكمية على القمح والزيوت النباتية نظرا لقلّة اعتماد اكوادور نسبيا على الأغذية المستوردة^{٢٩}.

(٢٨) يؤدى تغيير سعر الليبور بنسبة ١٪ الى تغيير بمقدار ٧٠ مليون دولار فى مدفوعات الفوائد التى تسدها اكوادور سنويا.

(٢٩) تمثل واردات اكوادور من الغذاء ٨٪ تقريبا من مجموع واردات البلاد، بالمقارنة بنسبة ١٢٪ فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ككل.

اقتصاد الأريبيان في إكوادور

١- بالرغم من الانخفاض الذى طرأ مؤخراً على صناعة تربية الأحياء المائية فى إكوادور، فإن الأريبيان يحتل المرتبة الثالثة كأكبر صادرات البلاد بعد النفط والموز، وهو يمثل نحو ١٢,٥٪ من إجمالي الصادرات الأولية. وفى عام ١٩٩٠ تم تصدير ما يقدر بنحو ٧١ ٠٠٠ طن من الأريبيان المجمد قيمتها ٢٢٨,٦ مليون دولار. ويعمل فى هذه الصناعة حوالى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢- وكان قطاع الأريبيان واحداً من أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية فى البلاد خلال العقد الماضى. وبعد أن كانت إكوادور تحتل مكاناً ضئيلاً فى الأسواق العالمية فى بداية الثمانينات، صارت رابع أكبر منتج عالمى للأريبيان بعد الصين واندونيسيا وتايلاند. وتتمتع البلاد بمياه غنية بصفة خاصة فى محتواها العسوى، بالإضافة الى ظروف مناخية مؤاتية تسمح بتكرار دورة الإنتاج - تستغرق الدورة ١٢٠ - ١٥٠ يوماً - على مدار العام.

٣- وقد عانت صناعة الأريبيان من ركود فى عام ١٩٨٩، وذلك بسبب هبوط الأسعار العالمية وارتفاع نفقات الشحن والتغيرات المناخية. كما لعبت السياسات النقدية التقيدية دوراً أيضاً، الى درجة أنها أدت الى تثبيط الاستثمار وتخفيض الأرباح. وبينما يقر مصدرو الأريبيان بفوائد استراتيجية الحكومة الموجهة نحو التصدير، فإنهم يزعمون أن هذه الصناعة لاتحظى بدعم كاف، بينما يوجه دعم زائد الى صادرات غير تقليدية أصغر. وتضع الحكومة حالياً فى اعتبارها مطلب صناعة الأريبيان لتمويل برامج للبحوث والتكنولوجيا، بالإضافة الى توفير حوافز لتشجيع الاستثمارات الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يجرى الآن النظر فى تحويل الديون على امتداد عدة سنوات.

٤- وعلى الرغم من صعوبة تقييم الفوائد الصافية المحتملة من عملية الدعم هذه، فإن تقديرات الصناعة تشير الى أن مكاسب الانتاجية من التكنولوجيا المحسنة يمكن بسهولة أن تضاعف من مستويات التصدير الحالية على المدى المتوسط. وتكمن مشكلات وسائل الانتاج الكثيف فى أنها قد سببت ضرراً بيئياً من خلال تدهور المواطن التى تسود فيها غابات المنغروف، كما أن هذه المواطن صارت أكثر قابلية للخسائر الناجمة عن الأمراض. وبالرغم من أن الوسائل المتبعة فى إكوادور أقل كثافة من تلك المتبعة بواسطة منتجين كبار آخرين، فقد أصبحت إكوادور تواجه بالفعل مثل هذه المشكلات. غير أن المحددات الرئيسية أمام تحقيق مزيد من التوسعات الكبرى فى الصناعة تكمن فى جانب الطلب. فهناك علامات متزايدة على تشبع الأسواق العالمية، لاسيما فى الولايات المتحدة، التى يصدر إليها نحو ٩٠٪ من أريبيان إكوادور. لذا تستهدف الصناعة فى هذاالقطر تنويع أسواقها، وخصوصاً فى اتجاه أوروبا. وتعتبر إكوادور بالفعل المورد الرئيسى للأريبيان لأسبانيا. وهى - شأنها شأن بقية بلدان الأنديز المتأثرة بتجارة المخدرات - تستفيد من إلغاء التعريفات الجمركية لمدة ٤ سنوات على صادراتها الزراعية والسلمكية الى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٢٢٩- وقد تم رفع أسعار الفائدة الرسمية على القروض الزراعية بحيث صارت قريبة من أسعار السوق ، بما يتماشى مع توصيات وكالات الإقراض الدولية، غير أن الائتمان الزراعى لا يزال يتلقى إعانات دعم كبيرة . والهدف الحالى هو توفير ائتمان مدعوم للاستثمار المتوسط والطويل الأجل مما يساعد على جذب مشاركة القطاع الخاص، وذلك بدلا من الدعم المباشر للإنتاج الزراعى.

٢٣٠- وبالرغم من ضغط الميزانية فيما يتعلق بالتثبيت/الموامة، فقد استمرت الحكومة فى تنفيذ برنامج هام للتنمية الريفية. ويجرى حاليا تنفيذ برنامج قطرى كبير للتنمية الريفية المتكاملة، وتمثل الموارد المخصصة له ١٣٪ من إجمالى الاستثمار العام و ٢٣٪ من الاستثمار العام فى الزراعة خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢. ومن المتوقع أن تستفيد نحو ٤٠٠٠٠ أسرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من هذا البرنامج.

بيرو

٢٣١- تمثل بيرو واحدة من أكثر الحالات حرجا من بين الحالات الإقليمية العديدة للانحسار الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات الأخيرة، فقد ثبت أنه من الصعوبة البالغة تقويم الاختلالات الاقتصادية الرئيسية التى تطورت خلال سنوات اتباع نموذج النمو المعتمد على الطلب المحلى، وذلك عندما تحولت الحكومة عام ١٩٨٩/٨٨ إلى انتهاج سياسات تقليدية بدرجة أكبر. فقد وصلت التوقعات التضخمية حينذاك - بالإضافة إلى الضغوط على سعر الصرف وعلى الطلب - إلى نقطة لم يفلح عندها رفع الرقابة عن الأسعار وتخفيض قيمة العملة فى إحداث أى تأثير مضاى. بل على العكس من ذلك، انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٨٪ عام ١٩٨٨، وبنسبة ١١٪ عام ١٩٨٩ ثم بنسبة ٥٪ عام ١٩٩٠. وبدلا من تخفيف حدة الأسعار، قفزت أسعار المستهلكين بنسبة ١٧٠٪ ثم إلى ٢٨٠٪ ثم إلى ٨٢٠٪ سنويا خلال نفس الفترة. وبالرغم من فوائض الميزان التجارى التى تحققت فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، فإن عجز الحسابات الخارجية ظل كبيراً. وتراوحت نسبة الدين/خدمة الدين حول نسبة ٣١٪ منذ عام ١٩٨٣. كما تشير المؤشرات الاجتماعية أيضا إلى تدهورات خطيرة. ومن ذلك أن الحد الأدنى للأجور الحقيقية فى ليما يقدر بأقل من ربع ما كان عليه عام ١٩٨٠.

٢٣٢- وقد استحدثت الحكومة المنتخبة مؤخرا تدابير تثبتيية جسورة بغرض استعادة حد أدنى من ظروف الإنعاش الاقتصادى وانخراط البلاد من جديد فى النظام المالى الدولى. وشملت هذه التدابير رفع الرقابة عن الأسعار، وإلغاء الاعفاءات الضريبية، وتحرير أسعار الفائدة، وضبط الإنفاق المالى، وتجميد الأجور، وخفض التعريفات الجمركية وتخفيض قيمة العملة بمعدلات متسارعة. وقد ساهمت هذه التدابير فى الإبطاء من معدلات التضخم منذ أغسطس/آب ١٩٩٠ إلى معدل سنوى قدر بنحو ٢١٪ فى يونيو/حزيران ١٩٩١، كما ساهمت فى مضاعفة تحصيل الضرائب من ٤٪ إلى ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتجديد احتياطات العملات الدولية. كما بدأت البلاد فى دفع تكاليف خدمة جزء من دينها الخارجى. وقد شهدت الشهور الأخيرة كذلك عودة رؤوس أموال ضخمة من الخارج وتجديدا لرصيد الودائع المصرفية الدولارية، مما يشير إلى تجدد ثقة المستثمرين.

٢٣٣- وبالرغم من التضحيات الاجتماعية الثقيلة التى فرضتها تدابير التقشف، فإنه يبدو أن هناك قدرا من التسليم بأنها ضرورة لا بد منها، طالما أن أسلوب المعالجة «بالصدمة» سوف يستغرق فترة قصيرة ومعقولة، وأنه سوف تقدم تعويضات فى صورة فرص للعمل ومساعدات للفئات الأكثر تضررا من السكان. ويعتبر برنامج الطوارئ الاجتماعية مبادرة فى هذا الاتجاه.

٢٢٤- وفى ظل هذه الظروف كان اسهام الزراعة فى الاقتصاد مخيبا للأمال فى السنوات الأخيرة. فقد نحا إنتاج جميع منتجات الاستهلاك المحلى تقريبا إلى الهبوط من حيث نصيب الفرد. غير أنه كانت ثمة استثناءات قليلة تشمل الأرز، الذى كان يتمتع بحماية قوية حتى وقت قريب، بالإضافة إلى بعض منتجات الصناعات الزراعية. ويواجه قطاع الصادرات مصاعب خطيرة فى ظل ركود العائدات من البن، وانخفاض عائدات القطن، وتعرض صادرات المساحيق السمكية للتقلبات والشكوك، كما لم يعد السكر يمثل منتجا تصديريا صافيا. ومن الناحية الأخرى، بينما كانت أسعار المنتجين المحليين للغذاء تتناقص من حيث قيمتها الحقيقية، صارت أسعار الغذاء المستورد تنافسية - بصورة متزايدة - فى الأسواق المحلية.

٢٢٥- وقد نجم هذا الوضع عن مجموعة معقدة من المشكلات الهيكلية والعارضة والمتعلقة بالسوق الدولية، لكنه من المسلم به أن السياسات قد لعبت دورا حاسما. فكما هو الحال فى كثير من البلدان الأخرى، يُنظر إلى كثير من المشكلات الآن بوصفها نتيجة لدور الدولة المفرط فى عمليات التسويق والتسعير. فقد افترقت سياسات دعم الزراعة إلى التماسك والإستمرارية. ومثال ذلك أن الاعتمادات السخية للائتمان الزراعى، وإعانات دعم المستلزمات والضمانات السعرية التى استحدثت فى ٨٦-١٩٨٨ قد أدت إلى زيادة قوية فى الإنتاج خلال هذه السنوات. غير أن هذه السياسة قد برهنت على أنها غير قابلة على الاستمرار. فمع استمرار تناقص موارد الميزانية، خفضت الاعتمادات تخفيضا حادا وارتفعت تكاليف المستلزمات ارتفاعا شديدا. ولم يكن مما يبعث على الدهشة أن تناقص الانتاج الزراعى بنسبة ٤٪ عام ١٩٨٩، ثم بنسبة ٦٪ عام ١٩٩٠ (رغم أن هاتين السنتين قد شهدتا أيضا جفافا شديدا وإصابات بالجراد).

٢٢٦- ومن بين تدابير المواءمة التى تم إقرارها مؤخرا، تتميز التدابير التالية بتأثيرها الهام على الزراعة :

- إلغاء ما كان يعرف بالسوق الموحدة لأسعار الصرف التى كانت تفرض سعر صرف رسمى مبالغاً فيه بشدة يطبق على كافة الصادرات وعلى الواردات ذات الأولوية (بما فى ذلك الغذاء). وقد وصل الأمر بهذا السعر الرسمى أن بلغت قيمته أقل من عُشر السعر الموازى، مما ألحق ظلما فادحا بالصادرات الزراعية، وقدم إعانات دعم ضمنية لواردات الغذاء، وتسبب فى ظهور تجارة غير مشروعة فى المنتجات والمستلزمات الزراعية مع بوليفيا وإكوادور؛
- التقليل الكبير لدور الدولة فى التسويق والتسعير. فقد فقدت الوكالة الرسمية للتسويق احتكارها لواردات الغذاء، كما فقدت ما كانت تقوم به من عمليات التوريد الإجبارى وضمان الأسعار، باستثناء ما يخص أقاليم وأغراضاً معينة (ولا سيما لمنع المزارعين من التحول إلى زراعة الكوكا فى إقليم سيلفا). وقد تم إلغاء كافة إعانات الدعم المباشر وغير المباشر للزراعة، وتجرى الآن دراسة إجراء إصلاحات رئيسية فى نظم تسويق الأغذية؛
- تم تحرير واردات الغذاء والمستلزمات، وصارت خاضعة للرسوم والضرائب على المبيعات.

٢٢٧- وهذه التدابير - بوصفها جزءا من استراتيجية لا يتوقع أن تؤتى ثمارها إلا فى الأجلين المتوسط والطويل - قد خلقت فى البداية ظروفا أكثر صعوبة بالنسبة للأغذية والزراعة، وبالنسبة للاقتصاد بوجه عام. غير أنه لما كان أكثر من نصف سكان البلاد، بالإضافة إلى نسبة أعلى من ذلك من سكان الريف، يعيشون بالفعل فى ظل فقر مدقع، لم يعد هناك سوى هامش ضئيل لمزيد من التضحيات التى لا طائل من ورائها على المدى

القصير. ولقد كان تفشى وباء الكوليرا مؤخرا مثالا واضحا على مستويات الإملاق التي تدنت إليها قطاعات كبيرة من السكان. وثمة مثال آخر يتبدى فى تزايد الاضطرابات الأهلية. لذا تتمثل التحديات الأساسية فى مجال السياسة فى الحفاظ على قوة الدفع الخاصة بالإصلاح لمدة طويلة تكفى للإحساس بفوائده على نطاق واسع، وإيجاد الموارد والآليات الملائمة للتدابير التعويضية خلال المرحلة الانتقالية.

التكامل بين بلدان الأنديز والزراعة

١- أُرست اتفاقية ميثاق الأنديز، الموقعة عام ١٩٦٩ فى قرطاجنة (كولومبيا)، الإطار الأسمى لجهود التكامل فى المنطقة^{٢٠}. غير أنه خلال السنوات الإحدى والعشرين التالية تضافرت عوامل عديدة ساهمت فى الحد من الانجازات، مما كان مخيبا للآمال. وكان من بين هذه العوامل محدودية التكاملية الاقتصادية باستثناء بعض البلدان، والنزاعات الحدودية وغيرها من أسباب الصراع، واختلاف النظم السياسية وتوجهات السياسات الاقتصادية، والتفاوتات الواسعة فى الثروات والموارد، وطول المسافات ووجود حواجز طبيعية أمام حركة التجارة. وبالرغم من الحجم الهائل للسوق المحتملة داخل البلدان الخمسة الأعضاء، فإن حجم التجارة فيما بين بلدان الأنديز فى أواخر الثمانينات كان أقل من ٤% من صادراتها و٥% من الواردات.

٢- بيد أن عملية التكامل فيما بين بلدان الأنديز اكتسبت رغم ذلك قوة دفع ومصداقية فى السنوات الأخيرة. ومن الأحداث الهامة التى أدت إلى ذلك توقيع «بروتوكول كيتو» الذى صار نافذ المفعول فى مايو/أيار ١٩٨٨ والذى أدخل تعديلات رئيسية على اتفاقية قرطاجنة الأصلية، واجتماع قمة رؤساء الدول فى جالاباجوس (إكوادور) فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ والذى كان علامة فاصلة فى تاريخ الميثاق. فلقد أقر لقاء جالاباجوس مخططا استراتيجيا يشمل خطوطا توجيهية سياسية لتعزيز عملية التكامل. أما القمة الخامسة التى عقدت فى كاراكاس فى مايو/أيار ١٩٩١ فقد حددت الحادى والثلاثين من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ موعدا نهائيا للاتفاق رسميا على جدول زمنى لتطبيق تعريفية خارجية مشتركة ووضع قواعد لمنطقة تجارة حرة. وتعددت كل من كولومبيا وبيرو وفنزويلا بأن تضع التعريفية الخارجية المشتركة موضع التنفيذ بحلول نهاية ١٩٩٣، وسوف تفعل ذلك كل من بوليفيا وإكوادور بحلول عام ١٩٩٥. والقسم الأكبر من التجارة فيما بين بلدان الأنديز معنى من التعريفية بالفعل رغم أنه - فيما يتعلق بالزراعة - لا تزال هناك ٢١٦ سلعة تمثل ٥٠% من قيمة التجارة الزراعية فيما بين بلدان الأنديز خاضعة للتعريفات الجمركية والقيود. والهدف العام هو إنشاء سوق مشتركة تضم ٩٠ مليونا من السكان بحلول عام ١٩٩٥.

٣- ولقد كان من العوامل الهامة التى دفعت إلى الاهتمام من جديد بالتكامل بين بلدان الأنديز إلتقاء الأهداف والمبادئ العامة للسياسات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة. وبينما لا تزال هناك اختلافات هامة بين بلدان الأنديز فى معدلات التضخم والاختلالات الاقتصادية العامة وصرامة تدابير التثبيت والمواءمة، فإن سياسات هذه البلدان قد تحركت بوجه عام نحو التوجه إلى التصدير وإلغاء القيود التنظيمية، فضلا عن أنها شهدت انفتاحا أكبر للاستثمار الأجنبى. ولقد كان توطيد ترتيبات التجارة أو التجارة التفضيلية وظهور ترتيبات

(٢٠) أعضاء ميثاق الأنديز هم بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، بالإضافة إلى فنزويلا التى انضمت عام ١٩٧٣. أما شيلي فقد كانت عضواً فى الميثاق حتى عام ١٩٧٦.

جديدة فى هذا المجال، عاملا مؤثرا آخر فى هذا الميدان. ومن بين هذه الترتيبات التى ظهرت مؤخرا بين بلدان الإقليم « خطة العمل الاقتصادى لأمريكا الوسطى » التى وقعت فى يونيو/حزيران ١٩٩٠، واتفاقية أغسطس/آب ١٩٩٠ بين بلدان المجموعة الكاريبية لإنشاء منطقة تجارة حرة، ومعاهدة أسونثيون المبرمة فى إبريل/نيسان ١٩٩١ التى أرست كل من الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى بمقتضاها إطارا لإنشاء سوق مشتركة فى المخروط الجنوبى من القارة بحلول عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى إعلان المكسيك وكولومبيا وفنزويلا عن خطة لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول يوليو/تموز ١٩٩٤.

٤- وثمة عنصر هام فى المخطط الاستراتيجى، وهو التعهد بالعمل على اتباع سياسة زراعية مشتركة من شأنها أن (أ) تسمح لبلدان الأنديز بمواجهة تشوهات السوق الزراعية العالمية على نحو أفضل، (ب) تعزيز الانسجام بين السياسات الزراعية، على ضوء العلاقات التنافسية، وذلك عن طريق صياغة برامج مشتركة يعنى كل منها بمجموعة من المنتجات الزراعية والصناعية الزراعية، مع التركيز على الأغذية، (ج) تسمح للدول الأعضاء بتبنى مواقف مشتركة فى المفاوضات الدولية المتعلقة بالزراعة. وتتضمن الأهداف العامة توسيع وتعزيز السوق شبه الإقليمية، وتقليص الاعتماد على الأغذية المستوردة من الخارج وتشجيع الصادرات الزراعية.

٥- وفى مجال التجارة الزراعية، من المقرر استحداث سياسات مشتركة فيما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٣ بشأن الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى والآلات الزراعية. وسوف يشمل ذلك إلغاء إعانات دعم الواردات من خارج إقليم الأنديز وإلغاء أسعار الصرف التفضيلية، واستحداث نظام مشترك للمعونات الغذائية يتجنب تأثيراتها التشويهية المحتملة على الأسعار الداخلية، والتنسيق بين آليات تنمية الصادرات، وتحديد مواقف مشتركة تجاه الاتفاقيات السلعية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بمستقبل الاتفاقية الدولية للبن، ودراسة الآليات البديلة لتثبيت أسعار واردات الغذاء من البلدان الواقعة خارج إقليم الأنديز.

٦- ومن المتوقع أن تعود هذه المبادرات بفوائد كبيرة عن طريق توسيع الأسواق، وتحسين القدرة التنافسية وتخصيص الموارد وخلق إطار أكثر استقراراً وتنسيقاً لسياسات التنمية الزراعية، وتقوية الموقف التنافسى والتفاوضى للإقليم الفرعى فى السياق العالمى. وبينما تبدو آفاق تحقيق خفض كبير فى اعتماد هذا الإقليم الفرعى على واردات الغذاء من خارج بلدان الأنديز محدودة فى الأجلين القصير والمتوسط، فهناك مجال رحب أمام توسيع وتنويع التجارة الداخلية. فالواردات الزراعية فيما بين بلدان الأنديز لا تكاد تتجاوز ٥% من إجمالى الواردات الزراعية لبلدان مجموعة الأنديز فى السنوات الأخيرة. كما أن هذه التجارة مركزة تركيزاً شديداً فى عدد محدود من المنتجات والأسواق فى البلدان المجاورة. ويمثل القطن واللحم البقرى ما يقرب من ٧٠% من تجارة المحاصيل والمنتجات الحيوانية فيما بين بلدان الأنديز، كما يمثلان نحو ٣٠% من إجمالى التجارة الداخلية فى المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية. وفى كولومبيا، وهى أكبر سوق زراعى فى المجموعة، تمثل الواردات السمكية من إكوادور أكثر من ٧٠% من مجموع قيمة الواردات الزراعية من بلدان الأنديز. وفى المقابل، تمثل واردات القطن من كولومبيا أكثر من نصف إجمالى واردات إكوادور الزراعية من داخل الإقليم، ونحو ثلثى واردات فنزويلا. والقسم الأكبر من واردات بوليفيا الزراعية من الإقليم الفرعى يأتى من بيرو ويتكون أساساً من السردين المعلب ولبن المضغ. وبالرغم من ذلك فقد سُجلت أمثلة مشجعة على التوسع والتنويع النشطين فى التجارة الداخلية بين بلدان الإقليم خلال السنوات الأخيرة، مثل المنتجات السمكية المصنعة، والمنتجات الاستوائية غير التقليدية، والمشروبات، والمصنوعات الصوفية، والمنسوجات. وسوف تستفيد هذه التجارة من البرنامج الحالى لتحرير التجارة الذى يهدف إلى إلغاء «قوائم الاستثناءات» تماماً، بغية تحرير التجارة الزراعية.

ياء- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة عامة على الإقليم

٢٣٨- كان لنزاع الخليج انعكاسات سلبية قوية على النظم الاقتصادية والزراعية لغالبية البلدان فى إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من وجوه عدة. فلقد أدى الارتفاع الحاد - وإن كان مؤقتا - فى أسعار النفط إلى الحد بصورة ملحوظة من الموارد المتاحة للتنمية فى البلدان المستوردة للنفط، وإلى تفاقم الضغوط التضخمية فيها. وافتقدت مبالغ طائلة من تحويلات العمال المهاجرين، واضطربت بشكل خطير أحوال التجارة وتدفقات عوامل الإنتاج وحركة السياحة. وتبين التقديرات التالية الصادرة عن صندوق النقد الدولى الوقع الإقتصادى العام لتلك المؤثرات :

- يتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلى الإجمالى للإقليم ككل من ٣,٢٪ فى ١٩٨٩ إلى - ٣,٨٪ فى ١٩٩٠، ثم إلى - ٣,٣٪ فى ١٩٩١، مما يعزى أساسا إلى الهبوط الحاد فى النشاط الإقتصادى فى العراق والكويت والأردن؛

- تقدر الخسائر فى تحويلات العاملين وإيرادات السياحة وحصيلة الصادرات فى مصر، والأردن، وسوريا، وتركيا بمبلغ مليارى دولار فى ١٩٩٠ و ٦,٥ مليار دولار فى ١٩٩١؛

- يتوقع أن يستقر معدل التضخم عند ١٤٪ تقريبا فى الإقليم ككل فى ٩١-١٩٩٢؛

- يتوقع تحول مركز الحساب الجارى الكلى للإقليم من فائض فى عام ١٩٩٠، بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلى عجز يبلغ حوالى ٥٠ مليار دولار فى ١٩٩١، و ٢٥ مليار دولار فى ١٩٩٢، وذلك بصفة رئيسية نتيجة لنفقات إعادة التعمير.

٢٣٩- وهناك تباين بين مستويات الأداء فى قطاع الزراعة كما يتبين فيما يلى :

- ارتفع الإنتاج الزراعى بنسبة ٧٪ تقريبا فى ١٩٩٠، وبذلك انتعش جزئيا بعد أن نقص بنسبة ٩٪ فى السنة السابقة. وزاد انتاج الحبوب بنسبة ١٩٪ عما كان عليه فى السنة المحصولية ١٩٨٩ التى تأثرت بالجفاف، ولكنه ظل دون المستوى القياسى الذى تحقق فى ١٩٨٨؛

- ارتفع الإنتاج الحيوانى بنسبة ٢٪ فى ١٩٩٠، مع استمرار الاتجاه الصعودى البطيء فى انتاج اللحوم والألبان الذى ساد خلال الثمانينات؛

- زاد نصيب الفرد من الإنتاج بنسبة ٤,٢٪ فى ١٩٩٠ مسجلا ثانيا أداء من حيث الجودة بين عام وآخر خلال الثمانينات. غير أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتعويض النقص الحاد فى انتاج الأغذية فى ١٩٨٩. ويرجع التحسن العام فى نصيب الفرد من الانتاج فى ١٩٩٠ - بصفة رئيسية - إلى تحسن أحوال المحاصيل فى سوريا وتركيا، واستمرار الاتجاه الصعودى العام فى انتاج لبنان. ويلاحظ من جهة أخرى أن نصيب الفرد من انتاج الأغذية انخفض فى اليمن، والجمهورية العربية الليبية، وذلك للسنة الثالثة على التوالى فيما يتعلق بليبيا.

بلدان المغرب العربي - حالات الجزائر وتونس والمغرب

٢٤٠- على الرغم من أن الجزائر وتونس والمغرب تعد من البلدان ذات الدخل المتوسط، فإنه توجد فيها فوارق ملحوظة بين مستويات الدخل. فطبقا للتقديرات يتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى هذه البلدان بين ٨٣٠ دولارا فى المغرب، و ١ ٢٣٠ دولارا فى تونس، و ٢ ٣٦٠ دولارا فى الجزائر. ويتراوح عدد السكان بين ٨ ملايين نسمة تقريبا فى تونس، وما يقرب من ٢٥ مليونا فى كل من الجزائر والمغرب.

٢٤١- وقد شهدت البلدان الثلاثة جميعا انخفاضا محسوسا فى معدلات نموها الإقتصادى خلال الثمانينات. إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى ما يقرب من ٣,٧٪ سنويا فى الثمانينات فى كل من المغرب وتونس، و ٣,٣٪ سنويا فى الجزائر، بعد أن كان قد بلغ ٥,٢٪ و ٦,٦٪ و ٧,٥٪ على التوالى خلال الفترة ٦٥-١٩٨٠. وكان تناقص نسب التبادل التجارى للخدمات المعدنية خلال الجزء الأكبر من الثمانينات هو السبب الرئيسى فى تباطؤ معدلات نمو الانتاج. ذلك أن الموارد المعدنية - وهى أساسا الهيدروكربونات فى الجزائر، والفوسفات فى المغرب، والهيدروكربونات والفوسفات كلاهما فى تونس - تساهم بنصيب كبير فى الناتج المحلى الإجمالى وحصيلة الصادرات فى تلك البلدان. وهذه السمة أكثر وضوحا فى حالة الجزائر التى تعتمد على قطاع الهيدروكربونات فى الحصول على ما يقرب من ١٣٪ من ناتجها المحلى الإجمالى و ٩٥٪ من حصيلة صادراتها.

٢٤٢- وتعد المغرب أكثر البلدان الثلاثة توجها نحو الزراعة، حيث تستأثر الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بنحو ٤٠٪ من مجموع اليد العاملة و ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى. أما بالنسبة للجزائر وتونس فإن نصيب الزراعة يبلغ نحو ٢٥٪ من مجموع اليد العاملة و ١٠-١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وقد تسارع النمو الزراعى فى البلدان الثلاثة خلال الثمانينات، بالمقارنة بالعقود السابقة، على عكس القطاعات الأخرى، وإن ظلت معدلات النمو الزراعى فى تونس لاتكاد تضارع معدلات النمو السكانى. وهكذا يتبين أن الأهمية النسبية للقطاعات الزراعية الثلاثة، من حيث مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى، تتجه الى التزايد، فضلا عن أهميتها كمصدر لتوفير العمالة.

٢٤٣- وتواجه البلدان الثلاثة جميعا مشكلة النمو السكانى السريع، ٢,٧٪ سنويا فى المغرب وتونس، و ٣,١٪ فى الجزائر. والإنتاج المحلى من الأغذية لا يكفى لسد النمو الناجم عن ذلك فى مستوى الطلب على الأغذية. وقد شهدت البلدان الثلاثة انخفاضا فى مستويات الاكتفاء الذاتى من الغذاء.

٢٤٤- ويتعرض الانتاج الزراعى لهذه البلدان، الذى يعتمد فى معظم الحالات على المناطق البعلية، لتقلبات شديدة بسبب تذبذب الأحوال المناخية. ففى تونس سجلت محاصيل قياسية من الحبوب فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٧ اللذين هطلت فيهما أمطار كافية، لكن الانتاج انهار فى ١٩٨٦، بل هبط بدرجة أكثر حدة فى ١٩٨٨. ومثل هذه التقلبات تلاحظ أيضا بوضوح فى الجزائر، ولكنها أقل حدة فى المغرب، مما يعزى جزئيا إلى تفاوت كثافة الري فى البلدان الثلاثة^{٣١}.

(٣١) تمثل الأراضى المروية ٥٪ فقط من مجموع مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى تونس والجزائر، مقابل ١٥٪ فى المغرب.

٢٤٥- وتوجه السياسات فى البلدان الثلاثة فى الوقت الحاضر نحو تحرير الأسواق والأسعار ونظم التجارة. وقد كان التحول فى السياسات أقل جذرية فى المغرب وتونس منه فى الجزائر، التى كانت فيما سبق تأخذ بنظام الإقتصاد الاشتراكى المخطط مركزيا. ويركز التوجه الجديد - فى حالة الزراعة - على آليات السوق بغية النهوض بكفاءة الانتاج الزراعى، والحد من منافسة الأغذية المستوردة والاعتماد عليها، وتنمية الصادرات.

٢٤٦- وتعتمد البلدان الثلاثة فى علاقاتها الخارجية اعتمادا كبيرا على سوق المجموعة الإقتصادية الأوروبية تصديرا واستيرادا. فعلى سبيل المثال، تتجه ٥٦٪ من مجموع صادرات تونس الى ثلاثة بلدان : فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا. ورغم أن مثل هذا التركيز أقل درجة فى الجزائر والمغرب، فإن المجموعة الإقتصادية الأوروبية تستأثر بالجزء الأكبر من تجارتها. وقد كانت الصعوبات المحسوسة التى يحتمل أن تصادفها هذه البلدان بعد ١٩٩٢ مع اكتمال وحدة المجموعة الأوروبية من بين العوامل الرئيسية التى أدت الى انشاء اتحاد المغرب العربى فى فبراير/شباط ١٩٨٩ (انظر الإطار).

الجزائر

٢٤٧- واجه الإقتصاد الجزائرى صعوبات بالغة فى السنوات الأخيرة. فقد تضافرت عوامل المديونية الثقيلة، ومشكلات المدفوعات الخارجية، والافتقار الى التقدم فى تنفيذ الإصلاحات المتوجهة نحو السوق على خفض معدلات النمو الإقتصادى. وبعد أن انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١,٢٪ فى ١٩٨٨، عاد فارتفع بنسبة ٢,٨٪ فى ١٩٩٠ و ٢,٤٪ فقط فى ١٩٩٠ - وإن كان لا يزال دون معدل النمو السكانى. بيد أن ارتفاع أسعار النفط فى أعقاب نزاع الخليج أتاح للإقتصاد الجزائرى مهلة كان فى ميسس الحاجة إليها. ورغم انخفاض أسعار النفط بعد ذلك، لاتزال آفاق المستقبل بالنسبة لقطاع الطاقة مؤاتية، كما يتوقع ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥٪ تقريبا فى ١٩٩١. كذلك تشير التقديرات إلى تحسن الزراعة بصورة ملحوظة خلال الموسم الزراعى ١٩٩١/٩٠، واستثنائها لمعدلات النمو المرتفعة بوجه عام التى سجلتها خلال العقد الماضى. غير أن الجزائر ربما تحتاج الى ما يقرب من ٤ ملايين طن من الحبوب لسد الاحتياجات المحلية من الأغذية فى ١٩٩١. والواقع أن مشكلة العجز الغذائى، حتى فى أفضل السنوات المحصولية، قد تحولت الى مشكلة هيكلية كبرى خلال العقود الثلاثة الماضية.

٢٤٨- وحيث أن معدل النمو السكانى يربو على ٣٪ سنويا، بينما لم يتجاوز معدل نمو الانتاج الزراعى ١-٢٪ سنويا خلال الستينات والسبعينات، فقد أصبحت الجزائر أحد البلدان الست الأكثر استيرادا للأغذية فى العالم النامى. وقد تسارع نمو الانتاج الكلى من الأغذية حتى تجاوز معدله ٤٪ سنويا خلال الثمانينات، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب انخفضت من ٩٠٪ عند استقلال الجزائر فى ١٩٦٢ الى ما يقرب من ٢٥٪ فى السنوات الأخيرة. وارتفعت قيمة الواردات الغذائية من ١١٪ تقريبا من قيمة الواردات الكلية فى أوائل السبعينات الى أكثر من ٢٠٪ فى ١٩٨٨. وعلى العكس من ذلك، تناقص نصيب الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات تناقصا شديدا من ١٢٪ تقريبا الى أقل من ١٪ خلال نفس الفترة، مما يعكس تزايد الأهمية النسبية لصادرات من الهيدروكربونات، وكذلك ببطء وتقلب معدلات نمو حصيللة الصادرات الزراعية.

٢٤٩- وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تحولا رئيسيا فى السياسات الزراعية. إذ كان الهدف الإقتصادى العام قبل الاقدام على الإصلاحات المتوجهة نحو الأسواق فى أواخر الثمانينات هو التصنيع السريع عن طريق

التخطيط المركزي ومشاركة القطاع العام مشاركة رئيسية في الصناعة التحويلية والخدمات. وقد أمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة عن طريق استثمارات كانت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي من أعلى النسب في العالم، وذلك بفضل النمو في صادرات الهيدروكربونات. وقد أدخلت في الثمانينات بعض التعديلات على استراتيجية الاقتصاد المركزي، ولكن الضغوط المطالبة بالإصلاح تزايدت مع انخفاض أسعار النفط في ١٩٨٦ وما أعقب ذلك من تدهور في الحسابات الجارية وارتفاع في أعباء خدمة الديون. وقد طبقت إصلاحات اقتصادية أساسية للتوجه نحو السوق منذ عام ١٩٨٧، ويعتبر إصلاح القطاع الزراعي حجر الزاوية في تلك الإصلاحات. ومن الأهداف المحورية للإصلاح تحسين أداء القطاع الزراعي، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، ووقف تيار النزوح من الريف الى الحضر عن طريق زيادة الدخل الزراعي.

٢٥٠- وقد كانت الزراعة الجزائرية، قبل الإصلاحات، تتألف من مزارع جماعية أوتابعة للدولة تتميز باتساع النطاق وكثافة رأس المال، ومزارع خاصة صغيرة. وكان القطاع الزراعي الاشتراكي يتمتع بالأولوية في توزيع المستلزمات والمعدات والإئتمان، ويستخدم العدد الأكبر من الجرارات، ويضم أفضل الأراضي. ومع ذلك أظهر القطاع الخاص قدرا أكبر من الحيوية والكفاءة. وقد اعتري الركود إنتاجية الحبوب في القطاع الزراعي الاشتراكي خلال الفترة ٧٣-١٩٨٦، بينما زادت إنتاجية المزارع الخاصة بنسبة ٢,٨٪ سنويا في المتوسط. وكان من نتيجة ذلك أن ضاق الى حد ملحوظ فارق الانتاجية بين القطاعين. ورغم أن قطاع المزارع الاشتراكية كان يتمتع بمستويات أفضل من الأراضي والموارد الأخرى، فإنه لم ينتج سوى ٣٩٪ من مجموع انتاج الحبوب وذلك باستخدام ٣٥٪ من المساحة الكلية للأراضي المزروعة بالحبوب. يضاف الى ذلك أن مزارع القطاع الاشتراكي كانت تتكبد بوجه عام خسائر مالية كبيرة.

٢٥١- وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لإصلاح القطاع الزراعي الاشتراكي خلال الثمانينات، فقد بقيت مشكلات الاستخدام غير الكافي للموارد وتدنى الكفاءة بالمقارنة بالتكلفة دون حل. ومن ثم تقرر في عام ١٩٨٧ تصفية قطاع المزارع الاشتراكية. وتم خلال فترة قصيرة نسبيا في المدة ٨٧-١٩٨٨ تقسيم المزارع الكبيرة الى وحدات أصغر تمثل كل منها مزرعة خاصة يعمل فيها ثلاثة أفراد على الأقل، وفي بعض الحالات أعيد تقسيم تلك الوحدات الى مزارع فردية. ومنح المزارعون حقوق الإنتفاع بتلك الأراضي مع جواز انتقالها للغير في حالة الوفاة.

٢٥٢- والواقع أن التجربة لم يمض عليها وقت طويل حتى يمكن تقييم تأثير الإصلاح على الانتاج. يضاف الى ذلك أن الموسمين الزراعيين اللذين أعقبا الإصلاح قد تأثرا سلبيا بظروف الجفاف، مما زاد من المشكلات المعقدة المرتبطة بالتكيف مع الهيكل الجديد للملكية الأراضي. ويلاحظ فضلا عن ذلك أن الإصلاح لم يقض تماما على الطابع المزدوج للقطاع الزراعي الجزائري. ذلك أن الوحدات الزراعية التي انشئت نتيجة لتصفية المزارع التابعة للدولة تبلغ مساحتها في المتوسط خمسة أضعاف مساحة المزارع الخاصة التقليدية الصغيرة، كما أنها تفوقها من حيث العصرية وكثافة رأس المال. ويتوقف مستقبل تنمية القطاع الزراعي على نجاح السياسات الحكومية في تعويض قطاع المزارع التقليدية الصغيرة عما لقيه من إهمال طيلة سنوات، كما يتوقف أيضا على كيفية استجابة المزارع الخاصة الصغيرة لتحديات السوق وحوافزها.

تونس

٢٥٣- سجل الإقتصاد التونسي انتعاشا ملحوظا بعد انخفاض معدل نموه فى ١٩٨٨. فارتفع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ٣,٥٪ فى ١٩٨٩ و ٦,٥٪ فى ١٩٩٠، مما يرجع بوجه خاص الى التوسع فى الصادرات وجودة المحاصيل. غير أنه لا يَحتمل أن تتحقق التوقعات السابقة بزيادة الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٤,٥٪ فى ١٩٩١، وذلك بسبب انعكاسات أزمة الخليج. وتشير التقديرات الحالية الى أن معدل الزيادة سيبلغ ٣٪. ويلاحظ أن المكاسب التى تحققت نتيجة لارتفاع أسعار النفط وحصيلة الصادرات مؤقتا فى أعقاب نزاع الخليج، قد قابلها الى حد كبير انخفاض إيرادات السياحة، وخسارة أسواق التصدير فى الكويت والعراق، وهبوط تحويلات العاملين التونسيين فى الخليج.

٢٥٤- ورغم أن قطاع الزراعة ومصايد الأسماك التونسي لا يمثل أكثر من ١٤٪ تقريبا من الناتج المحلى الإجمالى، فإن القطاع ينتظر له النمو السريع فى الأمد الطويل. وقد تضاعفت القيمة المضافة فى قطاع الزراعة أكثر من ست مرات فى ١٩٧٠ و ١٩٨٧، أى بمعدل يبلغ نحو ضعف المعدل المتوسط للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى مجموعها. بيد أن هذا التوسع العام اكتنفته تقلبات سنوية ملحوظة تجعل من الصعب تقييم أداء القطاع. ورغم التحسينات التى أدخلت على نظام الري، فقد تفاوت بصورة متزايدة إنتاج الحبوب التى تغطى أكثر من ثلث المساحة المزروعة. بل سجلت تقلبات ضخمة لم يسبق لها مثيل أثناء العقد الماضى : ما بين محصول حبوب قياسي بلغ نحو ٢,١ مليون طن فى ١٩٨٥، ومحصول أصابه الجفاف فبلغ ... ٢٩٥ طن فى ١٩٨٨. ويمثل هذان المحصولان أعلى وأدنى مستويين للإنتاج منذ أوائل الخمسينات. وفى مواجهة مستويات الإنتاج التى لا يمكن التنبؤ بها هذه، كان هناك نمو سكانى ملحوظ، ونزوح متسارع من الريف الى الحضر، ولاسيما الى العاصمة تونس، وطلب متزايد بشدة على الغذاء^{٣٢}. وكان من نتيجة ذلك تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية، رغم تباطؤ معدلات نموها خلال الثمانينات، بسبب الصعوبات المالية. وقد تزايد حجم الواردات الغذائية بمعدل ١٠٪ سنويا خلال السبعينات، و٦٪ خلال الثمانينات. وخلافا لما كان عليه الحال فى العقود السابقة، أصبحت هذه الواردات تستهلك نصيبا أكبر من مجموع حصيلة الصادرات خلال الثمانينات. وقد انخفضت نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الصادرات من ٤٠٪ تقريبا فى السبعينات الى ٢٣٪ فى أوائل الثمانينات، ولكنها عاودت الارتفاع حتى بلغت ٢٨٪ تقريبا فى أواخر الثمانينات.

٢٥٥- وتمثل الصادرات الزراعية حاليا نحو ٨٪ من مجموع الصادرات السلعية، وذلك مقابل ٦٪ فى أوائل الثمانينات، و٣٪ فى أوائل السبعينات. وقد زادت الصادرات الزراعية من حيث الحجم والقيمة كليهما بمعدل ٧٪ تقريبا فى المتوسط خلال الثمانينات. وعلى خلاف الحال فى السبعينات التى شهدت ارتفاعا شديدا فى أسعار التصدير، كان راجعا أساسا إلى ارتفاع أسعار الأسمدة الفوسفاتية، ظلت قيمة الوحدة من الصادرات ثابتة نسبيا خلال الثمانينات.

٢٥٦- وقد اكتسب القطاع الفرعى لمصايد الأسماك أهمية اقتصادية ضخمة خلال العقدين الماضيين. وتزايد المصيد من الأسماك البحرية بمعدل ٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الثمانينات، مما مكن ذلك القطاع الفرعى من

(٣٢) زاد مجموع السكان بنسبة ٢,٦٪، ولكن عدد السكان الزراعيين انخفض بنسبة ١,٣٪ سنويا خلال الثمانينات.

مضاعفة نصيبه من مجموع الصادرات الزراعية من ٢٠٪ فى أوائل الثمانينات، الى أكثر من ٤٠٪ فى السنوات الأخيرة. إلا أنه يلاحظ ظهور بعض أعراض الإسراف فى استغلال مصائد الأسماك، حيث تتناقص معدلات نمو المصيد بوجه عام، وكذلك كميات المصيد من أنواع معينة من الأسماك.

٢٥٧- وتطبق تونس منذ عام ١٩٨٦ برامج للإصلاح الإقتصادى تستهدف جعل الإقتصاد أكثر توجها الى الخارج وتنمية دور القطاع الخاص. وقد شملت عملية الإصلاح، بدافع من الاختلالات الإقتصادية الكلية المتعاظمة فى النصف الأول من الثمانينات، إلغاء الرقابة على الأسعار المحلية، وإزالة القيود على الاستيراد، وإصلاح النظام الضريبى والقطاع المالى.

٢٥٨- وتنفذ تدابير إصلاح القطاع الزراعى بمساعدة قروض من البنك الدولى، فى إطار برامج للمواءمة الزراعية. وتشمل أهداف هذه البرامج مايلى:

- زيادة الحوافز المقدمة للمنتجين عن طريق تحرير أسعار الانتاج أو مواءمتها؛
- إلغاء إعانات دعم المستلزمات والائتمان؛
- ترشيد التدخل الحكومى عن طريق تحويل أنشطة الانتاج والتسويق الى القطاع الخاص، مع تعزيز الجهود الحكومية فى مجال أنشطة المساندة والرقابة والتنظيم؛
- تحسين كفاءة الإنفاق والاستثمار الحكومى؛
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية (صون التربة، واستخدام المياه، والغابات، وموارد مصائد الأسماك)؛
- تعزيز استخدام القدرات التحليلية لوزارة الزراعة ومتابعة الأداء فى القطاع.
- ٢٥٩- ويولى اهتمام خاص لأربعة مجالات ذات أهمية أساسية بالنسبة للتنمية الزراعية:
- نظام حيازة الأراضى، ولاسيما التفتيت المفرط للحيازات؛
- صون التربة ووقف التصحر؛
- صون موارد المياه؛
- تنمية مصائد الأسماك.

٢٦٠- ويعتبر تفتيت الحيازات الزراعية من المعوقات الأساسية للتنمية الزراعية. وتشير التقارير الى أن عدد المزارع تزايد من ٣٢٠.٠٠٠ وقت الإستقلال إلى ٤٠٠.٠٠٠ فى السنوات الأخيرة. ويحد تقلص حجم الحيازات من إمكانية تطبيق طرق الزراعة الحديثة نسبيا، واستعمال أصناف جديدة من التقاوى، والتوسع فى الرى. وتشمل التدابير التى اتخذت مؤقتا للتغلب على عملية تفتيت الحيازات منح قروض خاصة للمزارعين الشبان لشراء الحيازات التى تنتقل ملكيتها الى عدة ورثة بعد وفاة أصحابها.

٢٦١- وفى مجال صون التربة، بدأ فى عام ١٩٩٠ فى تنفيذ خطة عشرية لإعادة التشجير، وتطبيق سياسات لوقف التصحر، وبرنامج لحماية التربة.

٢٦٢- وقد أكدت كارثة الجفاف التى حلت بالبلاد فى ١٩٨٨ - ١٩٨٩ أهمية تكثيف الجهود من أجل تحسين صون موارد المياه الشحيحة وإدارتها، وتوسيع الرقعة المروية. واستأثرت الاستثمارات فى مشروعات موارد المياه والمشروعات الأخرى المتصلة بها بنحو ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات فى قطاع الزراعة ومصايد الأسماك والغابات فى فترة خطة التنمية ٨٧-١٩٩١. وينتظر المحافظة على هذه النسبة، إن لم تزد، فى السنوات القادمة. وتستثمر حاليا مبالغ طائلة فى البنيات الأساسية لإدارة المياه، والسدود، والبحيرات الصناعية والآبار. وتشير التقارير الى أن المستوى الإجمالى للاستثمارات فى الزراعة فى عام ١٩٩٠ قد بلغ نحو ضعف ما كان عليه فى السنة السابقة.

٢٦٣- وفى مجال تنمية مصايد الأسماك، تواجه الحكومة تحديا مزدوجا يتمثل فى توسيع الصناعة السمكية وتحديثها، مع ضمان الاستخدام القابل للاستمرار للثروة السمكية البحرية المتوافرة. وقد بذلت جهود كبيرة منذ عام ١٩٨٥ لتوسيع طاقة المرافىء، وتوفير إعانات الدعم والإئتمان بشروط ميسرة من أجل تنمية أسطول الصيد وتحديثه. وتشير الدراسات الاستكشافية إلى أن حجم الموارد السمكية القابلة للاستغلال يقدر بنحو ٢٠٠ ... طن سنويا. ويجرى العمل على ترشيد استغلال موارد مصايد الأسماك عن طريق توزيع أسطول الصيد توزيعا أفضل بين مناطق الصيد المختلفة.

٢٦٤- ومن المجالات الأخرى التى تزخر بإمكانات إنمائية ضخمة تربية الأحياء المائية التى أصبحت تستأثر باهتمام ودعم متزايدين. وقد عدل قانون الاستثمارات الزراعية والسمكية وسنت اللوائح التنظيمية والسياسات اللازمة لتشجيع الاستثمار فى تربية الأحياء المائية. وستقدم قروض مدعومة لنفس الغرض. ويجرى حاليا تشغيل ثلاثة مشروعات واسعة النطاق فى هذا المجال، والتخطيط لإنشاء مشروعات أخرى. ويتمثل الهدف المنشود فى الوصول بمستوى الإنتاج الى ١٠ ... طن سنويا بحلول عام ٢٠٠٠.

المغرب

٢٦٥- تعرض الإقتصاد المغربى لضغوط شديدة عقب ارتفاع أسعار النفط، ومن جراء عدم الاستقرار الإجماعى والسياسى ونقص إيرادات السياحة بسبب نزاع الخليج. ورغم إجراء تخفيضات شديدة فى الإنفاق الحكومى، لا يزال عجز الميزانية مرتفعا، مع تفاقم معدلات التضخم. وقد تم التوصل الى اتفاق مؤات لإعادة جدولة الديون فى ١٩٩٠، إلا أنه لم يخفف هذه الضغوط بالقدر اللازم حتى الآن، ولم يتجاوز معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٢,٤٪ فى ١٩٩٠، ويحتمل أن يظل منخفضا فى ١٩٩١. ويلاحظ من منظور أطول أمدا أن نمو الناتج المحلى الإجمالى تعثره تقلبات شديدة، ترجع أساسا الى عدم استقرار الأداء الزراعى، وتغير الظروف بالنسبة للأسعار الدولية للفوسفات. ومن المشكلات الرئيسية التى تواجه الإقتصاد المغربى الاعتماد الى حد كبير على القطاعات الأولية المعرضة لمؤثرات خارجية متغيرة.

٢٦٦- ويستخدم القطاع الزراعى المغربى نحو ٤٠٪ من قوة العمل. وتعد الصادرات من المواد الغذائية من المصادر الهامة للنقد الأجنبى، وتمثل ما يقرب من ربع الصادرات الكلية للبلاد. وتحتل المغرب المرتبة الثالثة بين البلدان

النامية المنتجة للحبوب في القارة الأفريقية، ولكنها لاتزال تعتمد كثيرا على الواردات الغذائية (وخاصة القمح) التي شكلت في عام ١٩٨٨ نحو ١١٪ من مجموع وارداتها. ويمكن القول بأن المغرب تنتج من اللحوم ما يكفي لسد احتياجاتها المحلية. وقد كان أداء القطاع الزراعي طيبا في معظم سنوات الثمانينات، حيث تضاعف تقريبا حجم الانتاج من الحبوب والبقول والمحاصيل الزيتية فيما بين ٧٩-١٩٨١ و ١٩٨٩. كذلك حقق قطاع مصايد الأسماك نموا سريعا رغم تقلص كميات المصيد وتعرض صناعة تجهيز الأسماك لبعض الصعوبات في السنوات الأخيرة. ويوفر قطاع مصايد الأسماك فرص العمل لنحو ١١٠.٠٠٠ شخص ويساهم بنحو ٨٠٪ من مجموع حصيد الصادرات، مقابل ٥٪ فقط في أوائل الثمانينات.

٢٦٧- وتطبق المغرب، شأنها كشأن البلدين الآخرين، سياسات تهدف إلى تحرير الإقتصاد وتقليص دور الحكومة. ويجرى في إطار الخطة الخمسية للفترة ٨٨-١٩٩٢ إصلاح للقطاع العام، يتضمن تحويل عدد من الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وعددا من تدابير التحرير المختلفة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص. ويجرى العمل على تحقيق هذه الأهداف أيضا في إطار برنامج جديد للمواءمة الهيكلية بدأ تنفيذه في ١٩٨٩، ويتضمن إعادة هيكلة الديون، وتحرير التجارة الخارجية من القيود، وإصلاح نظم الإدارة والضرائب، وتخفيض الانفاق الحكومي.

٢٦٨- وتتمثل الأهداف المحورية للحكومة المغربية في مجال الزراعة في زيادة الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي من خلال التوسع في الإنتاج الزراعي الحديث القائم على الري، وتنمية الطاقات التصديرية للصناعات الزراعية وإنتاج الألياف ومصايد الأسماك.

٢٦٩- ويمكن التعرف على كيفية ترجمة هذه الأهداف العامة إلى أولويات محددة من واقع الإنفاق الاستثماري الحكومي في ١٩٩٠، والاعتمادات المزمع تخصيصها في ١٩٩١^{٣٣}. وقد خضعت ميزانية وزارة الزراعة، وهي الثالثة من حيث حجم الاستثمارات بين ميزانيات الوزارات المختلفة، للقيود العامة المفروضة على الميزانية بهدف استعادة التوازن المالي. فقد اعتمدت في ١٩٩٠ ميزانية منقحة خفضت فيها اعتمادات الإستثمار بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه في الميزانية الأصلية لعام ١٩٩٠، مع تخفيض الاعتمادات الاستثمارية لوزارة الزراعة بنسبة ١٧٪. وتتضمن ميزانية ١٩٩١ زيادة طفيفة في الإنفاق الإستثماري الكلي بالمقارنة بالميزانية المنقحة لعام ١٩٩٠، ولكن الزيادة في ميزانية وزارة الزراعة تبلغ ١٤٪، وفي ميزانية وزارة الأشغال العامة (المسؤولة - ضمن عدة أمور- عن تشييد السدود الكبيرة) تبلغ ٩٪. وسوف توجه ميزانية الزراعة في المقام الأول نحو مشروعات استصلاح الأراضي وموارد المياه والري، وإعادة تشجير ٦٠.٠٠٠ هكتار، ومشروعات تعزيز الإكتفاء الذاتي وتنمية الثروة الحيوانية. وتشمل ميزانية الأشغال العامة اعتمادات لاستكمال أربعة سدود كبيرة والبدء في تشييد سد جديد. وتعتمد الحكومة - إلى جانب مساهمتها المباشرة في تكوين رأس المال في المجالات المتصلة بالزراعة - زيادة مساهمة المجتمعات المحلية في الإنفاق الإستثماري.

٢٧٠- وقد خصصت اعتمادات أقل نسبيا للإستثمار الحكومي في قطاع مصايد الأسماك. بيد أن هذا القطاع تتدفق عليه استثمارات خاصة ضخمة تقدر في ١٩٩١ بثلاثة أمثال ما كانت عليه في السنة السابقة. ويتوقع تخصيص نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات لشراء ٧٨ سفينة للمصيد في أعالي البحار.

(٣٣) ترد هذه الاعتمادات في وثيقة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩١، الذي ينظر فيه البرلمان حاليا.

٢٧١- وفيما يتعلق بالقطاع الخارجى، كان لتحرير التجارة من القيود التنظيمية وتخفيض قيمة العملة المحلية، اللذين تما فى مايو/أيار ١٩٩٠، تأثير إيجابى على الصادرات الزراعية. ومن التدابير الأخرى التى اتخذت حديثا مضاعفة طاقة النقل الجوى للبخائع فى شركة الخطوط الجوية الوطنية، وتخفيض أجور النقل الجوى للبخائع بنسبة ٥٠٪ لتشجيع تصدير السلع الزراعية السريعة التلف الى أوروبا وكندا. كذلك أبرمت المغرب عدة اتفاقات تجارية ثنائية، وخاصة مع الجزائر، لتصدير الموالح. غير أنها تشعر بقلق شديد من احتمال فقدان مركزها التنافسى فى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية لصالح أسبانيا والبرتغال اللتين تعدان من كبار المنافسين للمغرب فيما يتعلق بتصدير الموالح والخضر والمنتجات السمكية والأغذية المصنعة. وتعتبر امكانية الوصول الى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذات أهمية كبرى بالنسبة للمغرب (استوردت المجموعة فى ١٩٨٩ ما يقرب من ٧٣٪ من صادرات المغرب من الموالح). وكانت المغرب قد أبرمت فى ١٩٨٨ بروتوكولا تجاريا ينص على إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات المغرب التقليدية تدريجيا بنفس معدلات إلغاء التعريفات الجمركية على صادرات أسبانيا والبرتغال من نفس السلع الى شركائهما فى المجموعة الأوروبية. إلا أن أنواعا مختلفة من الفاكهة والخضر الطازجة والمجهزة، والزهور الطازجة والنبيد، تخضع لحصص متفق عليها أو لتعريفات جمركية موسمية.

إتحاد المغرب العربى

١- أنشأت الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس فى فبراير/شباط ١٩٨٩ اتحاد المغرب العربى. وقد أنشأ الاتحاد مجلسا لرؤساء الدول يرأسه أحدهم بالتناوب، ومجلس وزراء، وأمانة، وبرلمانا يضم ٢٠ نائبا من كل قطر. وتشمل الأهداف العامة لاتحاد المغرب العربى مايلى : تحقيق التكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء الخمس؛ وإزالة الحواجز التى تعترض حرية انتقال السلع والأفراد والخدمات ورؤوس الأموال؛ وإرساء إطار لمعالجة القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية ذات الأهمية المشتركة. كما يستهدف هذا التجمع القطرى الإقليمى الجديد توفير إطار للتعامل المشترك مع المشكلات والقضايا المتعلقة باستكمال السوق الداخلية الموحدة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٩٣. وعلى حين تستوعب المجموعة الأوروبية حاليا ما يقرب من ٧٠٪ من صادرات بلدان المغرب، لاتزال التجارة فيما بينها محدودة من حيث أهميتها.

٢- وتشمل التدابير التى اتخذت فعلا على طريق التكامل الإقتصادى الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة، ومصرف مشترك للاستثمار. كما تم التوصل الى اتفاق رسمى بشأن إنشاء اتحاد جمركى بحلول عام ١٩٩٥.

٣- كما تدور المناقشات حول التعاون فى بعض المجالات الأخرى، مثل التنفيذ الفعلى للميثاق المغربى لحماية البيئة، الذى اعتمد من قبل، والتخطيط لإبرام اتفاقية مغربية للضمان الإجتماعى، والتعاون القضائى والقانونى بين البلدان الأعضاء. ومن بين الأمور الأخرى الجارى مناقشتها حاليا حرية انتقال الأشخاص، وإصدار بطاقات هوية مشتركة، وتنسيق مكافحة إساءة استعمال المخدرات، والتعاون فى ميادين التعليم والبنى الأساسية.

٤- وقد أقام اتحاد المغرب العربى أيضا اتصالات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وانعقد الإجتماع الأول المشترك بين وزراء خارجية المجموعة الأوروبية واتحاد المغرب العربى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠، حيث اشتمل جدول أعماله على عدد من الموضوعات، مثل الهجرة، والمبادرات المالية، والديون.

٥- ورغم أنه لم يمض وقت كاف يسمح بتقييم مدى حيوية هذا المخطط التكاملى وتأثيره فى الأمد الطويل، فإن الآفاق المتاحة لتعزيزه تبشر بالخير، وذلك فى ضوء ماتحقق من تقدم حتى الآن. وفضلا عن ذلك، فقد استمرت جهود التكامل حتى فى غمار الشكوك والاحتكاكات الخطيرة التى ظهرت إبان حرب الخليج، مما يؤكد حرص حكومات المغرب العربى على تطوير مواقف مشتركة، والانتقال من مرحلة الاستراتيجيات الإنمائية القطرية الى استراتيجيات تشمل المنطقة بأسرها.

البلدان المتقدمة

كاف - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى

٢٧٢ - تسارعت عملية الإصلاح فى اتجاه التحول إلى إقتصاديات تعتمد على السوق خلال ١٩٩١/٩٠ فى أوروبا الشرقية، ولا سيما فى بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وقد استمرت هذه العملية أيضا فى الإتحاد السوفيتى، وإن كان ذلك بمعدل أبطأ. غير أن كلا من بلغاريا ورومانيا لم تبدلا بعد جهدا سياسيا متكاملًا فى اتجاه إصلاح متوجه نحو السوق. وقد أثرت جميع المجالات الرئيسية للإصلاح المؤسسى والهيكلى على الزراعة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة: الجهود المبذولة لتطوير قطاع خاص تنافسى؛ تحرير الأسواق المالية، إعادة تنظيم أسواق العمل؛ التخلي عن الهياكل التجارية التقليدية بين دول مجلس المعونة الإقتصادية المتبادلة، مع إعادة توجيه التجارة نحو منطقة العملات القابلة للتحويل. ولقد كان لبرنامج من برامج الإصلاح - على وجه الخصوص - تأثيرات عاجلة وبعيدة الأثر على الزراعة: تحرير الأسعار والإصلاحات المتعلقة بحيازة الأرض. وكما هو مبين فيما يلى، أحرز تحرير الأسعار تقدما ضخما فى معظم بلدان أوروبا الشرقية، حيث أصبح لا يخضع للرقابة سوى عدد قليل من المواد الغذائية والمستلزمات الزراعية بالإضافة إلى المرافق العامة. كما قامت معظم البلدان أيضا بإلغاء التدخل الحكومى وإعانات دعم الأغذية. وقلصت من التدخل فى تحديد أسعار توريد المنتجات الزراعية بحيث اقتصر ذلك على عدد محدود من السلع. بيد أن الإصلاح السعري قد طبق بقوة أقل كثيرا فى الإتحاد السوفيتى، حيث تحددت أسعار عدد قليل فقط من المنتجات الزراعية من خلال عقود تفاوضية.

٢٧٣ - ولقد حظى مجال هام آخر من مجالات سياسات الإصلاح - وهو حيازة الأرض - بقوة دفع هو الآخر خلال عام ١٩٩٠ وبدايات ١٩٩١. فقد أقرت كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفيتى قوانين للإصلاح الزراعى. وبينما تختلف إجراءات نقل حقوق الملكية اختلافا كبيرا بين البلدان المختلفة، فإن الملكية الخاصة للأرض قد تقدمت باطراد، ولاسيما فى أوروبا الشرقية.

نظرة عامة على الأقطار

٢٧٤ - بولنده. بحلول يناير ١٩٩٠ كانت بولنده قد ألغت تقريباً كافة صور الرقابة الحكومية على الأسعار كما ألغت إعانات الدعم. وخفضت إعانات دعم الانتاج والاستهلاك من أكثر من ٥٠٪ من الميزانية و ١٥٪ من الناتج

المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ الى ١٥٪ من الميزانية و٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩١. وتتحدد غالبية الأسعار الآن، بما فى ذلك الأسعار الزراعية، بموجب قوى السوق. والواقع أن المواءمات السعرية لاتزال تعتبر مطلوبة بالنسبة لعدد قليل فقط من المنتجات، مثل الغاز الطبيعى والكهرباء. غير أن بولنده لاتزال تحتفظ برقابة على أسعار القمح، كما خصص صندوق تثبيت صغير لدعم بعض الأسعار الزراعية. وتقوم الحكومة بشراء الحبوب وفقاً لمبدأ التسليم الأجل رغم أن علميات التوريد الاجبارى قد صادفت صعوبات من بينها الافتقار الى مرافق التخزين.

٢٧٥- وقد أسفر إلغاء إعانات دعم أسعار الاستهلاك وغالبية أسعار المستلزمات والمنتجات الزراعية عن انخفاض الطلب المحلى، مع ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية. والواقع أن نقص الأغذية قد اختفى بعد فترة قصيرة من تحرير الأسعار فى أوائل عام ١٩٩٠. وتتوافر الآن إمدادات كافية من الطعام فى أسواق التجزئة.

٢٧٦- ولايزال التضخم يمثل مشكلة بالغة الصعوبة بالرغم مما طرأ عليه من انخفاض سريع مقارنة بالمعدلات البالغة الارتفاع التى كانت سائدة فى أوائل ١٩٩٠. وبالرغم من أن أسعار الاستهلاك قد عاودت الارتفاع فى أواخر العام. بسبب ارتفاع أسعار النفط الى حد كبير - فإن التنبؤات الخاصة بعام ١٩٩١ تشير الى بعض التباطؤ.

٢٧٧- وقد بدأ العمل بنظام قابلية الزولوتى للتحويل فى الداخل فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٠، ولاتزال الحكومة مستمرة فى استحداث سياسات أخرى لتحرير التجارة. وقد ظل سعر الصرف، الثابت مقابل الدولار، مستقراً. وبالإضافة الى الإعفاءات أو معدلات التعريفية المنخفضة المطبقة على واردات الغالبية العظمى من السلع الزراعية، ألغيت إعانات الدعم والقيود الكمية على معظم الصادرات. غير أن صادرات بعض المنتجات الزراعية لاتزال خاضعة للرقابة بغية تأمين إمدادات محلية كافية من الغذاء. ومن ناحية أخرى، قدمت بعض إعانات الدعم على صادرات السكر فى عام ١٩٩٠. وتتمتع المؤسسات الخاصة بحرية المنافسة مع الاحتكارات التجارية الحكومية السابقة.

٢٧٨- وكان حوالى ٢٥٪ فقط من الأراضى الزراعية فى بولنده قد أمم وجرى تنظيمه فى صورة مزارع تابعة للدولة، أما الباقي فقد ظل مملوكاً ملكية عائلية ويدار بواسطة ٢,٧ مليون مزرعة خاصة. وتعامل مزارع الدولة الآن نفس معاملة مؤسسات الدولة الجارى تحويلها الى القطاع الخاص بموجب قانون صدر فى يوليو/تموز ١٩٩٠. ويسمح هذا القانون لشركات المساهمة ببيع الأسهم للمواطنين البولنديين، والتسويق، والاستثمار الأجنبى المباشر. ويتيح نظام الأسهم للعاملين من مزارع الدولة شراء نسبة تصل الى ٢٠٪ من الأسهم المتاحة وذلك بسعر يقل ٥٠٪ من قيمتها فى السوق، وأكثر من ذلك بسعر ٨٠٪ من قيمة السوق.

٢٧٩- ويتم وفق برنامج ينفذ حالياً، تمليك نحو ٢٤٠٠ تعاونية ريفية لأعضائها، بحيث تصبح مؤسسات متوجهة نحو السوق تقوم بتسويق المحاصيل وتوفير الائتمان وغيره من الخدمات اللازمة للمزارعين والتجار.

٢٨٠- المجر. وسعت المجر مجال إصلاحاتها عام ١٩٩٠ من مرحلة الانتاج الى مرحلتى التسويق والتجارة. وقد تم بالفعل تحرير أسعار الانتاج فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٠. وزادت أسعار الاستهلاك بنسبة ٢٩٪ فى عام ١٩٩٠ حيث ألغيت معظم إعانات دعم المستهلكين. غير أن الحكومة احتفظت بسلطة تحديد أسعار الاستهلاك وشرعت فى تنفيذ برنامج للتعويضات للمساعدة على تخفيف وطأة بعض آثار ارتفاع الأسعار. وتشير توقعات عام

١٩٩١ الى معدلات تضخم تتراوح ما بين ٣١-٣٧٪، بينما من المخطط ألا تتجاوز مدفوعات التعويضات ٢٠٪ فقط، مما يعنى انخفاضاً فى الدخل الحقيقى.

٢٨١- وقد خفضت عملة المجر، الفورنت، بمقدار ١٥٪ مقابل العملات الغربية فى يناير/كانون الثانى ١٩٩١، وهو التخفيض الأول منذ فبراير/شباط ١٩٩٠. غير أنه لم يُعلن حتى الآن عن أية خطط رسمية بشأن قابلية العملة المجرية للتحويل. وحيث أن احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد أُلغى فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠، فقد صار بمقدور أى مؤسسة خاصة القيام بعمليات تجارية خارجية بعد تسجيلها لدى وزارة التجارة. وبالرغم من إلغاء قيود التجارة على ٨٥٪ من مجموع المنتجات، لا يزال يشترط الحصول على تراخيص بشأن واردات الغذاء، كما أن التصاريح مطلوبة أيضاً عند تصدير الأغذية الرئيسية. وبينما لا يُعتبر قطاع التجارة الخارجية فى المجر منفتحاً انفتاحاً كاملاً، فقد أصبحت معظم حواجز التجارة القائمة الآن واضحة المعالم.

٢٨٢- ولقد أنشأت المجر فى عام ١٩٩٠ "وكالة أملاك الدولة" لتنفيذ برامج تحويل الملكية الى القطاع الخاص. وثمة نمطان من برامج التحويل للقطاع الخاص يؤثران على الأراضى الزراعية : برنامج يعتمد على المبادرة الذاتية، حيث تقترح مؤسسة ماخططاً من جانبها تقدمها الى "وكالة أملاك الدولة" وبرنامج حكومى، تدعو الوكالة بمقتضاه الى تقديم عطاءات عن مجموعات من الشركات على مراحل. وقد بدأ برنامج المجر التدريجى للتحويل الى القطاع الخاص فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٠، لكن المبيعات الفعلية من هذه المرحلة الأولى يتوقع لها أن تجرى فى منتصف ١٩٩١. والهدف هو أن تتحول الى القطاع الخاص مؤسسات تنتج أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال ثلاث سنوات، وذلك بموجب كل من منهج المبادرة الذاتية ومنهج تقديم العطاءات لوكالة أملاك الدولة. وبرنامج المجر للتحويل الى القطاع الخاص لا يكفل رد المؤسسات أو الأرض الى ملاكها السابقين. وبدلاً من ذلك فإنه يؤكد على تعويض الملاك السابقين عن الأصول التى فقدوها. ومعظم أراضى المجر الزراعية مملوكة بالفعل ملكية خاصة للأفراد من أعضاء التعاونيات. ويجوز سحب الأرض من التعاونيات وإدارتها كمزرعة خاصة إذا كان ذلك مرغوباً.

٢٨٣- وقد واجه المنتجون المجريون تأثيرات عديدة ومتضاربة ناجمة عن الإصلاح السعري. فقد أدى رفع إعانات الدعم عن الأسمدة- على سبيل المثال - الى زيادة مباشرة فى التكاليف الزراعية، بينما كان لإلغاء إعانات دعم المستهلكين وتخفيض دعم الصادرات تأثيره على أسعار المنتجات. ولما كانت السوق المحلية وأسواق الصادرات التقليدية لأسواق أوروبا الشرقية الأخرى والاتحاد السوفيتى لاتزال تمر بمرحلة المواءمة فقد تزايد اتجاه المنتجين المجرين الى اسواق أوروبا الغربية.

٢٨٤- تشيكوسلوفاكيا. اتخذت تشيكوسلوفاكيا خطوات هامة منذ منتصف ١٩٩٠، نحو التحويل الى اقتصاد قائم على السوق، وذلك بإلغاء إعانات الدعم وتحرير غالبية الأسعار. وقد تم استبدال برنامج التدخل فى سعر البيع من المزرعة مباشرة بنظام لضمان الأسعار يضمن حدوداً دنيا لأسعار القمح والشيلم والبنجر والحليب والبطاطس. وفى أعقاب ثلاث دورات من الزيادات الإدارية للأسعار فى ١٩٩٠، تم تحرير الأسعار فى يناير/كانون الثانى ١٩٩١، ولم يتبق سوى ١٢-١٥٪ من المنتجات لاتزال خاضعة لقدر من التحكم السعري. وقد قُدرت نسبة التضخم سنة ١٩٩٠ بنحو ٢٠٪، وكان المتوقع أن تصل الى ٣٠٪ فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ ثم تستقر بعد ذلك. وقد وُقِر قانون تحرير الأسعار للحكومة إمكانية هامة للتدخل فى قوائم الأسعار عند الضرورة. وتواجه منتجات زراعية عديدة، كحبوب الأعلاف، والسكر، ولحم الخنزير، والدواجن، والألبان، سقفواً سعرياً مفروضة من قبل الحكومة.

٢٨٥- وقد أعلن أيضاً عن قابلية العملة المحلية للتحويل داخلياً، مع وجود بعض القيود، وذلك فى أوائل عام ١٩٩١، وتم تخفيض قيمة الكورونا بمقدار ١٥٪. وقد تم رفع التحكم المركزى عن نظام التجارة الخارجية عام ١٩٨٩ عندما صدر تشريع يسمح للشركات بممارسة التجارة الخارجية مباشرة، وأصبحت الاحتكارات الحكومية السابقة للتجارة أكثر تنوعاً. أما الحواجز التجارية فهى الآن أكثر وضوحاً حيث استبدلت حصص الواردات بالضرائب الجمركية والرسوم الإضافية والتراخيص. ولاتزال قيود التصدير مفروضة على بعض المنتجات الحيوانية، ولحوم الدواجن، وحشيشة الدينار، والدقيق.

٢٨٦- وقد استحدثت الحكومة أيضاً برنامجاً لدعم المزارعين بفرض تشجيع ومساعدة المزارعين على مواجهة عملية الإصلاح. ويستهدف البرنامج طائفة واسعة من أنشطة القطاع الزراعى مثل تحويل ملكية الأراضى الزراعية الى القطاع الخاص، وأنشطة التصنيع الزراعى، والبحوث والتدريب، وبعض القضايا البيئية ومنها مساندة الزراعة العضوية. ومثال ذلك أن المشاركين الذين تنطبق عليهم الشروط، والذين يتقدمون الى برنامج التحول الى القطاع الخاص يمكنهم الحصول على ائتمان طويل الأجل بخصم ٥٠٪ من سعر الفائدة، بالإضافة الى خدمات إرشادية مجانية لمدة خمس سنوات.

٢٨٧- ويسمح قانون للأراضى صدر فى مايو/أيار ١٩٩١ بالملكية الخاصة للأراضى الزراعية، يتيح إعادة الأراضى الزراعية التى أخضعت للملكية الجماعية بعد عام ١٩٤٨ الى ملاكها الأصليين أو ورثتهم.

٢٨٨- بلغاريا. حررت بلغاريا أسعار جميع السلع والخدمات تقريباً فى أول فبراير/شباط ١٩٩١. وأخضعت أسعار المواد الغذائية الأساسية لقيود حكومية وذلك لمنع الارتفاعات المبالغ فيها. غير أنه قد ظهرت بالفعل مشكلات تموينية، وذلك عندما قام المنتجون، غير الواثقين من معدلات التضخم، بالامتناع عن عرض السلع توقعاً لمزيد من ارتفاع الأسعار. لذلك فإن ما كان متوقعاً من تدفق المنتجات على الأسواق المحلية نتيجة لتحرير الأسعار لم يتحقق بعد.

٢٨٩- وقد صدر قانون يسمح بالملكية الخاصة المحدودة للأرض فى أواخر فبراير/شباط ١٩٩١. ويفرض القانون الجديد حداً أقصى للملكية قدره عشرون هكتاراً، لكنه لم يضع حدوداً على استخدام الأراضى المستأجرة. ويمكن لملاك الأراضى التى أممت بعد عام ١٩٤٦ العودة الى أراضيهم أو الحصول على تعويضات. وفى يناير/كانون الثانى ١٩٩١ وافقت الحكومة على اتباع سياسة لتحويل الملكية الى القطاع الخاص على نطاق محدود، كجزء من اتفاق أبرم مع صندوق النقد الدولى.

٢٩٠- وألغى احتكار الدولة للتجارة الخارجية فى عام ١٩٨٩، وصار بإمكان الشركات العمل مباشرة فى التجارة الخارجية، غير أن كافة صفقات الواردات والصادرات يجب تسجيلها لدى وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية. ويتطلب الأمر الحصول على تراخيص لغالبية الصفقات.

٢٩١- رومانيا. بدأت رومانيا أيضاً برنامجاً لتحرير الأسعار كجزء من التحويل التدريجى للإقتصاد. وقد جرت المرحلة الأولى من الإصلاح السعري فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٠ وشملت عدداً كبيراً من المنتجات المصنعة. وبهذه المناسبة أعلنت الحكومة عن نيتها خفض إعانات دعم المنتجين. وقد وضعت المرحلة الثانية موضع التنفيذ فى أول أبريل/نيسان ١٩٩١. وشملت العديد من المنتجات الغذائية. ورفعت الدولة أسعار كافة منتجاتها الى ضعف أو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. وصار بمقدور تجار التجزئة من القطاع الخاص تحديد أسعارهم بأنفسهم وإن كان عليهم الامتنثال لبعض الحدود القصوى لمعدلات الزيادة. وقد اتخذت خطوات فى

المرحلة الثانية للتخفيف من تأثيراتها، فالأجراء وأصحاب المعاشات سوف يحصلون على مبلغ ثابت من المال بمثابة تعويض، يضاف الى دخولهم.

٢٩٢- وفي أوائل عام ١٩٩١ كانت السلطات التشريعية الرومانية تناقش قانوناً للأراضي الزراعية يوفر حقوق الملكية لملاك الأرض السابقين، ووضعت قيوداً تشمل قصر المطالبات على مائة هكتار كحد أقصى، وشرط ممارسة الزراعة عملياً من أجل الحصول على ملكية الأرض والاحتفاظ بها. وحتى بدون القانون الحالي للأرض، فقد أعادت القرارات الصادرة في أوائل ١٩٩٠ حقوق الأرض الى العمال الزراعيين ورفعت نصيب الزراعة الخاصة في الانتاج من ٨٪ عام ١٩٨٩ الى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٩٠. وكان تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى الملكية الخاصة لا يزال موضع نقاش في أوائل ١٩٩١. ولا ينتظر البدء في بيع هذه المؤسسات قبل يوليو/تموز ١٩٩١. وتشير التوقعات الأولية إلى أن ٥٠٪ من الأصول الرأسمالية القطرية سوف تتحول الى الملكية الخاصة في غضون ثلاث سنوات.

٢٩٣- وقد خفضت قيمة العملة الرومانية بمقدار ٤٠٪ في أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠، وابتداء من أول يناير/كانون الثاني ١٩٩١ استحدث نظام القابلية للتحويل الداخلي تدريجياً من خلال مزادات مفتوحة للعملة الصعبة. وفي أوائل ١٩٩٠ ألغيت حقوق منظمات الدولة التجارية في احتكار التجارة، وتشارك حالياً شركات صغيرة في المعاملات التجارية الخارجية.

٢٩٤- جمهورية ألمانيا الديمقراطية. بحلول منتصف عام ١٩٩٠ اتحدت جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وشرعت في اجراء أسرع عملية تحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق. وابتداء من يوليو/تموز ١٩٩٠ أصبحت الزراعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية تدار وفق السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية. أما كافة الأسعار الأخرى فتحدد عن طريق السوق. ويتم الآن تطبيق تدابير التحول الى الملكية الخاصة بفاعلية، رغم أن ما يحرز من تقدم يعد أبطأ مما كان يتوقع الكثيرون، فكثير من المؤسسات الغربية مترددة في استثمار أموالها في مؤسسات ألمانيا الشرقية السابقة، وذلك خوفاً من المسؤوليات القانونية المحتملة بشأن ملكيتها قبل الشيوعية، وبسبب الإتجاهات السابقة فيما يتعلق بالبيئة. وتمثل الأحوال السيئة للأصول الرأسمالية الألمانية الشرقية ولبنيتها الأساسية عوائق هامة أخرى أمام الاستثمارات الغربية.

٢٩٥- الاتحاد السوفيتي. تقدم برنامج الإصلاح الاقتصادي للاتحاد السوفيتي بخطى أبطأ مما هو حادث في باقي بلدان أوروبا الشرقية. فلاتزال أوامر الدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد الناتج الزراعي، كما تحدد الحكومة أسعار كافة المنتجات والمستلزمات تقريباً. وبالرغم من أنه فيما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ وأبريل/نيسان ١٩٩١ وضع عدد من برامج الإصلاح نهجاً تدريجياً لتحرير الأسعار، فإن أسعار غالبية المستلزمات والمنتجات لاتزال تتحدد بواسطة الحكومة. وتخضع أسعار الحليب واللحوم والبيض والخبز والسكر والشاي والأسماك والزيوت النباتية والملح والتبغ - كلها للمراقبة. فضلاً عن ذلك، لاتزال إعانات الدعم تقدم للحوم والحليب والأسماك وبعض المنتجات الأخرى.

٢٩٦- وبسبب الأسعار المفروضة وإعانات الدعم المقدمة من الدولة، فإن الهياكل السعرية المحلية تختلف في الغالب اختلافاً بيناً عن مثيلاتها في الأسواق العالمية. ويعتبر إرساء أسعار صرف للعملة المحلية بناء على أسعار السوق من الأولويات أيضاً، لكن الخطوات الأولية ركزت على تخفيض قيمة الروبل بينما لاتزال تحدد

سعر الصرف. وكانت المؤسسات المملوكة للدولة تدار في ظل اقتصاد يتمتع بحماية عالية دون احتياج كبير للاستجابة لقوى لسوق المحلية أو الدولية. وأدت الخسائر المستمرة لهذه المؤسسات ومصاصيها من إعانات الدعم الحكومية الى استخدام الموارد استخداماً يفتقر الى الكفاية، والى نمو نقدي تضخمى. ويتعين - إذا ما أريد لهذه الإصلاحات أن تكون فعالة - أن تصبح هذه المؤسسات ذاتية التمويل، وأن تكون مسؤولة عن أية خسائر تلحق بها، وأن تستجيب لقوى السوق. وفى سبيل التقدم فى اتجاه هذه الأهداف الثلاثة، لاتزال المناقشات حول الإصلاح تركز على تحويل هذه المؤسسات الى الملكية الخاصة وتخلي الدولة عن احتكارها. وينظر أيضاً الى زيادة انفتاح التجارة الخارجية باعتباره وسيلة لجعل الأسعار المحلية متمشية مع الأسعار العالمية. ويجرى الآن الاستعاضة عن الطابع غير الواضح لمنظمات الدولة المحتكرة للتجارة بتعريفات صريحة وحصى وتراخيص. وبينما تتميز السياسات التجارية الجديدة بأنها أكثر وضوحاً فمن المحتمل أن تظل بعض التدابير التشويهية قائمة بغية توفير بعض الحماية للمؤسسات التى يعتقد أنها تتسم بحساسية خاصة خلال فترة الانتقال.

٢٩٧- وفى أوائل عام ١٩٩٠ تبنى الاتحاد السوفيتى قانوناً جديداً للأراضى حاول أن يوفر إطاراً لقوانين الأراضى فى الجمهوريات المختلفة. وبموجب القانون الجديد يسمح بشكل من أشكال الملكية الخاصة، وتنقل الى الجمهوريات والسلطات السياسية المحلية كافة حقوق البت فى قضايا ملكية الأرض. ومنذ ذلك الحين استقرت قوانين الأراضى فى جميع الجمهوريات. وفى معظم الحالات، تجاوزت الجمهوريات الإطار الخاص بالملكية الخاصة المنصوص عليه فى قانون الأراضى الصادر عام ١٩٩٠. وبرغم ذلك لجأت جميع الجمهوريات الى الحد من نشاط سوق الأراضى لفترة زمنية محددة، وذلك فى محاولة منها لمنع المضاربة. وفى جمهورية روسيا الاتحادية وضعت الصيغة النهائية لقانون الأراضى حدوداً على حجم ملكية الأرض، ومنعت بيع الأراضى لمدة عشر سنوات. وصرحت ببيع الأراضى لمجلس النواب المحلى فقط. وقد أنشأ القانون الروسى مصرفاً للأراضى ومنح حقوقاً لاستخدام العمل المأجور.

٢٩٨- ولايزال ثمة قدر كبير من عدم اليقين بشأن تأثيرات قوانين الأراضى الجديدة. والواقع أن مزارعى القطاع الخاص يستطيعون فقط استئجار الأرض دون حقوق ملكية كاملة، ومن شأنهم أن يظلوا معتمدين على الدولة والمزارع الجماعية فى توفير خدمات الآلات وإمدادات المستلزمات، وفى تسويق المنتجات الى حد كبير.

لام - أمريكا الشمالية والمجموعة الإقتصادية الأوروبية

الولايات المتحدة: القانون الزراعى الأمريكى لعام ١٩٩٠

٢٩٩- فى عام ١٩٩٠، أصدرت حكومة الولايات المتحدة تشريعاً يرسى إطار السياسة الزراعية فيما يتعلق ببرامج التصدير والمعونة الغذائية والزراعة المحلية خلال الفترة ٩١-١٩٩٥. وقد واصل قانون الأغذية والزراعة والصون والتجارة لعام ١٩٩٠ عملية التحول التى بدأها قانون ١٩٨٥ للإنتقال بالزراعة فى الولايات المتحدة الى التوجه بقدر أكبر بوحى من قوى السوق. وفضلاً عن البرامج المتعلقة بالسلع، تناول القانون طائفة من القضايا الزراعية، شملت الغابات، والصون، والتجارة الزراعية، ومعايير الأغذية العضوية، والإئتمان الزراعى، والبحوث، والإرشاد، والتغير المناخى العالمى.

٣٠٠- ومن المرجح أن يكون لتركيز القانون على التوجه بقدر أكبر بوحى من قوى السوق، وماتضمنه من أحكام بشأن سياسات المخزونات، انعكاسات هامة على استقرار الأسعار الزراعية العالمية والأمن الغذائى فى العالم. وينتظر أن يتمكن المزارعون فى الولايات المتحدة فى المستقبل من الاستجابة بسرعة أكبر للتغيرات فى الظروف العالمية للعرض والطلب، نظرا لأن القانون الجديد يتيح لهم مرونة أكبر فى الزراعة. فلقد أصبح فى مقدور المزارعين المشاركين فى البرامج السلعية زراعة طائفة شتى من المحاصيل فى مساحة تصل الى ٢٥٪ من مجموع المساحات التقليدية التى كانوا يزرعونها. ومن ثم فإن أسعار الأسواق العالمية ستؤثر على قرارات الانتاج فيما يتعلق بنسبة أكبر من محاصيلهم. وتهدف هذه المادة الى المساعدة على زيادة انتاج المحاصيل الشحيحة فى الأسواق، وإنقاص انتاج المحاصيل الفائضة، مما سيسهم فى موازنة الأسعار العالمية بمزيد من السلاسة خلال السنوات القليلة القادمة. ومن النتائج المهمة المترتبة على صدور هذا القانون أنه ربما يحدو بحكومة الولايات المتحدة الى تخزين كميات من الحبوب أقل مما كانت تكده فى الماضى، ومن ثم تحتفظ بنسبة أقل من المخزونات العالمية من الحبوب. ويثير هذا عدة تساؤلات فيما يتعلق بتوزيع المخزونات العالمية من الحبوب فى المستقبل، ومدى كفايتها فى سنوات العجز البالغ فى الانتاج فى أنحاء العالم. وسوف تؤثر نتائج الجهود المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الزراعية بقدر أكبر على مدى تحرك الولايات المتحدة نحو المزيد من التوجه بوحى من قوى السوق.

٣٠١- ومن الأحكام المحددة التى تضمنها القانون والتى لها انعكاسات مهمة على حالة الأغذية والزراعة فى العالم، مايلى:

- ادخل القانون تعديلات كبيرة على التشريع الخاص بالمعونة الغذائية (القانون العام رقم ٤٨٠) إذ أضاف إليه بابا ثالثا جديدا بعنوان "برنامج الأغذية من أجل التنمية". ويتضمن هذا الباب الثالث تقديم منح ثنائية من السلع الزراعية لأقل البلدان نموا. ويجوز استخدام هذه السلع فى برامج التغذية المباشرة، أو تكوين احتياطات من أغذية الطوارئ أو بيعها بواسطة الحكومات المتلقية مع تخصيص حصيلتها لأغراض إنمائية.

- أعاد القانون الترخيص باحتياطي القمح المخصص للأمن الغذائى والذى يبلغ ٤ ملايين طن، دعما للمعونات الغذائية التى تقدمها الولايات المتحدة. وتضمن القانون شرطا جديداً، يقضى بتجديد الاحتياطي بعد ثمانية عشر شهرا على الأكثر من الإفراج عن القمح لاستخدامه فى برامج المعونة الخارجية؛

- أعاد القانون الترخيص ببرامج دعم الصادرات بغية تقديم اعانات دعم للصادرات لمواجهة الممارسات التجارية التى تعتبر غير منصفة. ويدعو القانون الى تمويل تلك البرامج بما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار سنويا. ولكن مستوى التمويل الفعلى - وكذلك مستويات تمويل برامج التجارة الأخرى- يتوقف على الإعتمادات السنوية. كما جدد القانون العمل ببرنامج ضمان انتحانات التصدير، واستحدث برنامجاً جديداً للأسواق يوسع نطاق مساعدات التصدير الموجهة التى كانت توجه فحسب نحو التصدى للممارسات التجارية غير المنصفة. وبينما يشمل هذا البرنامج أنشطة عامة لتنمية الصادرات، فإنه يعطى أولوية متقدمة للأسواق التى يعتبر أنها توجد بها ممارسات تجارية غير منصفة؛

- فى حالة عدم إبرام الولايات المتحدة لاتفاقية التجارة الزراعية فى إطار جولة أوروغواى فى موعد غايته ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٢، يجوز رفع مستوى برامج تنمية الصادرات المرخص بها فى القانون بمقدار مليار دولار أمريكى خلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وبالإضافة الى ذلك، يجوز الترخيص بقروض لتسويق محاصيل القمح والحبوب الغذائية فى الفترة ٩٣-١٩٩٥، ويجوز إيقاف العمل باشتراطات تخفيض المساحة المزروعة فى إطار أى برنامج محصولى خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥. بيد أن هذا الترخيص يعتبر منتهيا إذا ما شهد رئيس الولايات المتحدة بأن عدم إبرام اتفاقية ما يرجع - جزئيا أو كليا - إلى عدم الترخيص باتباع "المسار السريع". وفى حالة عدم دخول اتفاقية تبرم فى إطار جولة أوروغواى حيز النفاذ حتى يونيو/حزيران ١٩٩٣، يجوز إيقاف العمل بالأحكام التى تقضى بإجراء تخفيضات فى الاتفاق الزراعى، وزيادة اعتمادات تمويل برامج التجارة؛
- أصبحت برامج تخفيض المساحة المزروعة تستند الآن إلى نسبة المخزون الى الاستخدامات، لا إلى مستويات المخزونات المرحلة، كما كان الحال فى الماضى. ومن شأن هذا التعديل إتاحة الفرصة لكى تعكس برامج تخفيض المساحات المزروعة بصورة أدق المؤشرات الصادرة عن الأسواق.

كندا

٣.٢- أعلنت الحكومة الفيدرالية الكندية فى مؤتمر عقد فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩ بشأن السياسة القطرية للأغذية والزراعة، عن إجراء استعراض كبير للسياسات الزراعية، سيكون أشمل استعراض للسياسات فى تاريخ الزراعة الكندية. ويشترك فى هذا الاستعراض، الذى ينتظر له أن يتخذ أساسا لوضع سياسات الأغذية والزراعة الكندية فى المستقبل، كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، وكذلك الأوساط الزراعية. وقد تطلب الاستعراض تشكيل عدد من أفرقة المهمات المحددة واللجان لبحث البدائل المتاحة فى مجال السياسات، واعداد تقارير تعرض على وزراء الزراعة على المستوى الاتحادى ومستوى الأقاليم. وشكلت أفرقة مهمات أو لجان لاستعراض المجالات التالية :

- احتياطات تأمين الدخل؛
- النقل؛
- القدرة على المنافسة؛
- القابلية للاستمرار من الناحية البيئية؛
- البحوث والتكنولوجيا؛
- تمويل المزارع وإدارتها؛
- السلع الخاضعة لإدارة المعروض منها (الدواجن ومنتجات الألبان)؛

- تسجيل مبيدات الآفات؛

- سلامة الأغذية.

٣.٣ - ولا يزال استعراض السياسات جاريا، وهو بصدد الانتقال تدريجيا من مرحلة التعرف على المشكلات وبحث البدائل السياسية الى مرحلة اتخاذ القرار. وكانت أول نتيجة عملية أسفر عنها الاستعراض فى مجال احتياطات تأمين الدخل، حيث استحدث برنامج جديد لاحتياطات التأمين فى قطاع الزراعة. ويمثل هذا البرنامج نهجا تجديديا لتثبيت الدخل فى القطاع الزراعى ويتألف من عنصرين: خطة لتأمين الإيراد الإجمالى، وبرنامج لحسابات تثبيت الدخل الصافى.

٣.٤ - وتتألف خطة تأمين الإيراد الإجمالى من خطة للتأمين على المحاصيل، تشبه البرنامج الذى كان قائما من قبل، وعنصر جديد لحماية الدخل يكفل الحماية الكاملة للدخل إذا ما اقترن بالعنصر الخاص بالتأمين على المحاصيل.

٣.٥ - وتقتسم أقساط الاشتراك فى البرنامج بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمزارعين. ويدفع البرنامج مبالغ تعويضية للمزارع حينما يقل إيراده من تسويق محصوله عن المستوى المستهدف المضمون. ويحسب الإيراد المستهدف لكل محصول على أساس الغلات السابقة والمتوسط المتحرك للأسعار على مدى ١٥ عاما. وبذلك تتركز الإيرادات المستهدفة على اتجاهات السوق فى الأجل الطويل. ويطبق البرنامج حاليا على زراع الحبوب والبذور الزيتية فى السنة المحصولية ١٩٩٢-٩١، ويمكن توسيع نطاقه ليشمل محاصيل أخرى فى المستقبل.

٣.٦ - أما برنامج حسابات تثبيت الدخل الصافى، فيمكن المزارعين من تجنب مبالغ فى حسابات فردية، تضاف إليها اشتراكات من الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. ويمكن للمزارعين سحب مبالغ من تلك الحسابات عندما تقل دخولهم عن المتوسط السنوى للسنوات الخمس السابقة، بعد استقطاع التكاليف، أو عندما تقل دخولهم الخاضعة للضريبة عن مستوى معين محدد مسبقا. ويمكن للمزارعين الانضمام الى البرنامج ابتداء من السنة الضريبية ١٩٩٠. ويطبق البرنامج فى عام ١٩٩٠ على الحبوب والبذور الزيتية، بما فى ذلك الحبوب المستغلة على مستوى المزرعة، وعلى المحاصيل البستانية الصالحة للاكل التى لاتغطيها برامج أخرى لتثبيت الدخل.

٣.٧ - وتمثل برامج احتياطات التأمين الجديدة أولى النتائج الرئيسية المحددة التى أسفر عنها استعراض سياسات الأغذية والزراعة، ولكن الاستعراض لا يزال مستمرا. أما الخطوة الهامة التالية فهى انعقاد المؤتمر السنوى لوزراء الزراعة على المستوى الاتحادى ومستوى الأقاليم فى يوليو/تموز ١٩٩١.

التطورات الأخيرة فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية: اصلاح السياسة الزراعية المشتركة وتوحيد ألمانيا

٣.٨ - ساهمت التدابير الرامية الى اصلاح السياسة الزراعية المشتركة التى بدأ تطبيقها فى ١٩٨٨، وما اكبها من ارتفاع فى الاسعار العالمية للسلع فى ١٩٨٨ و ١٩٨٩، فى تخفيف حدة الفائض السلعى للمجموعة

الاقتصادية الأوروبية الى حد ما، وأتاحت لها الاستمرار دون صعوبة فى الالتزام بالخطوط التوجيهية المالية المقيدة لنمو الإنفاق الزراعى التى وضعت فى ١٩٨٨.

٣٠٩- بيد أن اختلال التوازن فى الأسواق الزراعية للمجموعة تفاقم من جديد خلال النصف الثانى من ١٩٩٠ وفى عام ١٩٩١. إذ أضيفت مخزونات المزارعين فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة الى مخزونات المجموعة، مما زاد من مشكلة الفائض. وفى نهاية يناير/كانون الثانى ١٩٩١ بلغ مجموع مخزونات الحبوب المتاحة للتدخل ١٨,٦ مليون طن، وتجاوزت مخزونات اللحم البقرى ٧٠٠.٠٠٠ طن، بينما ارتفعت مخزونات الزبد والمخيض المجفف الى ٢٥٣.٠٠٠ طن و ٣٣٣.٠٠٠ طن على التوالى.

٣١٠- وطبقا لتقديرات اللجنة الأوروبية فإنه، مالم تتخذ تدابير تصحيحية، سيرتفع مجموع الانفاق من الميزانيات على دعم السلع الزراعية فى ١٩٩١ بمقدار الثلث تقريبا ليصل إلى مستوى قياسى يبلغ ٣٣,٤ مليار من وحدات النقد الأوروبية، مع احتمال حدوث زيادة كبيرة أخرى فى عام ١٩٩٢. ومن شأن هذه الزيادة ارتفاع مجموع الانفاق على دعم الزراعة بمقدار ٨٨٠ مليون من وحدات النقد الأوروبية عن الخط التوجيهى للميزانيات المحدد بمقدار ٣٢,٥ مليار وحدة نقد أوروبية فى ١٩٩١، طبقا للقواعد التى وضعت فى فبراير/شباط ١٩٨٨.

٣١١- وقد أصدرت اللجنة مقترحاتها بشأن الأسعار الزراعية للسنة التسويقية ١٩٩٢/٩١ فى أول مارس/أذار ١٩٩١. ورغبة منها فى ألا يؤدى النقاش الدائر بشأن مقترحات الأسعار الى الاضرار بالمناقشات الخاصة باصلاح السياسة الزراعية المشتركة، فقد اقترحت مواصلة العمل أساسا بتدابير السياسات المحددة للسنة ١٩٩٢/٩١ مع ادخال بعض التعديلات فيما يتعلق بالقطاعات التى توجد بها أكثر الفوائض إلحاحا.

٣١٢- ولقد أدى الاتفاق الذى توصل إليه وزراء الزراعة ببلدان المجموعة آخر الأمر فى أواخر مايو/أيار بشأن مقترحات الأسعار للسنة ١٩٩٢/٩١ الى الحد كثيرا من التخفيضات التى تضمنها الإقتراح الأسمى.

٣١٣- وتمثل العناصر الرئيسية للمقترحات التى ووفق عليها فيما يلى :

- بالنسبة للحبوب، سيتم رفع رسم المشاركة فى المسؤولية الذى يدفعه المزارعون (عن المبيعات من المزرعة مباشرة) من ٣٪ الى ٥٪، ولكن مع اعفاء المزارعين الذين يخفضون المساحة التى يزرعونها بمقدار ١٥٪ فى ١٩٩٢ من ذلك الرسم؛
- بالنسبة للبذور الزيتية والمحاصيل البروتينية، ستخفض الأسعار بنسبة ١,٥٪، كما ستخفض علاوة الجودة بالنسبة لبذور الشلجم بمقدار ٥٠٪؛
- بالنسبة للتبغ، ستظل الأسعار والعلاوات دون تغيير أو تخفض بنسبة ٦٪ أو ١٣٪ تبعاً للصنف؛
- ستخفض حصص انتاج الألبان بنسبة ٢٪، مع قيام لجنة المجموعة بتحديد الأسعار التدخلية لشراء الزبد مستقبلا، إلا أنها لاينبغى أن تقل عن ٩٠٪ من السعر التدخلى؛
- بالنسبة للحم البقرى، خفض مستوى الأسعار الأدنى الذى يبدأ عنده التدخل بالشراء؛
- خفض سعر الدعم للحوم الضأن بنسبة ٢٪، مع تعويض التخفيض فى المناطق الأقل حظا بزيادة فى علاوة انتاج النعاج من ١,٥ الى ٤ وحدات نقد أوروبية للرأس؛

- تضمنت الإتفاقية أيضا ادخال تعديلات على النظام النقدي الزراعى (المستخدم فى تحويل الأسعار التى تحددها السياسات من وحدة النقد الأوروبية الى العملات القطرية) طبقا للسياسة التى وضعت فى عام ١٩٨٨ لتخفيض أو إلغاء الفوارق بين أسعار الصرف السوقية وأسعار الصرف الزراعية (الخصراء)، وبذلك يتحقق هدف الموازنة بين أسعار الدعم عبر حدود الدول الأعضاء.

٣١٤- وتقل التخفيضات المتفق عليها فى كل هذه المجالات، دون استثناء تقريبا، عن المقترحات الأصلية للجنة. كما رفض المجلس الوزارى كلية التخفيضات المقترحة فى أسعار السكر والنبيد.

٣١٥- وكانت المقترحات الأصلية للجنة تستهدف حصر إنفاق الميزانيات على السياسة الزراعية المشتركة داخل حدود الخطوط التوجيهية للميزانيات المحددة لعام ١٩٩١. وتقدر اللجنة التكلفة الإضافية للتنازلات المختلفة التى شملها الاتفاق النهائى بمبلغ ٨٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية، سيتم تدبيرها من الوفورات المتحققة فى اعانات دعم الصادرات نتيجة لارتفاع سعر الدولار، وعن طريق إبطاء المدفوعات، والوفورات فى مجال الإدارة.

٣١٦- ومن المقرر استئناف المباحثات بشأن الإصلاحات الأكثر جذرية فى السياسة الزراعية المشتركة فى ١٩٩١. وسيتم فى هذه المباحثات النظر فى مقترحات الإصلاح المقدمة من لجنة المجموعة الأوروبية فى أواخر يونيو/حزيران ١٩٩١، والتى تتضمن تخفيضات كبيرة فى دعم الأسعار مع تعويض المزارعين. ومن العناصر الرئيسية لمقترحات الإصلاح، وفقا للبيانات الأولية، مايلى :

- تخفيض أسعار الحبوب المدعومة بنسبة ٣٥٪ تقريبا على مدى ٣ سنوات مع دفع تعويضات للمزارعين؛

- استحداث أحكام تقضى بالتجنيب دون زراعة ، بحيث ترتفع النسبة المئوية فيما يتعلق بالمزارع الكبيرة، مع اعفاء المزارع الصغرى تماما؛

- تخفيض حصص انتاج الألبان، وتقرير علاوة لتشجيع تربية الأبقار على الحشائش فى المساحات الواسعة، تسمى علاوة التوسع بمقدار ٧٥ وحدة نقد أوروبية لكل رأس بالنسبة للأربعين بقرة الأولى، وذلك فيما يتعلق بالمزارعين الذين يمارسون الزراعة الموسعة ويربون الأبقار بمعدل رأسين فى الهكتار الواحد؛

- استحداث نظام للمزارعين الذين يتخلون عن تربية أبقار اللبن؛

- تخفيض أسعار اللحم البقرى بنسبة ١٥٪ (ولكن سيعوض ثلثى التخفيض تخفيض فى أسعار الأعلاف). وفيما يتعلق بتربية أبقار اللبن، ستطبق علاوة توسع مقدارها ٦٠ وحدة نقد أوروبية عن كل رأس بالنسبة للتسعين بقرة الأولى، كما تطبق علاوات خاصة لذبح العجول أو تصديرها؛

- بالنسبة للأغنام، ستطبق حصص لتجميد أعداد القطعان عند المستوى الذى كانت عليه فى ١٩٩٠.

٣١٧- وينتظر أن تشمل التدابير الهيكلية المرافقة مايلى:

- تقديم منح للمزارعين الذين يستخدمون الأراضى الزراعية فى أغراض الحراجة؛

- تقديم مزيد من الموارد المالية للمزارعين الذين يخفضون الكميات التى يستخدمونها من الأسمدة، أو يعتنون بالريف باعتباره من المناطق الحساسة بيئياً؛

- وضع نظام جديد لتقاعد المزارعين مبكراً فيما بين سن الخامسة والخمسين والخامسة والستين.

٣١٨- وينتظر تدبير النفقات الإضافية المترتبة على تلك التدابير من الوفورات المتوقعة فى اعانات دعم الصادرات ومخزونات التدخل.

٣١٩- سيبدأ تنفيذ الإصلاح المقترح، فى حالة الموافقة عليه، فى موعد غايته عام ١٩٩٢. وينتظر أن يؤدي تطبيق الإصلاح خلال الفترة ٩٣-١٩٩٦، وهى فترة التطبيق الأولى، إلى زيادة مؤقتة فى الإنفاق الزراعى. ويتوقع أن ينخفض الإنفاق بحلول عام ١٩٩٧ بمقدار ٤ مليارات من وحدات النقد الأوروبية عن المستوى التقديرى المستقراً من الاتجاه العام للإنفاق فى العقد الماضى.

٣٢٠- وسوف يتضح مدى تطبيق تلك المقترحات فى أواخر عام ١٩٩١. وعلى أية حال، تتنبأ اللجنة بأن يصل إنتاج الحبوب - مالم تدخل اصلاحات أساسية أخرى- إلى ١٧٣ مليون طن فى ١٩٩٦، بحيث يتجاوز العرض الطلب بنحو ٤٠ مليون طن^{٣٤}.

توحيد ألمانيا : انعكاساته على الزراعة

٣٢١- أدى توحيد ألمانيا الى ضم قطاعين زراعيين متباينين الى حد كبير فى قطاع واحد معا. وتواجه ألمانيا الموحدة والمجموعة الأوروبية تحديات عديدة فيما يتعلق بدمج قطاع الزراعة الألمانى الشرقى فى السياسة الزراعية المشتركة.

٣٢٢- والواقع أن الإقتصادات الزراعية لمقاطعات ألمانيا الاتحادية الأصلية، و المقاطعات الخمس الجديدة، قد تشكلت بحسب النظم السياسية والإقتصادية التى كانت سائدة. ففي الغرب تأثر التطور الزراعى فى فترة ما بعد الحرب، بالسياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية. كما كان هيكل الزراعة خاضعاً للأنماط التقليدية لملكية الأراضى. أما فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، فقد أسفرت سياسة الملكية الجماعية عن قيام وحدات واسعة النطاق للإنتاج الكثيف، وأدت الى الفصل شبه الكلى بين التربية الحيوانية وزراعة المحاصيل. وقد نجحت سياسة نظام الحكم السابق الهادفة الى الاكتفاء الذاتى فى تحقيق ذلك الهدف فى قطاعى الإنتاج الحيوانى والألبان، ولكن جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة كانت تعاني من العجز فى الحبوب.

٣٢٣- وتتميز الزراعة فى المقاطعات الاتحادية الخمس الجديدة بوجود مزارع جماعية وحكومية واسعة النطاق، يختلف متوسط مساحاتها (١٣٥٤ هكتارا) اختلافاً شديداً عن متوسط حجم المزارع فى ألمانيا الغربية (١٨ هكتارا)، وفى المجموعة الأوروبية (١٣ هكتارا). وكانت المزارع الجماعية تضم كثيراً من المرافق غير الزراعية

(٣٤) لجنة الجماعات الأوروبية، الأوضاع الزراعية فى المجموعة، تقرير ١٩٩٠/١٩٩١.

المهمة، ومنها المدارس، والمنظمات المجتمعية، وخدمات الإصلاح والغذاء. ونسبة القوى العاملة فى الزراعة الى مجموع القوى العاملة المدنية أكبر فى الشرق منها فى الغرب (٨٠٪ مقابل ٥٠٪)، كما أن نسبة الأراضى المخصصة للزراعة من مجموع مساحة الأراضى فى الشرق أكبر من مثيلتها فى الغرب. ورغم أن نوعية التربة فى ألمانيا الشرقية أفضل منها فى ألمانيا الغربية، فقد كانت غلة الفدان أقل فى الشرق منها فى الغرب. يضاف الى ذلك تباين أنماط استهلاك الغذاء بين غرب وشرق ألمانيا، حيث كانت مجموعة الأغذية المتوافرة فى الشرق محدودة نسبياً.

٣٢٤- وقد بدأ ادماج الزراعة فى الشطر الشرقى فى اطار السياسة الزراعية المشتركة فى أول يوليو/تموز ١٩٩٠ باقامة الإتحاد الاقتصادى والنقدي بين الدولتين الألمانيةين، حيث طبقت فى ألمانيا الشرقية أسعار السلع الزراعية المعمول بها فى المجموعة الأوروبية. وعندما تمت الوحدة فى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، أصبح قانون المجموعة الأوروبية ساريا فى إقليم جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. غير أن ألمانيا منحت عددا من الاستثناءات فيما يتعلق باقليم ألمانيا الشرقية السابقة لفترة انتقالية، وسوف يرخص لها بتقديم اعانات دعم قطرية كبيرة للزراعة فى الشرق.

٣٢٥- وتطبق الآن أليات التدخل المعمول بها فى المجموعة الأوروبية فى ألمانيا الشرقية السابقة، وبدأ المنتجون فيها فى التأقلم مع نظم الزراعة فى اطار السياسة الزراعية المشتركة. وقد أبقت المجموعة الأوروبية على المستويات الحالية للكميات القصوى المضمونة بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية فيما يتعلق بالسنة التسويقية ١٩٩١/٩٠، ولكن انتاج ألمانيا الشرقية لم يحتسب ضمن المجموع الكلى. وكذلك الحال أيضا بالنسبة لانتاج ألمانيا الشرقية من الأغنام والتبغ، ولكن المنتجين فى ألمانيا الشرقية سيخضعون لنفس التخفيضات فى الأسعار والزيادات فى رسوم المشاركة فى المسؤولية التى تنجم عن تجاوز الحد الأقصى للكميات المضمونة.

٣٢٦- وقد حددت حصص مستقلة لانتاج ألمانيا الشرقية السابقة من الألبان والسكر. فحددت حصة الألبان بمقدار ٦,٥٩ مليون طن، أى ما يعادل ٨٠٪ من الانتاج الحالى. وسيطلب تطبيق هذه الحصة تخفيضا ملحوظا فى أعداد أبقار اللبن التى تبلغ نحو ٢٠٠.٠٠٠ رأس. وستعوض معامل انتاج الألبان فى ألمانيا الشرقية عن هذا النقص فى الانتاج بمبلغ اجمالى يصرف دفعة واحدة. ورغبة فى تيسير عملية ترشيد انتاج الألبان فى ألمانيا الشرقية، سيسمح بتداول الحصص داخل ألمانيا الشرقية حتى نهاية عام ١٩٩١. أما حصة السكر فحددت بمقدار ٨٤٧.٠٠٠ طن، وهو يزيد الى حد ما عن المستويات الحالية للانتاج.

٣٢٧- وبالنسبة للمناطق "الأقل حظا" (وهى المناطق التى تستحق الحصول على تمويل انمائى من المجموعة الأوروبية)، تقرر المساهمة بمبلغ ٢٨٠.٠٠٠ وحدة نقد أوروبية كحد أقصى لكل حيازة. وقد رخص لألمانيا بتقديم اعانات قطرية خاصة للمزارع فى المناطق الأقل حظا حتى نهاية عام ١٩٩١.

٣٢٨- ومن المتوقع أن يكون لبرنامج المجموعة الأوروبية الحالى لتجنيب الأراضى دور مهم فى استبعاد الأراضى الحدية من الانتاج الزراعى فى ألمانيا الشرقية السابقة. وقد سحبت نحو ٤٠٠.٠٠٠ هكتار (حوالى ٩٪ من أراضى ألمانيا الشرقية التى كانت مخصصة لزراعة المحاصيل) من الانتاج فى ١٩٩١. وتبلغ هذه المساحة أربعة أضعاف المساحة التى سحبت من الانتاج فى الغرب. وتطبق فى الشرق بعض التدابير الخاصة التى تحكم

برنامج التجنيب والتي تقضى بسحب مساحات أصغر من الانتاج فى المزارع الكبيرة، تدفع عنها مبالغ أقل من الهكتار، مع السماح بزراعة الأراضى بمحاصيل غير خاضعة لنظام السوق، مثل البطاطس، كى يطبق عليها نظام التجنيب.

٣٢٩- ورغم أن جمهورية ألمانيا الشرقية كانت مستوردة صافية للمنتجات الغذائية والزراعية، فإن سياسة النظام السابق الرامية الى تحقيق الإكتفاء الذاتى، فضلا عن القيود المتعلقة بتوافر النقد الأجنبى، كانت تحد من التجارة بالمنتجات الزراعية. وبينما كانت معظم الواردات الزراعية لألمانيا الغربية تأتى من شركائها فى المجموعة الأوروبية، لم يكن باستطاعة جمهورية ألمانيا الديمقراطية أن تشتري احتياجاتها من الأغذية من شركائها فى لجنة المعونة الاقتصادية المتبادلة، حيث أن كثيرا من بلدان اللجنة تعد هى أيضا من بلدان العجز الغذائى. لذلك كان الجزء الأكبر من وارداتها من الثروة الحيوانية واللحوم، ومنتجات الألبان والبيض، والحبوب، يأتى من أوروبا الغربية، لالشرقية. أما وارداتها من الفاكهة والخضر فكانت تأتى أساسا من أوروبا الشرقية.

٣٣٠- وفيما يتعلق بالتجارة مع ألمانيا الغربية، كانت جمهورية ألمانيا الشرقية تستورد منها المنتجات الغذائية المصنعة، وتصدر لها السلع الزراعية الخام. وعندما ألغيت قيود التجارة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وبين ألمانيا الشرقية والمجموعة الأوروبية بعد إنشاء الاتحاد النقدي، أبدى المستهلكون فى الشرق تفضيلا واضحا للسلع الغربية. ومن المتوقع أن يقل هذا الإقبال فيما بعد، ولكن تجارة ألمانيا الشرقية لن تعود إلى أنماطها السابقة. ومن المرجح أن تزداد وارداتها من المنتجات الاستوائية، والفاكهة والخضر، ومكونات الأعلاف الحيوانية، والمنتجات الغذائية عالية القيمة، وأن تتبدل وتتغير مصادر امدادها.

٣٣١- وقد جعلت الوحدة ألمانيا والمجموعة الأوروبية تواجهان طائفة من التحديات فى مجال الزراعة. ذلك أن القطاع الزراعى وصناعة تجهيز الأغذية فى ألمانيا الشرقية يعانيان من قلة الآلات والبنى الأساسية وتقادمها. وسيكون من اللازم توجيه استثمارات كبيرة لتحديث المزارع ومصانع التجهيز وتحسينها. ويقدم الدعم الآن الى الانتاج الزراعى لألمانيا الشرقية من ميزانية المجموعة الأوروبية، كما هو الحال أيضا بالنسبة لتدابير المواءمة الهيكلية فى المنطقة. وسيواجه المزارعون فى ألمانيا الغربية منافسة قوية مع التحسن فى انتاجية المنتجين فى ألمانيا الشرقية، وفى نوعية منتجاتهم. وقد تؤدي زيادة الكميات المعروضة الى ارتفاع التكاليف التى تتحملها ميزانية السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية، مما يزيد من الضغوط التى تطالب باصلاح تلك السياسة. ويحتمل كذلك أن تواجه المجموعة الأوروبية بعض مظاهر التوتر من جانب منافسيها عندما يتم تصريف الفوائض المتزايدة فى الاسواق الدولية بواسطة إعانات دعم الصادرات.

٣٣٢- ومن المتوقع أن يكون لتوحيد ألمانيا انعكاسات بارزة على هيكل القطاع الزراعى برمته فى ألمانيا الشرقية، بسبب التعديلات التى ستطرأ على أحجام المزارع وهياكلها، وأنماط ملكية الأراضى. وقد تضطر أعداد كبيرة من المزارعين فى ألمانيا الشرقية الى ترك قطاع الزراعة. كما يحتمل أيضا السماح للأفراد الذين صادرت حكومة ألمانيا الشرقية أراضيهم بعد عام ١٩٤٩ باسترداد مزارعهم. بيد أنه طالما ظل هناك قدر من عدم التيقن فيما يتعلق بما ستؤول إليه ملكية الأراضى فى النهاية، فإن من المرجح أن يعرقل ذلك عملية تنمية القطاع الزراعى.

٣٣٣- وأخيرا، يعد تحسين البيئة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة من المجالات التي تمثل تحديا كبيرا بالنسبة لألمانيا الموحدة. وتعتزم ألمانيا تطبيق معايير سلامة الهواء والمياه التي حددتها المجموعة الأوروبية بحلول عام ١٩٩٦.

